دلالة المفردة القرآنية في التأويل الاعتزالي

دراسة في المنهج والمادة

(نصوص البيان والتبيين
والرسائل والحيوان والبرصان نموذجا)

إعداد الدكتورة

فاطمة البسيوني صيام

مدرس أصول اللغة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
المنصورة

دلالة المفردة القرآنية في التأويل الاعتزالي دراسة في المنهج والمادة (نصوص البيان والتبيين والرسائل والحيوان والبرصان نموذجا)

فاطمة البسيوني صيام .
أصول اللغة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، جامعة الأزهر مصر.
الإيميل: FatmaSiam2245.el@azhar.ed

ملخص:

إن إشكال بعض دلالات المفردة القرآنية مع غياب الأدلة قطعية الثبوت فتح المجال للاستدلال العقلي، وكانت مدعاة لكثير من الطوائف–قديما وحديثا–ولوج هذا الباب (التفسير بالرأي/التأويل) مما أدى إلى ظهور اتجاهات في التفسير تباينت في تأويلها لدلالة المفردة القرآنية، والبحث هنا يهدف الوقوف على آليات المنهج التأويلي عند المعتزلة–رأس المدرسة العقلية في التفسير–حيال دلالة المفردة القرآنية،حيث كان لهذا الاتجاه مرتكزات لغوية،وأصول عقدية عولوا عليها عند تحقيقهم لدلالة المفردة القرآنية وتأويلها فهما واستنباطا واستدلالا والبحث يقف منها على المسالك اللغوية التي عولوا عليها عند تحريرهم لدلالة المفردة القرآنية،وقامت هذه الدراسة على أدوات المنهج الوصفي للتوصل من خلاله إلى الوقوف على الثمرة اللغوية التي تمتع بها الخطاب التأويلي الاعتزالي، هذا ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أن اللغة في التأويل الاعتزالي كانت مرتكزا رئيسا لم تنفك عن العقل، فكانت المأوى الآمن للدلالة التأويلية والمرجعية الضابطة له، والمحتكم الأصيل الذي يطمئن إليه في فهم الدلالات، حيث كانت الأداة البيانية التراثية الضابطة لجل تأويلات الفكر الاعتزالي، وكان هذا الربط التراثي هو الذي أكسب الدلالة المؤولة في الخطاب

الاعتزالي طابع الشرعية على الأقل من الناحية اللغوية؛ ويوصي البحث بأخذ الحيطة عند دراسة أي نتاج تفسيري وُجه توجيها عقديا؛ وذلك لخطورة عاقبة التأويل إذا ما انحرف عن ضوابطه المنهجية الصحيحة؛ ذلك أن المعتزلة في منهجهم التأويلي خاصة فيما يتعلق بمسائل العقيدة تجافوا عن النقل وغلَّبَوا العصبية المذهبية، وأفردوا مساحة واسعة للنظر والاستدلال العقلي، كما استرفدوا اللغة كوسيلة شرعية لتمرير أطروحاتهم الفكرية والعقدية عند تأويلهم لدلالة المفردة القرآنية لإضفاء طابع الشرعية اللغوية عليها.

الكلمات المفتاحية: المفردة القرآنية، المنهج التأويلي، التأويل الاعتزالي، التفسير العقلي، التفسير اللغوي .

The Significance of the Quranic Lexeme in Mutazilite Interpretation: A Study of Method and Content (With Selected Texts from Al-Bayan wa At-Tabyin, Ar-Rasael, Al-Hayawan, and Al-Burṣ an as Models)

Fatma El-Basyouni Siam

Department of Language Fundamentals, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Mansoura – Al-Azhar University, Egypt
Email: FatmaSiam2245.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The ambiguity surrounding the meanings of some Quranic words, especially in the absence of definitive evidence, opened the door for rational reasoning and led many groups, both past and present, to adopt interpretative approaches based on opinion or speculation (interpretation by opinion). This resulted in the emergence of various trends in Quranic interpretation, each differing in how they understood Quranic vocabulary. This research aims to explore the interpretive methodology of the **Mutazilites**, the pioneers of rationalist Quranic exegesis, with a focus on how they approached the meanings of Quranic words. Their approach relied heavily on linguistic principles and theological foundations, which they used to analyze, understand, and deduce meanings. The study examines the linguistic paths they adopted in interpreting Quranic lexemes. The research adopts a **descriptive methodology** to reveal the linguistic richness of Mutazilite interpretative discourse. One of its key findings is that language, in **Mutazilite** interpretation, served as a primary foundation closely tied to reason. It provided a safe and structured reference point for interpretation, acting as a legitimate and reliable tool for understanding Quranic meanings. Classical linguistic frameworks were central to most **Mutazilite** interpretations, giving their discourse a sense of legitimacy, at least linguistically. The study concludes by emphasizing the need for caution when engaging with interpretations influenced by specific theological agendas. Misguided interpretation, when detached from sound methodological principles, can lead to dangerous outcomes. The **Mutazilites**, particularly in theological matters, often prioritized rationalism over transmitted tradition (naql), allowing ideological biases to dominate and giving language a pivotal role in promoting their doctrinal perspectives by attributing linguistic legitimacy to their interpretations.

Keywords: Quranic Lexeme, Interpretive Methodology, Mutazilite Interpretation, Rational Exegesis, Linguistic Exegesis.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام التامان الأكملان الأنوران الأهران على أفصح العرب المبعوث رحمة للعالمين، سيد الخلق محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم فساروا على دربهم غير ضالين ولا مضلين ...أما بعد:

فباب التأويل واسع، والمقاصد مغيبة، والأدلة ليست على درجة واحدة من جهة ثبوتها، هذا بجانب الثراء الدلالي المعجز للمفردة القرآنية، كل هذه أسباب فتحت بابا واسعا ولج منه بعض الفرق الكلامية لتحرير دلالة المفردة القرآنية تحت مسمى التأويل.

على أن ميدان تفسير ألفاظ الكتاب العزيز من أكثر الميادين المعرفية تأثرا بالفكر العقدي للمتصدين للتفسير، فتباين آراء وأقوال هؤلاء المنشغلين بتفسير دلالة المفردة القرآنية واختلافهم في فهم المراد منها يرجع في مجمله إلى تأثرهم بشكل كبير بمذاهبهم العقدية، والذي أثر بدوره في تعدد مناهج تفسير وتوجيه دلالة المفردة القرآنية فهما واستنباطا واستدلالا، مما أدى إلى ظهور مدارس واتجاهات في التفسير تباينت في منهجها التأويلي لدلالة المفردة القرآنية كل بحسب توجهه المذهبي والعقدي .

هذه الاتجاهات (المدارس) التفسيرية أخذت – في الغالب – في تأويل الآيات القرآنية بما يؤيد أطروحاتها الفكرية، وتوجهاتها العقدية، ووجدت كل مدرسة منها في المفردة القرآنية – لهذه النصوص المتعلقة بالعقيدة – طواعية دلالية تعينها على حمل دلالتها وصرفها على ما يوافق آراءها المذهبية، ومن هنا جاء التأويل المذهبي لدلالة المفردة القرآنية – خاصة فيما يتعلق بمسائل العقيدة– ليا للنص خدمة للأصول العقدية التي يعتقدها المفسر عن طريق التلاعب بالقرائن السياقية الموجهة لصرف اللفظ عن ظاهره، معولين في ذلك على خصيصة طواعية الألفاظ والثراء الدلالي المعجز للمفردة القرآنية، **ومن هنا تكمن أهمية الموضوع في:**

١- قيمة التأويل في كونه أداة لغوية بيانية لامحيص عنها لفهم دلالة المفردة القرآنية المشكلة التي يتعذر حملها على دلالتها الظاهرة .

٢- الملكة البيانية، والمرجعية اللغوية التراثية، والمقدرة الحجاجية التي تمتع بها الخطاب التأويلي الاعتزالي لدلالة المفردة القرآنية جديرة بالبحث والتنقيب عما أنتجته آراؤهم التفسيرية البيانية والنقدية من ثمرة لغوية .

٣- خطورة عاقبة التأويل إذا ما انحرف عن ضوابطه المنهجية الصحيحة؛ ذلك أن المعتزلة في منهجهم التأويلي خاصة فيما يتعلق بمسائل العقيدة تجافوا عن النقل، وغلَّبَوا العصبية المذهبية، وأفردوا مساحة واسعة للنظر والاستدلال العقلي، كما استرفدوا اللغة كوسيلة شرعية لتمرير أطروحاتهم الفكرية والعقدية عند تأويلهم لدلالة المفردة القرآنية .

وانطلاقا من هذه الأهمية جاء **اختياري لهذا الموضوع**؛ وذلك من أجل الخروج بثمرة لغوية من التأويل الدلالي للمفردة القرآنية التي تضمنها الفكر التأويلي التراثي الذي حوته بعض مصنفات المعتزلة محل الدراسة.

وأما عن **حدود البحث:** فتأويل دلالة المفردة القرآنية في العقلية الاعتزالية، ويمثل فكر المعتزلة في هذه الدراسة أقوال الجاحظ التفسيرية في بعض مصنفاته التراثية، **وآثر البحث دراسة أقوال الجاحظ الواردة في بعض مصنفاته التراثية المطبوعة⁽¹⁾ دون غيره من المعتزلة⁽²⁾ كالزمخشري للأسباب التالية:**

---

(١) مادة البحث شملت مصنفات الجاحظ التالية: (البيان والتبيين) و(الرسائل) و(الحيوان) و(البرصان والعرجان والعميان والحولان) .

(٢) المادة التفسيرية في الكشاف للزمخشري – وهو من أشهر مصنفي المعتزلة– أكبر من أن يستوعبها عمل علمي واحد .

- أن الجاحظ أحسن توظيف اللغة في تفسيره لدلالة المفردة القرآنية، وعلى الرغم من انتمائه للمدرسة العقلية في التفسير إلا أنه لم يرتكز على المنهج العقلي وحده في تفسيره لدلالة المفردة القرآنية، وإنما زاوج بين العقل والنقل واللغة- على الاختلاف النسبي بين تلقي هذه المصادر والاعتماد عليها في الاستدلال.

- كما كان له وقفات تفسيرية نقدية(١) أفرد لها مساحة في مصنفاته استهدف فيها بعض المفسرين بالتعقب، واصفا إياهم بالجهل والشطط والمغالاة؛ لانحراف تأويلهم – على حد زعمه – عن العرف اللغوي المعهود .

- أن الجاحظ يعد من الأوائل الذين تتبعوا أسرار الإعجاز البياني التعبيرية، كما كان له منهج خاص في الدفاع عن القرآن الكريم، يتمثل في النظر والاستدلال العقلي وإيراد الحجج والبراهين المنطقية، بجانب مرجعية لغوية عرفية منضبطة، ساعده على ذلك ثقافته الواسعة وزعامته في البلاغة والبيان العربي، بالإضافة إلى أنه كان زعيما لفرقة اعتزالية سميت بالجاحظية .

ومن ثم فإن هذه الاعتبارت جميعها تجعل من الجاحظ مفسرا علما من أعلام المعتزلة والمتكلمين الذين اتخذوا من العقل آلية للتأويل وتقصي معاني المفردات القرآنية بجانب الاحتجاج اللغوي العرفي المنضبط، والاستناد إلى النقل بقدر الحاجة .

وأتذكر في هذا المقام كلام شيخ البلاغيين (أستاذنا الدكتور/محمد أبو موسى، حفظه الله ونفع بعلمه العالمين): «أنا أقرأ كلامَهما – يعني الجاحظ وعبد

---

(١) ينظر تلك الوقفات النقدية في مصنفه الحيوان: ٣٤٣/١ ومابعدها .

القاهر – وأنا مُتهيِّب، وحين أقرؤه أجد في نفسي أنني لا أصلح قارئًا بين أيديهما».

وعلى أية حال فإن المنهج التأويلي لدلالة لمفردة القرآنية عند الجاحظ سار وفق آليات علمية ممنهجة جديرة بالبحث والدراسة .

هذا والبحث محل الدراسة يقوم على **بعض الإشكالات والأسئلة** التي يسعى لتقديم إجابة عنها في ضوء معطيات البحث العلمي ومناهجه، وهي:

-ما مدى إسقاط الفكر العقدي الذي يحمله المؤول على تحرير دلالة المفردة القرآنية بما ينسجم مع هذه الخلفية الفكرية والعقدية ؟

- هل تنهض اللغة وحدها منهجا تأويليا لتمرير الأصول العقدية للفكر الاعتزالي ؟

-مامدى إمكانية الاعتماد على الاستنتاجات العقلية في تحرير دلالة المفردة القرآنية المشكلة التي تنطوي – أحيانا– على احتمالات متعددة؟

- هل كان للمذهب الاعتزالي أثر في تأويل الجاحظ لدلالة المفردة القرآنية؟

وأما عن أهداف البحث، فكان لهذا الاتجاه العقلي في التفسير مرتكزات لغوية، وروافد عقلية، وأصول عقدية عول عليها في تحقيق دلالة المفردة القرآنية وتأويلها فهما واستنباطا واستدلالا، **ومن ثم فإن البحث يهدف من تلك الدراسة الوقوف على** سبر المسالك اللغوية من نظريات دلالية وظواهر لغوية عول عليها التأويل الاعتزالي في التفسير عند تحرير دلالة المفردة القرآنية، والبحث من بدايته إلى نهايته همه الأول والأخير الوقوف على آليات التأويل الدلالي للمفردة القرانية في الفكر الاعتزالي وتناول المرتكزات والمقررات اللغوية منها – بصفة خاصة – بالتعقيب والتأصيل والتحليل والدراسة، ثم يتفرع

عنها نقاط عديدة **يهدف البحث لسبرها والوقوف عليها بالتحليل والتعقيب**، وهي:

- تحرير مصطلح التأويل، وكذا تحديد شروطه، ومجاله، ومساراته، ومقاصده في التأويل الاعتزالي .
- الكشف عن منهجية التأويل الاعتزالي حيال دلالات المفردات القرآنية فهما واستنباطا واستدلالا .
- إبراز الروافد اللغوية التي قام عليها التأويل الدلالي في التفسير العقلي .
- مدى توظيف أصحاب المدرسة العقلية من أصحاب الفكر الاعتزالي لظواهر اللغة في تأويل المفردة القرآنية من خلال الوقوف على المسالك اللغوية التي اتخذت كوسيلة شرعية لتمرير الأصول المذهبه والفكرية للتأويل الاعتزالي .
- كيفية توظيف العقل في التأويل الاعتزالي، والوقوف على مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الاستدلالات العقلية .
- دراسة دلالة بعض الألفاظ القرآنية محل الدراسة دراسة معجمية لغوية موازنة.
- دراسة منهج الجاحظ – ممثلا لفكر المعتزلة – وأدواته في التعقيب والنقد والاستدلال والاستنباط .
- مدى إسقاط الفكر العقدي التي يحملها المؤول على تحرير دلالة النص القرآني بما ينسجم مع هذه الخلفية الفكرية والعقدية، وأثر ذلك على تحرير دلالة المفردة القرآنية .
- الخروج بثمرة لغوية من التأويل الدلالي للمفردة القرآنية التي تضمنتها المصنفات التراثية للجاحظ – ممثلا لفكر المعتزلة .

هذا ومن خلال البحث والاستقصاء وقف البحث على مجموعة من الدراسات العلمية ذات صلة بالموضوع محل الدراسة، وهي:

١- أثر الاتجاه العقدي في التفسير (دراسة نظرية ودراسة تطبيقية على الاتجاه الفلسفي) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة من الباحث: ياسر بن ماطر المطرفي إلى كلية أصول الدين – جامعة الإمام محمد بن سعود – المملكة العربية السعودية، ١٤٣١ه-.

٢- مباديء الفكر الاعتزالي في تفسير الكشاف للزمخشري- مبدأ العدل أنموذجا-، لصبرينة ماضي، وكمال قدري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد: (١٨)، ع: (٢٠)، ٢٠٢١م .

٣- أقوال الجاحظ في التفسير وعلوم القرآن عرضا ودراسة للدكتور/ عبدالله بن صالح الخضيري، مجلة أبحاث، ع: (١٦) المجلد: (٢) (أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٩م) كلية التربية – جامعة الحديدة .

٤- الإمام الجاحظ ودوره في التفسير لأبي الفتوح عبد القادر شاكر، مجلة جامعة الأنبار – كلية العلوم الإسلامية، المجلد (١١) ع: (٤٣)، ٢٠٢٠م .

ويكمن الفرق بين البحث محل الدراسة والأطروحات العلمية السابقة عليه في أن:

- البحث محل الدراسة تناول الفكر الاعتزالي كمنهجي تأويلي اتخذ اللغة أداة في تحرير دلالة المفردة القرآنية، وليس كمنهج في التفسير فحسب كما هو الحال في الدراسات المنبثقة عن قسم دراسات علوم القرآن .
- البحث محل الدراسة تناول المنهج التأويلي الاعتزالي تناولا لغويا تأصيليا وتطبيقيا من واقع النصوص والنماذج الممثلة لها في كتابات

الجاحظ للوقوف على منهجهم التأويلي حيال دلالة المفردة القرآنية فهما واستنباطا واستدلالا.

- التحليل والمعالجة للنصوص والنماذج التأويلية محل الدراسة سيكون تناولا لغويا – بعيدا عن التحليل الفلسفي والفصل في مسائل العقيدة، عرضا وتحليلا وتقويما؛ إذ يقتصر البحث في هذا التناول على المسالك والمقررات اللغوية التي اتخذها الفكر الاعتزالي أداة في ممارسته التأويلية كمتكيء ومرجع يضفي عليها طابع الشرعية اللغوية .
- الخروج بالثمرة اللغوية التي أسفر عنها التأويل الدلالي للمفردة القرآنية من خلال المصنفات التراثية للجاحظ – ممثلا لفكر المعتزلة .

وفي سبيل تحقيق هذا سيتبع البحث **أدوات المنهج الوصفي** لإجراء مراحل الجمع والاستقصاء، فالتصنيف، ثم التحليل والمناقشة والتقويم، **ويجدر التنبيه هنا إلى أن المعالجة التي اقتضتها طبيعة هذا البحث يغلب عليها الجانب التأصيلي (التنظيري)** تساوقا مع طبيعة المصنفات محل الدراسة، حيث يغلب عليها الطابع الموسوعي العلمي المتأدب .

هذا واقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مبحثين، يسبقهما مقدمة وتمهيد، ويقفوهما خاتمة وثبت للمصادر والمراجع، وتفصيلها على النحو التالي:

التمهيد، ويشتمل على مسأتين، هما:

- الاتجاه العقلي في التفسير .
- الجاحظ مفسرا .

المبحث الأول: (التأويل والتفسير في الفكر الاعتزالي) ويشتمل على المطالب التالية:

- تحرير مصطلحي التأويل والتفسير .

- ألفاظ مرادفة لمصطلحي التأويل والتفسير .
- مناط التأويل .
- الأسباب الداعية إلى التأويل .
- شروط المؤول .

المبحث الثاني: (دلالة المفردة القرآنية في التأويل الاعتزالي) ويشتمل على المطالب التالية:

- العقل في التأويل الاعتزالي .
- اللغة في التأويل الاعتزالي .
- العقيدة في التأويل الاعتزالي .
- نماذج من تحرير الجاحظ لدلالة المفردة القرآنية .
- منهج الجاحظ في التحرير والنقد والاستدلال والتعقيب.

وبعد، فالله أسأله تعالى التوفيق والعون والسداد والقبول في العاجل والآجل، إنه ولى ذلك والقادر عليه.

الباحثة

يوم الجمعة، غرة شهر الله المحرم ١٤٤٧ه-

تمهيد

أولا: المنهج العقلي في التفسير:

حث الخطاب القرآني في مواضع كثيرة أولي العقول الراجحة على إعمال العقل، وإطالة النظر في الآيات البينات؛ لذا كان من المقررات والثوابت المنهجية في علوم القرآن أن العقل وأدلته من قياس واستصحاب أحد مصادر التفسير واستنباط الأحكام الشرعية .

بالإضافة إلى أن إشكال بعض دلالات المفردات القرآنية مع غياب الأدلة قطعية الثبوت فتح المجال للنظر والاستدلال العقلي والتفسير بالرأي فيما يعرف بالاجتهاد، مما أدى إلى تعدد القراءات للنص الواحد، وكانت مدعاة لكثير من الطوائف في القديم والحديث- التي عنيت بالبحث في دلالة المفردة القرآنية على اختلاف توجهاتهم وعقيدتهم وانتمائهم المذهبي- ولوج هذا الباب (التفسير بالرأي/ التأويل) معوليين عليه في تحرير دلالة المفردة القرآنية، واستكناه المضامين الدلالية التي ينضوي عليها النص القرآني من خلال استرجاع العلاقات الإسنادية للتركيب، واستحضار المعطيات اللغوية والتداولية التي يتضمنها ويحيل إليها، كل ذلك في سبيل الوصول إلى القصد المغيب، أو ترجيح الدلالة المرادة .

ولما احتدم الخلاف بين الفرق الكلامية حول بعض مسائل العقيدة والإيمان شرعت كل فرقة في تأويل الآيات القرآنية بما يؤيد أطروحاتها الفكرية وما تؤمن به من أصول عقدية، ووجدت كل فرقة في المفردة القرآنية لهذه النصوص المتعلقة بالعقيدة طواعية دلالية تعينها على حمل دلالتها على ما يوافق آراءها المذهبية، ومن هنا نشأت الحاجة إلى التأويل العقلي، مما أدى في النهاية "إلى انتشار الأفكار العقلانية بسرعة بين كافة الفرق والمذاهب الإسلامية حيث

تربت في طورها فرقة المعتزلة(١) هاته الفرقة الكلامية التي كان لها الفضل الأكبر في التأسيس لعلم الكلام وكان رجالها من أكبر المدافعين عن الإسلام في ظل الموجات النصرانية واليهودية، فذاع صوتهم وعلا شأنهم بوجود طائفة ممتازة منهم واصل بن عطاء والنظام والجاحظ بأسلوبهم العقلاني المتمثل في عقلنة المسائل الدينية، ما أثار الخلاف بينهم وبين أهل السنة في عدة مسائل كلامية؛ كخلق القرآن ومرتكب الكبيرة، والجبر، والاختيار، والصفات، وغيرها"(٢).

حاجة التأويل الدلالي إلى العقل:

مما ينبغي الالتفات إليه هو أن هناك نصوصا تفتقر – أصلا – إلى أدلة نقلية قاطعة الثبوت ولا سبيل إلى إدراكها إلا من خلال هذه القرائن العقلية التي لاتتأتى إلا من خلال شحذ الذهن وإعمال الفكر في الملابسات اللغوية وغير اللغوية (القرائن المقامية) المحيطة بالنص، ومن هنا تأتي أهمية العقل من حاجة

---

(١) نشأت فرقة المعتزلة في مطلع القرن الثاني للهجرة النبوية الشريفة، قبل وفاة الحسن البصري (١١٠هـ) بدأت نشأة مذهب الاعتزال، على يد واصل بن عطاء (ت:١٣١هـ) الذي كان من منتابي مجلس الإمام الحسن البصري، وذلك لما حصل الخلاف حول حكم مرتكبي الذنوب من المسلمين، حيث زعم واصل بأن الفاسق من هذه الأمة لا هو بمؤمن ولا هو بكافر، وجعل بذلك الفسق منزلة بين المنزلتين، فلما سمعه الحسن البصري طرده من مجلسه، فاعتزل المسجد متخذا سارية من سواري مسجد البصرة مجلسا له . والمعتزلة وأصبحت فرقة قدرية خالصة، نافية لأقدار الله تعالى في أفعال العباد، قائلة بخلود صاحب الكبيرة في النار، ناكرة للشفاعة، قائلة بالمنزلة بين المنزلتين في حق كل فاسق، والأدهى والأمر من كل ذلك قولها بخلق القرآن" ينظر: النص القرآني بين تأويل القدامى والمحدثين: ٧٢ .

(٢) التأويل في الفكر الإسلامي المعتزلة أنموذج ل–: مسعودي خيرة وعكريش حكيمة: مقدمة الرسالة، وهي مذكرة تخرج لنيل درجة التخصص في الفلسفة في كلية العلوم الاجتماعية، جامعة بن باديس بالجزائر، ٢٠١٤م .

النص إليه، وهذا العمل العقلي في النص الديني أصل مشروع متفق عليه في الكتاب والسنة وإجماع الأمة منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم والرعيل الأول من الصحابة رضوان الله عليهم وليس بدعا من القول، ففي القرآن الكريم نجد الدعوة إلى النظر في كتاب الله تدبرا وتفقها، واستنباطا بنص صريح في قوله تعالى: "أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ"[محمد:٢٤] فالتدبر في الآية الكريمة يحث على مدراستها والوقوف على الأحكام التكليفية وفق مقاصد الشريعة، والفصل بين محكمه ومتشابهه، والتمييز بين مطلقه ومقيده وخاصه وعامه، والنظر في آياته المعجزة واستكناه أسراره البيانية؛ لذا دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس رضي الله عنه بقوله: "اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل"(١)فسار على هذا النهج- من إعمال المعقول في المنقول – الصحابة والتابعين والسلف من بعدهم أخذا بهذا الحديث،وكان لعلمائنا على تراخي العصور دور في التأكيد على أثر الأصل العقلي في استنباط المعنى وتوجيهه .

التفسير بالرأي في التراث، وحجية الاستدلال به، وضابطه (مشروعية إعمال المعقول في المنقول).

أصحاب الرأي هم أهل الاجتهاد من أصحاب النظر والقياس والاستصحاب، والمراد بالرأي هنا هو الاجتهاد في استنباط الدلالة المرادة من خلال إمعان النظر في القرائن والبراهين والملابسات وشواهد الأحوال، والرجوع إلى معهود خطاب العربي في أسلوبه ومحاوراته ومجاري كلامه، ومن ثم فإن الدلالة التأويلية هي دلالة مستفادة من معطيات لغوية وغير لغوية قد لا تكون ظاهرة في النص، ولكنها تحتاج إلى نظر وإعمال فكر وشحذ الإذهان.

هذا، وقد وقع خلاف حول تقبل هذا المنهج التفسيري، بين مقبل عليه، وبين منكر له وبين مفصل فيه .

---

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد، من مسند عبدالله بن عباس: ٢١٥/٥

والإمام الزركشي لخص أنواع التفسير وضابط كل نوع في النصين التاليين، وذلك على النحو التالي:

١- **النص الأول:** "واعلم أن القرآن قسمان: أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره، وقسم لم يرد، والأول ثلاثة أنواع: إما أن يرد التفسير عن النبي -صلى الله عيه وسلم- أو عن الصحابة أو عن رءوس التابعين، ... فالأول يبحث فيه عن صحة السند، والثاني ينظر في تفسير الصحابي فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه، وأما الثالث: وهم رءوس التابعين إذا لم يرفعوه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا إلى أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - فحيث جاز التقليد فيما سبق فكذا هنا، وإلا وجب الاجتهاد "(١).

٢- **النص الثاني:** ثم يفصل القول عن هذا النوع من التفسير (التفسير بالرأي) وهو الذي يجب فيه الاجتهاد – بصريح قوله: "وأما ما يرجع إلى اجتهاد العلماء، وهو: الذي يغلب عليه إطلاق التاويل، وهو صرف اللفظ إلى ما يؤول إليه؛ فالمفسر ناقل، والمؤول مستنبط، وذلك باستنباط الأحكام، وبيان المجمل وتخصيص العموم، وكل لفظ احتمل معنيين فصاعدا ؛فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعلى العلماء اعتماد الشواهد والدلائل، وليس لهم أن يعتمدوا مجرد رأيهم فيه"(٢).

---

(١) البرهان: ٢/١٧٢ .

(٢) السابق: ٢/١٦٦ .

تحليل ومناقشة:

بالنظر إلى النصين السابقين يتبين ما يلي:

- أن ما ذكره الإمام الزركشي شرطا لقبول رأي الصحابي يعده البحث شاهدا قويا وتصريحا واضحا في الاعتداد بحجية الممارسة التأويلية، والتعويل عليها كمرجع أساس في استنباط الأحكام، فالصحابي – رضوان الله عليهم أجمعين – حاله مع النص القرآني واحد من اثنين: فإما أن يفسره من حيث عرفه اللغوي وما اعتاد عليه في مجاري كلامه، وهم أولى الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فهم أهل لسان وأصحاب بيان وأرباب بلاغة، وإما أن يفسره بحسب ما تراءى لديه من اجتهاد وإعمال نظر في الشواهد والقرائن ومقتضيات الأحوال .
- أن حال التابعي مع النص القرآني أيضا واحد من اثنين، إما التقليد، أو الاجتهاد وهذه الحالة الأخيرة هي محل الشاهد في مسألة الاحتجاج بالدلالة الناتجة عن الممارسة التأويلية (أو التفسير بالرأي) إذ إن التابعي عند ما يلجأ إلى الاجتهاد يجب أن يخضع تأويله لقواعد منضبطة موزونة، قائمة على قرائن ودلائل واضحة مرتبطة بالعرف اللساني، لا إلى مجرد الرأي والهوى – كما هو الحال في التأويلات الحداثية – وعليه فلا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي من غير مرجعية لغوية منضبطة؛ لقوله تعالى: "وَلَا تَقفُ مَالَيسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولًا"[الإسراء:٣٦] وقوله تعالى أيضا: "وَأَن تَقُولُواْ عَلَى الله مَا لَاتَعْلَمُونَ" [البقرة:١٦٩] وقوله تعالى: "بِالبَيِّنَتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزلَنَا إِلَيكَ الذِّكْر لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّل إِلَيهِم"[النحل:٤٤] فيلاحظ في هذه الآية أن الله – عزو جل – أضاف البيان إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – ثم الصحابة والتابعين خلفاء على الأمة من بعده، وهذا

التبيان الذي عجزت عنه الدلالة النصية الصريحة تقوم مقامه قرائن الأحوال والأسباب المشاهدة، والعرف اللغوي، والبراهين العقلية،تلك هي مقومات الدلالة التأيلية المنضبطة البعيدة كل البعد عن الهوى والأراء الذاتية الضالة.

- أن النوع الأخير وهو الذي لم يرد فيه نقل ويحتاج في بيانه إلى الفهم والنظر إلى مفردات الألفاظ بحسب استعمالها السياقي، أطلق عليه الزركشي اسم (التأويل) أما النوع الأول (النقل) أسماه الإمام الزركشي (التفسير) وعليه حملوا قوله –صلى الله عليه وسلم –:"من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار"(١) على "الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، فمثل هذا الذي لا يجوز الحكم به في النوازل وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به وأما الرأي الذي يسنده برهان فالحكم به في النوازل جائز"(٢) والعناصر السياقية من مقتضيات هذا البرهان .
- أن هناك نصوصا تفتقر إلى دليل نقلي قطعي الدلالة لبيانها، ومع الإقرار بقاعدة (إعمال النصوص أولى من إهمالها) يصبح التفسير بالرأي من خلال النظر في الأسباب والقرائن ومقتضيات الأحوال أمرا حتميا تفرضه هذه القاعدة الأصولية؛ إذ إن طرح شيء منها يفوت على السامع من البيان الشيء الكثير(٣).
- أن هناك ألفاظا تحتمل أكثر من معنى، ويكون حينئذ "الأمر في معاناتها أشد لأنها نتائج العقول"(٤) من خلال التفسير بالرأي عن طريق التدبر

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه: ٤٩/٥، باب: (مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُفَسِّرُ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ) ضمن أبواب(تفسير القرآن) .

(٢) البرهان: ١٦٢/٢.

(٣) دلالة السياق عند الأصوليين لسعد بن مقبل: ١٧٤ بتصرف .

(٤) البرهان: ١٧٥/٢ .

والمدارسة والاجتهاد بالنظر والفهم وفك مستغلقات النص وإعمال الفكر في البراهين وشواهد الأحوال وهذا كله من شيم هذه الأمة، فها هو ذا البخاري – رحمه الله – يروي في كتاب الجهاد في صحيحه عن علي – رضي الله عنه – أنه سئل "هل خصكم رسول الله –صلى الله عليه وسلم – بشيء ؟ فقال: ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة أو فهم يؤتاه الرجل"(١) وحكى الإمام الزركشي أن: "للقرآن نزولا وتنزلا، فالنزول قد مضى، والتنزل باق إلى قيام الساعة"(٢) فهذا التنزل وذاك الفهم لمقتضيات الأحوال والشواهد واستصحاب حكم ما ورد بيانه على ما لم يرد فيه بيان مما اختصت به هذه الأمة، بل كانوا يتعبدون بهذا الاجتهاد، عملا بقول الله تعالى:"وَلَو رَدُّوهُ إِلَى اللهِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنهُم لَعَلِمَه الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَه مِنهُم"[من الآية: ٨٣ من النساء].

أما النوع الثاني – وهو أيضا محل الشاهد في مسألة الاحتجاج بالدلالة الناتجة عن الممارسة التأويلية (التفسير بالرأي): ماجاء في قول الزركشي: "ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين وهو قليل، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها، واستعمالها بحسب السياق"(٣).

تعقيب واستنتاج:

ما ذكره الإمام الزركشي هنا يعد تصريحا في التعويل على الدلالة الناتجة عن التفسير بالرأي التي يضطر إليها عند انعدام الدليل النقلي القاطع

---

(١) أخرجه البخاري بلفظ: "....قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: " لاَ، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ...." من باب: (كتابة العلم) في كتاب: (العلم)، ص: ٣٣/١ .

(٢) البرهان: ١٦١/٢ .

(٣) البرهان: ١٧٢/٢ .

بمرادها؛ إذ يعول عليها عند تفسير تلك النصوص التي لم يرد فيها نقل أو بيان من دليل نصي قطعي فهناك نصوص مجملة تفتقر إلى بيان، وأخرى مطلقة أو عامة تحتاج إلى ما يقيدها أو يخصصها، خاصة إذا عدم الدليل النصي الشرعي الصريح على تفسيرها، فتحديد المعنى على وجه الدقة في هذا المستوى من الدلالات يكون في ضوء القرائن المختلفة وإلا تعطل العمل، والعمل بالأحكام المكلفة أولى من تعطيلها والوقوفِ بالنص عند كونه مجملا، ومن ثم فإن التفسير بالرأي بمرجعيته المنضبطة هو الملاذ والبديل الآمن للدلالة النصية الصريحة .

فهذه الضوابط هي بمثابة الميزان العادل الذي يحفظ الفهم ويضبطه من الانزلاق في الانحراف الدلالي، إذ تجعل الدلالة التأويلية دلالة منضبطة ممكنة الفهم، متصلة المرجع من خلال اعتبار لغة العرب في ألفاظها ومعانيها وأساليبها وما عهدوه في مجاري كلامهم مع الأخذ في الاعتبار مساقات ورودها وفق مراد الشارع ومقاصد التنزيل .

وبعد ... كانت هذه هي الضوابط التي تقنن الدلالة المستنبطة عن طريق الاجتهاد بالرأي عند علمائنا القدامى، أجملها الإمام الزركشي عند ذكره لشروط التأويل والاستنباط، فقال: " وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِوَضْعِ اللُّغَةِ أَوْ عُرْفِ الِاسْتِعْمَالِ أَوْ عَادَةِ صَاحِبِ الشَّرْعِ وَكُلُّ تَأْوِيلٍ خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَبَاطِلٌ"(١) وبمثل هذا قال: "إياك أن تفسر القرآن برأيك حتى تفقهه عن العلماء" فتفسير القرآن لا يحوز إلا بالأثر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الائمة الذين قولهم حجة، وأن القول بالرأي لايجوز" إلا من خلال الضوابط السابقة، فهذا النوع من التفسير لكي ينضبط- له مقوماته من التبحر في العلوم المختلفة، وخاصة علوم العربية التي نزل بها القرآن والفهم الدقيق للشواهد وقرائن الأحوال من أسباب نزول، وناسخ ومنسوخ، وغير ذلك من شواهد وآليات ومرجعيات منضبطة يحتاج إليها المستنبط للبيان والتأويل .

---

(١) البحر المحيط للزركشي: ٣٢/٣ .

اللغة في تفسير المدرسة العقلية :

سبق أن ذكر البحث أن التفسير بالرأي أو التفسير العقلي أو التفسير بالدراية "عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة كلام العرب،ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالتها، واستعانته في ذلك بالشعر الجاهلي، ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر"(١)**معنى ذلك أن التفسير بالرأي أو التأويل العقلي حتى يضفى عليه طابع الشرعية والمصداقية لابد أن:**

١- يجري على مقتضى المقررات اللسانية ومعهود خطاب الأميين في محاوراتهم ومجاري كلامهم .

٢- يوافق القرائن المقامية المأثورة من مثل أسباب النزول، وأحكام الناسخ والمنسوخ، .... إلى غير ذلك من شواهد الأحوال التي تعين على استنباط الدلالة بالاجتهاد .

وعليه فإن من خلال الحد الاصطلاحي السابق للتفسير الاجتهادي يتبين أن اللغة مرتكز رئيس لاينفك عن العقل في التفسير بالرأي؛ ليصبح التأويل العقلي بهذه الكيفية ظاهرة لغوية صاحبت الاتجاه العقلي في التفسير ولازمته منذ نشأته حتى لاتكاد تنفك عنه بل هي المأوى الآمن لدلالاته التأويلية، والمرجعية الضابطة لها، والمحتكم الأصيل الذي يطمئن إليه أصحاب هذا الاتجاه في تمرير تأويلاتهم الدلالية ؛لذا ينبغي للمؤول المنتمي لهذه المدرسة التفسيرية أن يكون متضلعا في اللغة،مرتاضا لأساليبها، ممتلكا لزمامها حتى تشكل ملكته اللغوية حليفا قويا مع العقل في تدعيم تأويلاته بجانب تضلعه لأصول مايؤمن به من عقيدة .

هذا والذي ظهر للبحث – بعد مدراسة أقوال الجاحظ التفسيرية لدلالة المفردة القرآنية– أنه لم يرتكز على النظر والاستدلال العقلي وحده في تفسير

---

(١) التفسير والمفسرون للذهبي: (١/١٨٣) .

دلالة المفردة القرآنية، وإنما زاوج بين العقل - وقرائنه، وما يفضي إليه من استدلالات عقلية- واللغة ومقرراتها اللسانية في التأويل والاستنباط وتخريج المضامين الدلالية .

ومما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن التأويل التراثي في المدرسة العقلية يلتقي مع التفسير بالمأثور في أن كليهما اعتمدا على مقتضيات اللسان العربي وعرفه وقوانينه الوضعية في تفسير دلالة المفردة القرآنية، أما أرباب الفكر العلماني من أصحاب القراءة الحداثية فكان ما كان من سوء تأويلهم وتحريفهم الكلم عن مواضعه أنهم انفردوا بالعقل وحده في فهم دلالة المفردة القرآنية .

ثانيا: الجاحظ مفسرا:

يرى البحث أنه من تمام الفائدة أن يبين الأسباب التي تجعل من الجاحظ مفسرا(١) خاصة أن المكتبة العربية والإسلامية لم تحتفظ له بمصنفات مستقلة في هذا المضمار كغيره من مفسري الاعتزال مثل الزمخشري، مع أنه قد ترك عددا من التواليف(٢) في هذا المجال منها: (نظم القرآن) و(معاني القرآن) و(آي القرآن) و(خلق القرآن) و(المسائل في القرآن) .ولكن هذه الكتب جميعها باستثناء كتاب (خلق القرآن) -نشرت ضمن رسائل الجاحظ – فقدت، وطالتها يد الزمان.

هذا وإذا كان التفسير هو "علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ"(٣) **فإن التصدي للتفسير يراعى فيه – بجانب الإلمام بقواعد أصول الفقه- توفر الملكة اللغوية المتمثلة في:**

---

(١) عده الداوودي في طبقات المفسرين، ينظر: ١٦/٢

(٢) ينظر: طبقات المفسرين للداوودي: ١٦/٢، ومعجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» ل-: عادل نويهض: ٤٠٤/١ .

(٣) البرهان: ١٣/١ .

-العلم بقواعد النحو والتصريف والأبنية والاشتقاق .

-العلم بضروب البلاغة التي تهتم بدراسة خواص التركيب من جهة إفادتها المعنى بحسب وضوح الدلالة وخفائها .

-العلم بسنن العربي في معهود خطابه ومجاري كلامه .

-ارتياض أساليب البلغاء، والتمكن من استجلاء أسرار الإعجاز، ولمح الدقائق واللطائف، والاهتداء إلى سياق الكلام على ما يقتضيه الحال والمقام من إيجاز وإطناب.

وبما أن الجاحظ كان من الأوائل الذين تتبعوا أسرار الإعجاز البياني التعبيرية، كما كان له منهج خاص في الدفاع عن القرآن الكريم، يتمثل في النظر والاستدلال العقلي وإيراد الحجج والبراهين المنطقية، بجانب مرجعية لغوية عرفية منضبطة، ساعده على ذلك ثقافته الواسعة، وزعامته في البلاغة والبيان العربي، بالإضافة إلى أنه كان زعيما لفرقة اعتزالية سميت بالجاحظية .

وإذا أضفنا إلى ذلك ما كان له في قضية إعجاز القرآن البياني من عرض دقيق رصين ماتع – على نحو ماسيأتي بيانه – تدل على قوة احتجاجاته اللغوية والعقلية، ورصانة طرحه، وامتلاكه لأدوات البلاغة والبيان .

كما كان له وقفات تفسيرية نقدية (١) أفرد لها مساحة في مصنفاته استهدف فيها بعض المفسرين بالتعقب، واصفا إياهم بالجهل والشطط والمغالاة؛ لانحراف تأويلهم – على حد زعمه – عن العرف اللغوي المعهود .

هذا كله بجانب مارصده البحث من لمسات فنية بيانية في مسألة التعبير القرآني –على نحو ماسيأتي بيانه في نهاية المبحث الأول– تشهد لذوقه البياني الرائق ومنهجه السليم في تلمس النكات البلاغية القرآنية .

---

(١) ينظر تلك الوقفات النقدية في مصنفه الحيوان: ٣٤٣/١ ومابعدها .

وبعد .. فإن هذه الاعتبارت جميعها تجعل من الجاحظ مفسرا علما من أعلام المعتزلة والمتكلمين الذين اتخذوا من العقل آلية للتأويل وتقصي معاني المفردات القرآنية بجانب الاحتجاج اللغوي العرفي المنضبط، والاستناد إلى النقل بقدر الحاجة .

فالذي ظهر للبحث من خلال استقراء تحرير الجاحظ لدلالة المفردة القرآنية في بعض مصنفاته التراثية أن الجاحظ أحسن توظيف اللغة في تفسيره لدلالة المفردة القرآنية، وعلى الرغم من انتمائه للمدرسة العقلية في التفسير إلا أنه لم يرتكز على المنهج العقلي وحده في تفسيره لدلالة المفردة القرآنية، وإنما زاوج بين العقل والنقل واللغة- على الاختلاف النسبي بين تلقي هذه المصادر والاعتماد عليها في الاستدلال- غاية مافي الأمر أنه كانت له عناية خاصة بالاستدلال العقلي والحجاج المنطقي، مؤمنا بأن الشرع يأتي مؤيدا للعقل أو دالا عليه، ولاضير.. فإن تكريم العقل ومدحه وضرورة إعماله في التدبر والتفكر والاستنباط منهج قرآني أصيل حثت عليه الآيات الكريمة في غير موضع من الكتاب العزيز.

وعلى أية حال فإن المنهج التأويلي لدلالة لمفردة القرآنية عند الجاحظ سار وفق آليات علمية ممنهجة - جديرة بالبحث والدراسة – سعى التأويل الاعتزالي لتحقيقها وهي:

١- إظهار البلاغة الأسلوبية والبيانية المعجزة للتعبير القرآني في المقام الأول.

٢- الانتصار لأصول المذهب الاعتزالي في بعض مسائل العقيدة في المقام الثاني.

٣- تبكيت حجج الخصوم من غير المسلمين المشككين والطاعنين في آي القرآن الكريم .

المبحث الأول

(التفسير والتأويل في الفكر الاعتزالي)

أولا: تحرير مصطلحي التأويل والتفسير في الفكر الاعتزالي

اختلفت الطوائف العلمية – على تنوع مناهجها وتوجهاتها وتعدد مشاربها الفكرية – في تناولها لمصطلحي التأويل والتفسير بما يتفق وميدان الدراسة ودواعي الاستعمال، فظهر اختلاف حول تحديد مفهوم هذين المصطلحين ما بين قائل بترادفهما –وهو الشائع عند المتقدمين من علماء التفسير– وقائل بتفريقهما دلاليا، بينما ظهرت اتجاهات متعددة سعت للتقريب بينهما،فتارة تجمع بينهما من باب الترادف الجزئي والمناوبة في بعض السياقات،وتارة تضع الحدود الفاصلة والاعتبارات الفارقة بينهما من باب المقارنة والميز وبالتالي الأحكام الشرعية المترتبة على ذاك التفريق.

وفي هذا المطلب يقف البحث على تحرير مصطلحي التأويل والتفسير عند الجاحظ؛ من خلال استعمالاته لهما في مساقات ورودهما في ثنايا مصنفاته؛إذ لا يخفى أن المصطلحات ذات طبيعة خلافية؛ إذ يصعب تعيين مفهومها وتحديد المراد منها ؛خاصة إذا تناولتها طوائف علمية متعددة في منهجها وغايتها ومشاربها العلمية، والسبيل الوحيد لحد هذه المصطلحات بدقة، والوقوف على ماهيتها هو تأمل مساقات ورودها وإمعان النظر في المرجعيات التي تحيل عليها من خلال الميدان العلمي التي تستعمل فيه.

من هذا المعطى – تحديدا – آثر البحث الوقوف على كلا اللفظين من خلال استعمالات الجاحظ لهما في مساقات ورودهما في ثنايا مصنفاته ؛حتى يتسنى للبحث الوقوف على مراده منهما، فمن خلال المقام يتضح المقال .

وبعد .... فهذا عرض لمساقات ورود لفظتي التفسير والتأويل في ثنايا مصنفات الجاحظ وهي على النحو التالي:

١- "وقد تجدُ الرجلَ يطلبُ الآثارَ، **وتأويلَ القرآن**، ويجالس الفقهاءَ خمسين عاما وهو لا يُعدُّ فقيها ولا يُجعَل قاضيا فما هو إلاّ أن ينظرَ في كتب أبي حنيفة"(١) .

في هذا النص يتضح أن الجاحظ يعبر عن التأويل بالطلب، وهذا يعني أن التأويل لايتأتى طيّعا لكل أحد، وإنما يطلب بمجالسة الفقهاء، والنظر في الأثار، ويلاحظ أن الجاحظ هنا ذكر ارتياض ضروب التأويل مع فضل كتب أبي حنيفة، ومعلوم أنه إمام مدرسة الرأي.

٢- "وقد قال اللّه عزّ وجلَّ: "وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ"[البلد:١] فزعم زَيدُ بنُ أسلم أنَّ التِّين دمشق والزيتون فِلَسطين، **وللغاليةِ في هذا تأويلٌ أرغبُ بالعِتْرة عنه وذكرِه**، وقد أخرَجَ اللّه تبارك وتعالى الكلامَ مُخرَجَ القسم، وما تُعرَف دِمَشق إلاّ بدِمشق ولا فِلَسطين إلاّ بفلسطين فإن كنتَ إنَّما تقف من ذكرِ التين على مقدار طعمِ يابسِهِ ورَطْبه... وما أشبه ذلك من أمرهما، **فقَدْ أسأتَ ظَنّاً بالقرآن وجهلتَ فضلَ التأويل وليس لهذا المقدارِ عظّمهما اللّه عزّ وجلَّ وأقسَمَ بهما ونوّه بذكرهما**"(٢).

في هذا النص المبدع الذي يتضمن تعقيب الجاحظ على من تأول الآية الكريمة بهذا التأويل البعيد يفهم أن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، فالتأويل الذي يرغب الجاحظ عن ذكره لغرابته وخروجه عن ظاهر اللفظ هو تأويل التين

---

(١) الحيوان: ٨٧/١

(٢) الحيوان: (٢٠٨/١) .

بدمشق، والزيتون بفلسطين فنص الآية صريح في تفسيرهما بهذا النوع من الحبوب، ولاتوجد أي قرينة تصرف اللفظ عن هذا الظاهر، ثم يستطرد الجاحظ منبها على من يتكهن السر راء اختصاص القرآن بهذين النوعين من الحبوب، والقسم بهما دون غيرهما وإرجاع ذلك إلى فوائدهما الصحية الكثيرة بأنه قد أساء ظنا بالقرآن، وجهل شأن ومناط التأويل، لأن التأويل ليس التكهن بمالا علم للمؤول به، ولا التقول على الله مالم يقل .

٣-"وعن قَتادة أنّ أبا موسى قال: لا تتَّخذوا الدَّجاج في الدُّور فتكونوا أهل قرية، وقد سمعتم ما قال اللّه تعالى في أهل القرى: "أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بيَاتاً وَهُمْ نَائِمُونَ"[الأعراف:٩٧] وهذا عندي من أبي موسى ليس على ما يظنُّه الناس، **لأنّ تأويله هذا ليس على وجه،** ولكنَّه كرِه للفُرسان ورجالِ الحرب اتخاذَ ما يتّخذه الفلاَّح وأصحابُ التعيُّش مع حاجته يومئذ إلى تفرُّغِهم لحروب العجم ....، **فإن كان ذهب إلى الذي يظهَرُ في اللفظ فهذا تأويلٌ مرغوب عنه** "(١).

استعمل الجاحظ مصطلح التأويل هنا فيما هو مصروف عن ظاهره، وفيما هو مجمل لم يفصل، وفيما هو عام لم ترد قرينة تخصص عمومه، فلفظ (القرى) وقع عليه التأويل لانصراف الذهن إلى معناه العرفي(الريف)لكن المراد به في الآية معناه اللغوي(المدينة) يقول القرطبي: "يُقَالُ لِلْمَدِينَةِ قَرْيَةٌ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا،...وَالْمُرَادُ بِالْقُرَى مَكَّةُ وَمَا حَوْلَهَا، لِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقِيلَ: هُوَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْقُرَى"(٢)أما تأويل القرية بالريف اعتمادا على ظاهر اللفظ واستعماله العرفي فتأويل مرغوب عنه لاوجه له من الصحة .

٤- ومن أعجب التأويل قول اللِّحياني: "الجبّار من الرجال يكون على وجوه ... وتأوّل أيضا الخوف على وجوهٍ، ولو وجدَه في ألفِ مكانٍ

---

(١) السابق: (٢٩٦/١) .

(٢) تفسير الجامع لأحكام القرآن: (٢٥٣/٧) .

لقال: والخوفُ على ألف وجه وكذلك الجبَّار وهذا كلّه يرجِع إلى معنًى واحد إلاّ أنّه لا يجوز أن يوصَف به إلاّ اللّه عزّ وجلَّ"(١).

في هذا النص يأخذ الجاحظ على اللحياني تأويله لفظتي (الجبار) و(الخوف) بأكثر من معنى، وبعيدا عن تحقيق القول في مسألة تحرير اللفظتين فإن الذي يعني البحث هنا هو استعمال الجاحظ لمصطلح التأويل في اللفظ الذي تتعدد وجوهه الدلالية (المشترك اللفظي) بفعل السياق، فالقرائن السياقية هي التي يعتمد عليها المؤول في ترجيح دلالة واحدة من بين هذه الأوجه الدلالية المتعددة.

٥- **"تأويل الآية الكريمة: "وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ"[النحل من الآية: ٨] وقد يتَّجه هذا الكلامُ في وجوه:** أحدها أنْ تكون هاهنا ضروبٌ من الخلق لا يعلم بمكانهم كثيرٌ من الناس ....أو يكون الله عَّز وجلَّ إنما عنى أنّه خلق أسبابا ووهب عِلَلا وجعل ذلك رِفدا لما يظهرُ لنا ونظاما...**ومَا أردُّ هذا التأويل وإنّه ليدخل عندي في جملةِ مَا تدلُّ عليه الآية**، ومَنْ لَمْ يَقل ذلك لم يفهَمْ عن ربِّه ولم يفقَهْ في دينه"(٢).

من هذا النص يقف البحث على نقطتين:

- **الأولى:** ورود اللفظ في سياق العموم يدخله دائرة التأويل والنظر والاجتهاد، فالآية الكريمة مجملة في الدلالة على نوع هذا الخلق الذي لانعلمه،هل المراد نوعها، أو مكانها، أو أسباب علل وجودها؟ وهنا يأتي دور المؤول في الممارسة التأويلية في تقريب أحد الاحتمالات التي تطرحها القرائن .

---

(١) الحيوان: (٣٤٥/١) .

(٢) السابق: (١١١/٢) .

- **الثانية:** عبارة **(ومَا أردُّ هذا التأويل وإنّه ليدخل عندي في جملةِ مَا تدلُّ عليه الآية)** تشير إلى أن التأويل الصحيح المنضبط ينطلق من معطيات النص وإليه يعود .

٦-"وحدثني أبو الجهجاه... عن قوله تعالى: "فتبسَّم ضاحكاً منْ قَولِها" [النمل: ١٩] فقلت له: إن نذيرًا يعجب منه نبيٌّ من الأنبياء ثمَّ يعظمُ خطرهُ حتى يُضحِكه لَعَجيب، قال: فقال: **ليس التأويل ما ذهبتَ إليه،** قال: فإنَّه قد يضْحك النبيُّ عليه السلام من الأنبياء مِنْ كلامِ الصبيِّ ومِنْ نادرةٍ غريبة،وكلُّ شيءٍ يظهَرُ من غير معدِنه ...، **فتبسُّمُ سُليمانَ عندي على أنّه استظرف ذلك المقدارَ من النّملة فهذا هو التأويل**"(١).

يفهم من تأويل الجاحظ لتبسم سيدنا سليمان أن القرينة العقلية والحالية يعول عليها أيضا في الاستباط والاستدلال عند إشكال القرينة النصية.

٧- "...والدَّليل على قولنا: قوله تبارك وتعالى: "إنّها شَجَرَةٌ تَخْرُجُ في أَصْلِ الجَحِيمِ طَلَعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِين" [الصافات: ٦٥] ولَيْسَ أن النَّاسَ رأوْا شيطاناً قطُّ على صورة، ولكنْ لما كان اللّه تعالى قد جعل في طِباع جميع الأمم استقباحَ جميعِ صُور الشَّياطين واستسماجَه وكراهتَهُ وأجرى على ألسنة جميعهم ضرْبَ المثل في ذلك رجع بالإيحاش والتّنفير وبالإخافة والتقريع إلى ما قد جعله اللّه في طباع الأوَّلين والآخِرين وعندَ جميعِ الأمم على خلاف طبائع جميع الأمم، **وهذا التأويل أشبهُ مِن قولِ مَنْ زعَمَ مِن المفسِّرين أنّ رُؤوسَ الشّياطين نبات نبت باليمن**"(٢).

---

(١) الحيوان: (٤/٢٠) .

(٢) السابق: (٤/٤٠) .

في هذاالنص أيضا يعول الجاحظ على القرائن العقلية والأحوال المشاهدة في الاستدال على ماذهب إليه من تأويل (رؤوس الشياطين) ودحض من أولها من المفسرين بنبات باليمن .

٨- "...**وفي هذا دليلٌ على أنّ التأويلَ في امرأةِ نوحٍ وامْرأة لوط عليهما السلام على غير ما ذهب إليه كثيرٌ من أصحاب التَّفسير: وذلك أنهم** حينَ سمِعوا قولَه عزّ وجلَّ: "ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً لِلّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنهُمَا"[التحريم من الآية: ١٠]فدلَّ ذلك على أنَّه لم يَعْنِ الخيانَةَ في الفرْج وقد يقع اسمُ الخيانة على ضروب أوّلها المالُ ثمَّ يشتقُّ من الخيانة في المال الغشُّ في النصيحةِ والمشاورةِ وليس لأحدٍ أنْ يوجِّه الخبرَ إذا نزل في أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ... وقد علمْنا أنّ الخيانةَ لا تتخطَّى إلى الفرج حتّى تبتدئ بالمال وقد يستقيم أن يكونا من المنافقين فيكون ذلك منهما خيانة عظيمة ولا تكون نساؤهم زواني فيلزمهم أسماءٌ قبيحة"⁽¹⁾.

ظهر من هذا النص أن الألفاظ المجملة ذات الدلالة المحورية العامة يقع فيها التأويل كما في لفظة (الخيانة) لأن هذا العموم الدلالي قد يوقع اللفظة في باب الاشتراك الدلالي، وتتحمل اللفظة حال تركيبها بفعل السياق أكثر من وجه دلالي فتدخل تبعا لذلك باب التأويل والنظر حتى يرجح الدلالة المرادة من بين تلك الدلالات المشتركة .

٩-"...لظهرت كذلك **دلائل على أنّا لو تأوّلنا الذَّبحَ [في قصة سليمان والهدهد] على مثالِ تأويلِ قولنا في ذبْح إبراهيم إسماعيلَ عليهما السلام، وَإنما كان ذلك ذبحاً في المعنى لغيره أو على معنى قول**

---

(١) الحيوان: (٤/٦٠) .

القائل: أمّا أنا فقد ذبحته وضربت عنقَه، ولكن السيف خانني، أو على قولهم: المِسْك الذَّبيح، أو على قولهم: فجئت وقدْ ذَبَحَنِي العطش لكان ذلك مجازا، فبهذا وأشباهه من الأمور نحنُ إلى الإقرار به مضطرون بالحجَج الاضطراريَّة، فليس لخصومنا حِيلةٌ إلاَّ أن يوافقونَا وينظروا في العلَّة التي اضطرتنا إلى هذا القول، فإن كانت صحيحةً فالصَّحيحُ لا يُوجِب إلا الصحيح، وإنْ كانت سقيمةً علِمْنا أنَّما أُتِينَا من تأويلنا، وأما قوله: "لأُعَذِّبَنَّهُ" [النمل من الآية: ٢١] فَإِنَّ التعذيبَ يكون بالحبس كما قال اللّه عزّ وجلّ: "لوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ المُهِينِ" [سبأ من الآية: ١٤] وإنَّما كانُوا مُخَيَّسِينَ وقد يقول العاشق لمعشوقتِه: يا معذِّبتي وقد عذّبتني ومن العذَابِ ما يكُونُ طويلاً ومِنْه ما يكونُ قصيرَ الوقْت ولو خَسَفَ اللّه تَعالى بقومٍ في أقلَّ من عُشْر ساعة لجاز لقائل أن يقول: كان ذلك يومَ أحلَّ اللّه عذابَه ونِقمَتَه ببلاد كذا وكذا "(١).

من هذا النص يقف البحث على:

- أن المعاني المجازية مناط تأويل ومحل نظر واجتهاد لخروج اللفظة عما وضعت له في أصل الوضع .
- سبر موارد المفردة القرآنية في سياقاتها المختلفة قرينة عول عليها الجاحظ فيما ذهب إليه من تأويل .
- الاستعمالات العربية مصدر احتجاجي ومرجعية لغوية منضبطة عول عليها الجاحظ في كثير من ترجيحاته التأويلية لدلالة المفردة القرآنية .

١٠- "وسنذكر مسألة وجوابها وذلك أنَّ ناسا زعموا أنّ جميع الحيوان على أربعة أقسام شيء يطير وشيءٍ يمشي وشيء يعوم وشيءٍ

---

(١) السابق: (٩٣/٤) .

ينساح، وقد قال اللّه عزَّ وجلَّ: "وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ" [النور من الآية: ٤٥]وقد وَضَعَ الكلامَ على قسمة أجناس الحيوان وعلى تصنيف ضروبِ الخلْق ثمَّ قَصَّرَ عن الشيء الذي وضعَ عليه كلامَهُ ...**قلنا: قد أخطأتم في جميع هذا التَّأويل وَحَدِّه فما الدَّليلُ على أنَّهُ وضع كلامَهُ في استقصاءِ أصناف القوائمِ وبأيِّ حُجةٍ جزَمْتم على ذلك .. وذلك الذي قال ليس من لُغته ولا من لغة أهله فمعلومٌ عندَ هذا الجواب وعند ما قبله أنَّ تأويلَكُمْ هذا خطأ**"(١).

في هذا النص يعرض الجاحظ لرأي من طعن على القرآن بأنه لم يستقص جميع أصناف القوائم من المخلوقات، وبقطع النظر عن سرد الحجج الدامغة في الرد على هؤلاء الطاعنين، فالمقام لايسع لهذا العرض، فإن الذي يهم البحث هنا هو مرد تخطئة الجاحظ لتأويل المعارضين، وهو عدم تعويلهم على مرجعية لغوية صحيحة، وعليه فالتأويل الذي يمرره الجاحظ هو الذي يجري على سنن العرب الذين نزل القرآن بلغتهم .

١١- (ذكر الصُّمِّ في القرآن الكريم) وقد قال اللّه لناسٍ يسمعون: "صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ"[البقرة:١٨] ذلك على المثل وقال: "وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ" [البقرة: ١٧١] **وذلك كلّه على ما فسّرنا**"(٢) .

يظهر من سياق النص السابق أن الجاحظ استعمل لفظة التفسير هنا بمعنى البيان أو الشرح .

---

(١) الحيوان :(٤/٢٧٥) .

(٢) السابق: (٤/٢٩٠) .

١٢-"(تزيد الأعراب وأصحاب التأويل في أخبار الجن) والأعراب يتزيّدون في هذا الباب وأشباهُ الأعراب يغلطون فيه، وبعضُ **أصحابِ التأويل** يجوّز في هذا الباب ما لا يجوز فيه"(١) .

١٣- "... فإن طهَرَ الجني ونَظُف ونَقِيَ وصار خيراً كلُّه فهو مَلَك في قول من تأول قوله عز ذكره: "كانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ"[الكهف من الآية: ٥٠] **على أنّ الجنَّ في هذا الموضع الملائكة**"(٢) .

١٤-"وتأوّلوا قوله تعالى: "وأنَّه كانَ رِجالٌ مِنَ الإنْسِ يَعُوذُونَ بِرجالٍ مِنَ الْجِنِّ فزادُوهُمْ رَهَقا"[الجن:٦] ولم يُهلك الناس كالتأويل"(٣) .

من هذه النصوص الثلاثة يضح للبحث أن الجاحظ استعمل مصطلح التأويل في سياق (الجن والمسائل المتعلقة بهم كالرؤية وغيرها)وهذا يفضي إلى أن المضامين الغيبية لدلالة المفردة القرآنية تندرج ضمن مسائل الاجتهاد؛ لأنها من المتشابه الذي اختص الله تعالى بعلمه، لكن عندما أورد لفظة التفسير فإنه أطلقها وأراد بها الشرح والتوضيح .

١٥- وكان سعيد بن أبي العروبة **يطعم المساكين السكر ويتأول** قوله تعالى:"وَيُطْعِمُونَ الطَّعامَ عَلى حُبِّهِ[الإنسان من الآية: ٧]" (٤).

في النص السابق يسوق الجاحظ مصطلح التأويل في معرض حديثه عن بيان لفظة (حبه) حيث اختلف المفسرون في معناها، إذ فسرت ب- "عَلَى قِلَّتِهِ

---

(١) السابق: (٦/١٦٤) .

(٢) السابق: (٦/١٩١) .

(٣) الحيوان: (٦/٢٠٠) .

(٤) البيان والتبيين: (٣/١٠٩) .

وَحُبِّهِمْ إِيَّاهُ وَشَهْوَتِهِمْ لَهُ،و عَلَى حُبِّ اللَّهِ، وعَلَى حُبِّ إِطْعَامِ الطَّعَامِ"(١) فاللفظ مشكل لعمومه فوقع تحت طائلة التأويل.

١٦- "واعلم أن الآداب إنّما هى آلاتٌ تصلح أن تستعمل في الدّين وتستعمل في الدنيا، ... ولذلك قال اللَّه عزَّ وجل: "**وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآَخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا**" **[الإسراء:٧٢] قال ابن عباس في تفسيرها:** من كان ليس له من العقل ما يعرف به كيف دبِّرت أمور الدنيا، فكذلك هو إذا انتقل إلى الدين، فإنما ينتقل بذلك العقل، فبقدر جهله بالدنيا يكون جهله بالآخرة أكثر؛ لأن هذه شاهدةٌ وتلك غيب؛ فإذا جهل ما شاهد فهو بما غاب عنه أجهل"(٢).

رصد البحث في غير موضع أن الجاحظ يستعمل مصطلح التفسير مع الرواية التي لاتحمل خلافا كما في نقله هنا عن ابن عباس تفسيره للآية الكريمة .

١٧-"والعجب أنَّ الخَلْق عند العرب إنما هو التقدير نفسه؛فإذا قالوا خلق كذا وكذا، وكذلك قال "أَحْسَنُ الخَالِقِين"[المؤمنون من الآية: ١٤] وقال:"تَخْلُقُونَ إِفْكًا"[العنكبوت من الآية: ١٧] وقال:"وإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّين كهيئَةِ الطَّيْر"[المائدة من الآية: ١١٠] فقالوا:صنعه وجعله وقدَّره وأنزله، وفصَّله وأحدثه، ومنعوا خَلَقه **وليس تأويل خلقه أكثر من قدَّره**، ولو قالوا بدل قولهم قدَّره ولم يخلُقْه:خلقه ولم يقدِّره، ما كانت المسألة عليهم إلاَّ من وجهٍ واحد"(٣).

---

(١) تفسير القرطبي: (١٢٨/١٩) .

(٢) الرسائل للجاحظ: (٩٩/١) .

(٣) الرسائل للجاحظ: (١٩/٢) .

١٨-" وقد استثنى الله تبارك وتعالى اللَّمم فقال: "الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلاَّ اللَّمم إنّ ربَّك واسع المغفرة "[النجم من الآية: ٣٢] قال عبد الله بن مسعود، **وسُئل عن تأويل هذه الآية فقال:** إذا دنا الرجل من المرأة فإنْ تقدَّم ففاحشة، وإنْ تأخَّر فلممٌ، وقال غيره من الصَّحابة: القبلة واللَّمْس، وقال آخرون: الإتيان فيما دون الفرج"[١].

من النصين السابقين يقف البحث على مايأتي:

-دائما مايستعمل الجاحظ مصطلح التأويل في الدلالات التي تحمل وجوها دلالية متعددة- كما في لفظة (قدر) هنا- وذلك بفعل السياق الذي يكسبها أكثر من وجه دلالي، أوتلك التي تستعمل استعمالا مجازيا، أو التي تنبثق من دلالة محورية عامة .

-يدخل الجاحظ سياقات العموم التي لم يرد لها قرينة تخصصها ضمن دائرة التأويل كما في لفظة (اللمم) الواردة في الآية الكريمة .

-الألفاظ التي يختلف المفسرون في بيان المراد منها لإجمالها أوإطلاقها، أو إشكالها يستعمل معها الجاحظ مصطلح التأويل .

١٩-" وبعد، ففي حجج العقول أن الله لا يشبه الخلق بوجه من الوجوه؛ فإذا كان مرئيا فقد أشبهه في أكثر الوجوه، وإذا كان قولهم في النظر يحتمل ما قلتم، وما قال خصمكم، مع موافقة أبي صالح ومجاهد في التأويل، وكان ذلك أولى بنفي التشبيه الذي قد دل عليه العقل، ثم القرآن: " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ" [الشورى من الآية: ١١] كان التأويل ما قال خصمكم دون ما قلتم"[٢].

---

[١] (١) الرسائل: (١٦٤/٢) .

[٢] (٢) السابق: ٤/ ١٠ .

يلاحظ من دفاع الجاحظ في النص السابق عن أصل من أصوله الاعتزالية (نفي التشبيه) أنه تذرع في تأويله للآية الكريمة بالنظر العقلي في الاستدلال وإثبات حجته مع الرواية عن مجاهد، أي أنه زاوج بين العقل والنقل في تأويليه للمفردة القرآنية.

٢٠-"قلنا: فإن كان الأمر على ما قلتم لكان في تفسيره إنكاره لطلبهم دليل على ما يقولون ولذكر تقدمهم بعد البيان، بل قال: "فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِن ذَلِكَ فَقَالُواْ أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً" [النساء من الآية: ١٥٣]لا غير ذلك، فإن قالوا: إنما غضب الله عليهم لأنه ليس لأحد أن يظن أن الله تعالى يرى جهرة قلنا: وأي شيء تأويل قول القائل: رأيت الله جهرة إلا المعاينة، أو إعلان المعاينة؛ قال الله عز ذكره:"لَا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ"[النساء من الآية: ١٤٨]والجهر هو الإعلان والرفع والإشاعة؛ فهل يراه أهل الجنة إذا رفع عنهم الحجب، ودخلوا عليه وجلسوا على الكرسي عنده إلا جهرة؟ كما تأولتم الحديث الذي رويتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم: " لا تضامون في رؤيته كما لا تضامون في القمر ليلة البدر "(١).

في هذا النص الوارد في سياق تقرير الجاحظ لأصل من أصوله الاعتزالية (نفي التشبيه) يعول على ثلاث مرتكزات في إضفاء طابع الشرعية والمصداقية لتأويله، وهي:

- النظر والاستدلال العقلي .

---

(١) الرسائل: (١٢/٤) . ولفظ الحديث في صحيح البخاري: " «هَلْ تُمَارُونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ» قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ» قَالُوا: لاَ، قَالَ: " فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ،" باب فضل السجود، كتاب: الأذان: ١٦٠/١، الجديث رقم: ٨٠٦ .

- اللغة (معهود خطاب العربي / السياق) .
- الرواية .

٢١-"ودرك الحواس أصل المعارف، وهو المستشهد على الغائب، والدليل على الخفي، وبقدر صحته تصح المعارف، وبقدر فساده تفسد، **فالذي تستخرجه الأذهان منه، وتستشهده عليه، كعلم التوحيد، والتعديل والتجوير، وغامض التأويل، وكل ما أظهرته العقول بالبحث، وأدركته النفوس بالفكر من كل علم"** (١).

٢٢-"المعارف ثمانية أجناس: واحد منها اختيار، وسبعة منها اضطرار، وأما الاختيار **فكالعلم بالله ورسوله، وتأويل كتبه، والمستنبط من علم الفتيا وأحكامه، وكل ما كان فيه الاختلاف والمنازعة. وكان سبيل علمه النظر والفكرة"**(٢) .

من النصين السابقين يظهر للبحث مايلي:

- غامض التأويل سبيله عصارة الأذهان،وبحث العقول بالنظر والاستدلال وإعمال الفكر.
- التأويل مناطه تلك النصوص المتنازع عليها، أو المختلف فيها (المتشابه).
- التأويل علم يدخل ضمن دائرة المعارف الاختيارية (لغير المتصدي لتفسير كتاب الله، وإلا فهو في حق فرض عين).

---

(١) الرسائل: (٤/٤٨) .

(٢) السابق: (٤/٥١) .

تعقيب واستنتاج:

من مجموع النصوص السابقة للجاحظ يتبين للبحث ما يلي:

- مصطلح التأويل يستعمل في تلك السياقات التي تعتمد على ترجيح أحد محتملات اللفظ بقرينة معتبرة، والترجيح والاستنباط الدلالي يعتمد على النظر والاستدلال وطول الفكر في هذه القرائن الصارفة، ويتوصل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ ومدلولاتها حال إفرادها واستعمالاتها السياقية المختلفة في لغة العرب، أما التفسير ف–يعتبر فيه "الاتباع والسماع، وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل"(١) .

- مصطلح التأويل يساق فيما يسفر عن وجوه دلالية متعددة حسب المؤول وطبيعة القرائن التي يعتمد عليها في الترجيح، أما التفسير فإنما يعنى باستجلاء معنى لفظ لا يحتمل إلا وجها واحدا، وعليه فإن لهذا مجاله ولذاك مجاله، وللبحث حديث في المطلب التالي عن مناط التأويل ومواطن اللجوء إليه .

- التأويل مصطلح مساقه تلك النصوص المتضمنة دلالات مشكلة أو مجملة، والتي يعبر عنها الجاحظ بقوله: "ومن الكلام كلام يذهب السامع منه إلى معاني أهله،وإلى قصد صاحبه،كقوله تعالى: "وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى"[الحج من الآية: ٢]وقوله تعالى أيضا: "ثُمَّ لَايَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحيَى"[الأعلى:١٣](٢)أما مصطلح التفسير فمساقه تلك المستويات الدلالة الواضحة نسبيا، أو التي يمكن فهمها بشكلها الظاهري، فيقربها المفسر لذهن المتلقي بإعادة صياغتها .

---

(١) البرهان: (١٥٠/٢) .

(٢) البيان والتبيين: (١٩٣/٢) .

- التأويل مصطلح يساق في المضامين الغيبية والعقدية المتشابهة بصفة عامة .
- "كل ما كان فيه الاختلاف والمنازعة، وكان سبيل علمه النظر والفكرة" فداخل في باب التأويل كما نص على ذلك الجاحظ .

هذا ويمكن القول بأن التأويل يلتقي مع التفسير في أن كلا المصطلحين توضيح للمعنى وفقا لما يقتضيه ظاهر النص، فكلاهما يعنى بمعرفة دلالة النص وفهمه من خلال رصف الكلام، لكن التأويل يفترق عنه في إدراك الملابسات والعلاقات المحيطة بالقصد التي تصرف دلالة النص عن ظاهرها، وذلك من خلال الاستعانة بالمعطيات المقالية والمقامية التي يمنحها النص.

ومجمل القول الذي عليه البحث أن التفسير والتأويل كل منهما يؤدي وظيفة بيانية (توضيحية) لدلالة المفردة القرآنية، إلا أن الوظيفة البيانية للتفسير غيرها في التأويل فبيان التفسير لا يعدو سوى تقريب معنى اللفظ لذهن المتلقي من خلال المعنى المتعارف عليه والمبتادر إلى الذهن ؛لأنه يعنى بتلك المستويات الدلالية الواضحة التي يمكن فهما بشكلها الظاهري ولا تحتاج إلى مزيد جهد وتأمل وعناء فكر وشحذ ذهن، أما بيان التأويل فمتوقف على قدرة المؤول على النظر في البراهين والملابسات وقرائن الأحوال ومعطيات النص وفك مستغلقاته وإعادة ترتيب علاقاته الإسنادية ؛للوقوف على ظلال المعنى .

ثانيا: ألفاظ أخرى استعملها الجاحظ مرادفة للتفسير والتأويل:

استعمل الجاحظ عند تحريره لدلالة المفردات القرآنية مصطلحات أخرى مرادفة لمصطلحي التفسير والتأويل من مثل: **(المعنى – المراد – الغاية – تحتمل)** وهاهي النصوص التي تضمنت تلك المصطلحات البيانية:

١- "... قُلْ ومَعَك جِبريل لأنَّ روح القدس أيضا من أسماءِ جبريل ألا ترى أنّ موسى قال: ليتَ أنّ رُوحَ اللّه مع كلّ أحد **وهو يريد العصمة والتوفيق** والنصارى تقول للمتنبِّي: معه روح دكالا ومعه روح سيفرت وتقول اليهود: معه روح بَعلزَبول يريدون شيطاناً فإذا كان نبياً قالوا: روحه روح القدس وروحه روح اللّه، وقال اللّه عزَّ وجلّ: "وَكَذلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا" [الشورى من الآية: ٥١] **يعني القرآن** "(١).

٢-" .... وهذا خلقٌ على قوله: "وإذْ تَخْلُقُ من الطِّينَ كَهَيْئَةِ الطَّيْر"وعلى قوله: "أَحْسَنُ الخَالِقِينَ" **قيل لهم: إنما أراد الاختراع ولم يرد التَّقدير**"(٢).

٣"**.... ولو كان هذا المعنى إنما يقع على ظاهر اللفظ دونَ المستعمَلِ بين الناس** لكان إذا قال من أوّل الليل: إني فاعِلٌ ذلك غدا في السَّحر أو مع الفجر أو قال الغداة: إني فاعِلٌ يومي كلّه وليلتي كلها لم يكنْ عليه حِنث ولم يكن مخالفاً إذا لم يستثن وكان إذن لا يكون مخالفاً إلاّ فيما وقع عليهِ اسمُ غد فأمّا كلُّ ما خالفَ ذلك في اللَّفظ فلا وليس **التّأويل** كذلك" (٣).

٤- " وقوله تعالى: "طَيِّبَاتِ" تحتمل وجوهاً كثيرة "(٤) .

---

(١) الحيوان: (١/٣٤٠) .

(٢) السابق: ٣/٣٨٣ .

(٣)الحيوان: (٣/٤١٤) .

(٤) السابق: (٤/٥٧) .

٥- "... يجوز أن يكونَ إنَّمَا يريدون صَرْف العذاب، ويجوز أن يكون إنما يريدون تخفيف الفرائض، وقد يجوز أن يكونَ على قول من قال: لا أستطيع النظرَ إلى فلانٍ على معنى الاستقبال"(١).

٦"..والمتكلّمون لا يعرفون هذا التَّفسير وقالوا: ما عنى إلاّ رؤُوس الشياطين المعروفين بهذا الاسم من فَسَقة الجن ومَرَدتهم"(٢).

ثالثا: مناط التأويل في الفكر الاعتزالي:

قد يضطر في بعض النصوص إلى تجاوز ظاهر الرصف - التي لا تنبيء عن كثير معنى- إلى ماوراء النص للوقوف على معنى المعنى أو ظلال المعنى، وذلك من خلال تقليب النظر في الشواهد وقرائن الأحوال والملابسات المحيطة بالنص، وهاهو ذا الجاحظ يسوغ الدعوة إلى التأويل من خلال تحكيم النظر في دلالة المفردة القرآنية بدعوة النص القرآني الصريحة والمتكررة إلى التفكر والتدبر في غير موضع، فيقول: "إن الله عزوجل لم يرد في كتابه ذكر الاعتبار والحث على التفكير والترغيب في النظر، وفي التثبت والتعرف، إلا وهو يريد أن تكونوا علماء من تلك الجهة، حكماء من هذه التعبئة"(٣) **فمبدأ التأويل عند الجاحظ قائم على إعمال العقل في فك مستغلقات النص**، من مثل الخروج من الوضع المعجمي لدلالة المفردة القرآنية إلى الوضع العرفي أو الاستعمالي، لذا أخذ على المتأولين بظاهر النص نظرتهم السطحية عند بيانهم للمعاني القرآنية، فالله عزوجل منح هذه اللغة خصائص تعبيرية، وطواعية ألفاظها لتتحمل أكثر من وجه دلالي، كما في أساليب المجاز والمفارقة والتورية والمشترك والمجمل والمقيد والحمل على المعنى، ومخاطبة العام مراد به

---

(١) السابق: (٦٣/٤) .

(٢) السابق: (٢١١/٦،٢١٢) .

(٣) الحيوان: (١١٥/٢) .

الخاص والعكس، ومخاطبة الواحد مراد به الجماعة والعكس، ... إلى غير ذلك من الأساليب التي تتسع معانيها للدلالات المضمرة والمشكلة، فكل هذه السمات التعبيرية قامت على أساسها فكرة التأويل؛حيث إن تحديد المعنى في هذه الأساليب تتطلب إعادة قراءتها قراءة تأويلية من خلال النظر في معطيات النص وقرائنه السياقية بنوعيها.

ومن ثم يتضح أن التأويل مناطه البحث في الدلالة المتعددة والمتشابهة والمجملة والمجازية بل والمختلف ظاهرها أحيانا، ومن هنا يأتي دور المؤول في استحضار القرائن المتصلة والمنفصلة، وإحالة المذكور على المحذوف، وحمل الفرع على الأصل حتى تتضح الدلالة المرادة مع الاعتداد بسنن العرب في كلامهم كقرينة مقامية يعول عليها في التأويل فالمرجعية للعهد العرفي لأصحاب اللغة الأول التي تضبط عملية التأويل من الانزلاق والجموح وتحريف الكلم عن موضعه .

ومن هنا طوع أصحاب التأويل المذهبي – قديما وحديثا ممن انشغلوا بالبحث في دلالة المفردة القرآنية – سمات الخطاب القرآني التعبيرية، وقابليتها للاحتمال الدلالي – وخاصة الأساليب المجازية– في تمرير أصولهم العقدية .

رابعا: الأسباب الداعية إلى التأويل:

من القواعد المقررة أن صرف اللفظ عن ظاهره خلاف للأصل، فالعام على عمومه حتى يرد مايخصصه، والمطلق على إطلاقه حتى يرد مايقيده، والمجمل على إجماله حتى يرد ما يفصله، والأمر والنهي على دلالتهما الوجوبية (الإنشائية) حتى يرد الصارف إلى الندب، وفي ذلك يقول الطبري: "وغير جائز ترك الظاهر المفهوم من الكلام إلى باطن لا دلالة على صحته" (١) والعلة من

---

(١) تفسير الطبري: (١/١٥) .

ضرورة الالتزام بظاهر الألفاظ –قدر الوسع– أن هذا الالتزام يعصم المفسر من الزلل، وينأى به عن الوقوع في الاحتمالات المتعددة .

ومن خلال استقراء السياقات التي استعمل فيها الجاحظ مصطلح التأويل في النصوص السابقة، وكذا بالوقف على تحريره لدلالة بعض المفردات القرآنية – على ماسيأتي إن شاء الله – ظهر للبحث أن هناك بعض الأسباب العارضة التي توقع اللفظة تحت طائلة التعدد أو الاحتمال الدلالي الذي يفتح باب الترجيح والاستنباط والتأويل، وعلى المؤول أن يوفر من القرائن ما يعين على الترجيح بين هذه الأوجه الدلالية من خلال الرد إلى سياقات النص بقرائنها ومعانيها والإحالة عليها في سبيل الوصول إلى المعنى المراد على وجه الدقة هذه **الأساب الداعية إلى التأويل تكمن في:**

- تحمل اللفظ لأكثر من دلالة بفعل السياق، فقد يكون الداعي إلى التأويل ما يحمله سوق الآية من أكثر من وجه دلالي، فيأتي دور التأويل في الترجيح بين هذه الأوجه الدلالية .
- غياب الأدلة قطعية الدلالة على ثبوتها، فيلجأ المؤول عندئذ إلى اعتماد الأدلة ظنية الدلالة .
- تلك الدلالات التي تحتاج إلى قرينة لصرفها عن الظاهر، فهناك نوع من الدلالة تشكل نوعا من الغموض الدلالي كأساليب التعمية، والمجاز، والاستشكال، والحذف، والعدول وغيرها من أسباب الغموض ودواعيه التي تؤدي إلى عدم وضوح القصد تارة وإلى اللبس الذي يكتنف الكلام نفسه تارة، وإلى الجهل بالقصد تارة ثالثة .
- اختلاف المضامين الدلالية للمفردة القرآنية، فالنص القرآني موجه للناس كافة على اختلاف مستوياتهم المعرفية، هذا الاختلاف المعرفي في مستوى المخاطبين كان سببا وراء تعدد طرائق الإقناع في الخطاب

الديني واشتماله على مستويات عديدة من الدلالة،فهناك المطلق والمقيد، والظاهر والباطن والإيجاز والإطناب، والمحكم والمتشابه، والمجمل والمؤول، والحقيقي والمجازي، والعام والخاص.

- مجيء اللفظ أو التركيب نابيا عن العرف ومعهود خطاب العرب، وجدير بالذكر أن الجاحظ عول على الدلالة العرفية في كثير من تفسيره لدلالة المفردة القرآنية، حتى أضحى اعتماده عليه ملمحا من ملامح التأويل الدلالي لديه .
- توجيه النص أو لي دلالته لتوجه عقدي معين، وهذا السبب حاضر بقوة في التأويل المذهبي، فجل الاختلافات التفسيرية لدلالة المفردة القرآنية خاصة في مسائل العقيدة وباب الأسماء والصفات يقف وراءه الانتماء العقائدي، ومن ثم أصبح التأويل المذهبي تبعا لذلك عند هؤلاء الفرق العقدية عبارة عن تقدير دلالات تتفق وتؤيد أصولهم وقناعتهم العقدية، ولكن مراعى فيها التوافق مع سياق النص ومعهود خطاب العرب، وهذا ما أضفى عليها طابع الشرعية – على الأقل من جهة اللغة– بخلاف تلك التاويلات المنبثقة عن الاتجاه الحداثي في التفسير .

خامسا: شروط المؤول في الفكر الاعتزالي:

إذا ما وضع المؤول نصب عينيه ما للخطاب القراني من خصائص أسلوبية بيانية وسمات تعبيرية بلاغية خاصة عرف أن التأويل المنضبط لابد أن يسير وفق ضوابط ومنهجية وأسس وأليات معينة تقنن الدلالة الناتجة عن الممارسة التأويلية، وتجعلها في مأمن من الشطط والتحريف الدلالي، **هذه الضوابط المنهجية والشروط التي يجب أن تتوفر في المتصدي لتفسير دلالة المفردة القرآنية نبه عليها الجاحظ وحدد ملامحها في غير موضع، وعبارته كالتالي:**

النص الأول: قال الجاحظ عن (ضرورة حذق اللغة للعالم والمتكلم): "فللعرب أمثالٌ واشتقاقاتٌ وأبنية، وموضعُ كلام يدُلُّ عندهم على معانيهم وإرادتهم، ولتلك الألفاظ مواضعُ أُخَرُ، ولها حينئذ دَلالات أخر، فمن لم يعرفْها جَهِل تأْويل الكتابِ والسُّنَّة والشاهد والمثِل، فإذا نظَر في الكلام وفي ضروب من العلم وليس هو من أَهل هذا الشأن هلك وأَهلك"(١).

فعلى قدر علم اللغوي والمفسر - للنصوص العربية بصفة عامة والدينية منها بصفة خاصة - بالقرائن اللغوية والعقلية والمقامية والعلاقات الإسنادية التركيبية وكذا القوانين التصريقية والاشتقاقية للألفاظ ترتفع نسبة الوضوح الدلالي للنص ويزداد معها القدرة على فك مستغلقات النص واستكناه مضامينه ودلالته المضمرة، وعلى قدر جهله بهذه الأمور تنخفض تلك النسبة من الشفافية وتبهم دلالته لدى المفسر، وهذا الارتياض لسمات النص العربي وخصائصه التعبيرية والتي يجب أن يلم بها المفسر والمؤول - للنص اللغوي وخاصة الديني كما فهم من نص الجاحظ السابق - تتمثل فيما يلي:

- الطبيعة الخاصة بصياغة الأمثال وبنائها، وما تتطلبه من الوقوف على الأصل والمورد.
- ظاهرة الاشتقاق والتصريف، وما تنتظمه من قوانين دلالية وصرفية .
- الأبنية والأوزان القياسية والسماعية، وما يتعلق بهما من تقعيدات لغوية.
- معهود خطاب العرب،والوقوف على مقتضيات أحوالهم،الرجوع إلى مجريات أساليبهم في المحاورات .
- الاشتراك الدلالي لبعض الألفاظ بفعل تعدد مساقات ورودها .

---

(١) البيان والتبيين: (١/١٠).

فالجاحظ في هذا النص أخذ على يد المؤول بضرورة الإلمام بكل هذه المهارات المتعلقة بالنص والملابسات المحيطة بالقصد منه ؛حتي لا يخطيء في الفهم والتأويل، وقريب من هذا حديثه عن الشروط التي يجب أن تتوفر في المترجم للنص القرآني، حيث قال:

النص الثاني: قال الجاحظ: "هذا قولُنا في كتب الهندسة والتنجيم ..... فكيف لو كانت هذه الكتب كتبَ دينٍ وإخبار عن اللّه عزَّ وجلَّ ....، ويتكلَّمَ في وجوه الإخبار واحتمالاته للوُجوه، ويكونَ ذلك متضمِّنا بما يجوز على اللّه تعالى ممَّا لا يجوز، ....، وحتَّى يعلمَ مستقرَّ العامِّ والخاصّ والمقابلاتِ التي تَلْقَى الأخبارَ العامِّيَةَ المخرَج فيجعلَها خاصيَّة، وحتى يعرفَ من الخبر ما يخصُّه الخبر الذي هو أثر ممَّا يخصُّه الخبر الذي هو قرآن، وما يخصُّه العقل مما تخصُّه العادة أو الحال الرادَّةُ له عن العموم، وحتَّى يعرفَ ما يكونُ من الخبر صِدقاً أو كذبا، ....، وعلى كم معنى يشتمل ويجتمع، وعند فقد أيِّ معنًى ينقلب ذلك الاسم، ... وحتَّى يعرف المثلَ والبديع والوحي والكناية، وفصْل ما بين الخطَلِ والهَذْر والمقصورِ والمبسوط والاختصار وحتَّى يعرف أبنيةَ الكلام، وعاداتِ القوم وأسبابَ تفاهمِهِم، ....ومتى لم يعرف ذلك المترجم أخطأ في تأويل كلام الدين"⁽¹⁾ فحديث الجاحظ هنا قريب من حديثه في النص السابق الذي تكلم فيه عما يجب أن ينتبه إليه اللغوي عند تفسيره للنصوص والشواهد العربية من ضوابط منهجية؛ لأهميتهما البالغة في ضبط التأويل وفهم النص على النحو المراد .

أما في هذا النص المبدع للجاحظ فأشار فيه إلى خصوصية النص القرآني، وما يعتري نصوصه المعجزة من تخصيص وتعميم، وإطلاق وتقييد، وإحكام وتشابه، ووضوح وخفاء وإجمال وتفصيل، وحقيقة ومجاز، ... إلى غير

---

(١) الحيوان: (١/٧٨) .

ذلك من السمات الأسلوبية المتعددة التي تعتري الألفاظ عند تركيبها في السياقات المختلفة، والتي تتطلب من المترجم أن يكون على دراية بها عند نقل النص القرآني إلى لغة أخرى دون الإخلال بالمعنى المراد من النص كما نبه على ضرورة إلمام المترجم بأبنية الكلام من أوزان وقواعد تصريفية واشتقاقية (مهارات لغوية) وكذا الوقوف على عادات القوم وأسباب تفاهمهم للوقوف على قرائن الأحوال والمقتضيات المقامية (مهارات غير لغوية) المحيطة بالنص والتي تتحكم بشكل كبير في تحديد المراد من الخطاب، وهذه السمات الأسلوبية التي تميز بها النص القرآني .

والبحث يقف عند نقطة مهمة جدا أثارها الجاحظ في هذين النصين، ونبه عليها غير واحد من اللغويين من بعده، وهي تأكيده على ضرورة الاعتماد أو التعويل على معهود خطاب العرب كمرجعية عند تأويل النص حيث نبه على ضرورة الالتزام بهذا المعهود العرفي العربي (المواضعة) فلا يستقيم فهم النص دون الإحاطة به ولا ينضبط تفسير النص دون أن يجري على ما لا تعرفه العرب في محاوراتها، ومجاري كلامها، وفي ذلك يحضرني مقولة عمر بن الخطاب الشهيرة: "أيها الناس تمسكوا بديوان شعركم في جاهليتكم، فإن فيه تفسير كتابكم" وأستأنس بقول الشاطبي في هذا المقام: " لَا بُدَّ فِي فَهْمِ الشَّرِيعَةِ مِنِ اتِّبَاعِ مَعْهُودِ الْأُمِّيِّينَ، وَهُمُ الْعَرَبُ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِمْ، فَإِنْ كَانَ لِلْعَرَبِ فِي لِسَانِهِمْ عُرْفٌ مُسْتَمِرٌّ، فَلَا يَصِحُّ الْعُدُولُ عَنْهُ فِي فَهْمِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ عُرْفٌ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجْرَى فِي فَهْمِهَا عَلَى مَا لَا تَعْرِفُهُ هَذَا جارٍ فِي الْمَعَانِي وَالْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِيب"(١) وقال في موضع آخر مؤكدا هذه القناعة التي أثارها الجاحظ قبله: " فَإِذًا كَلُّ مَعْنًى مُسْتَنْبَطٍ مِنَ الْقُرْآنِ غَيْرِ جَارٍ عَلَى اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ؛

---

(١) الموافقات: (٢/١٣١) .

فَلَيْسَ مِنْ عُلُومِ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ، لَا مِمَّا يُسْتَفَادُ مِنْهُ، وَلَا مِمَا يُسْتَفَادُ بِهِ، وَمَنِ ادَّعَى فِيهِ، ذَلِكَ؛ فَهُوَ فِي دَعْوَاهُ مُبْطِلٌ "(١) .

وعليه فإن تفسير النص القرآني وترجمته تتطلب درجة من الإجادة والمعرفة بسمات اللغة ودقائقها وخصائصها، وحياة العرب وعاداتهم، وأثر تفكيرهم، واعتقاداتهم، وسياستهم وثقافتهم في تعبيراتهم اللغوية؛ ذلك أن القرآن الكريم نزل بلغتهم هذه المرجعية الشرعية المنضبطة في التأويل التراثي تفتقدها التأويلات الحداثية المجردة من أي مرجعية تضبط عملية التأويل وتحفظه من الانحراف والضلال، والوقوع في الانزلاق والشطط والانحراف الدلالي، كما أخذ الجاحظ عن هؤلاء الآخذين بظاهر النص عند تأويلهم للنصوص العربية فقال: "ومَنْ حمل اللغة علي هذا المركب لم يفهم عن العرب قليلاً ولا كثيراً، وهذا الباب هو مفخرُ العربِ في لغتهم وبه وبأشباهه اتسعت"(٢) حيث يقصد بهذا الباب تلك الدلالة العرفية (الاستعمالية) التي تخرج بدلالة المفردة القرآنية عن وضعها المعجمي في الأساليب المجازية إلى الوضع العرفي .

تحليل ومناقشة:

من خلال الوقوف على نصوص الجاحظ السابقة يتضح أنه يرى في المتصدى لتفسير النصوص العربية – بصفة عامة– وتأويل كتاب الله عزوجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم – بصفة خاصة– مجموعة من الضوابط المنهجية التي لابد أن يتحلى بها لكي تضبط تأويله، وهي:

- أن يكون لديه قدر من الملكة البيانية والمهارة اللغوية – (من مثل:ارتياض الأسلوب العربي وخصائصه التعبيرية، ومراعاة الوحدة

---

(١)السابق: (٤/٢٢٥)

(٢) الحيوان ٥/٤٢٦

الداخلية للنص الديني وتفسيره وفق مراد الله عزوجل، وسبر موارد الاستعمال القرآني) – والمقدرة الحجاجية العقلية (من مثل: مراعاة المستوى المعرفي للمخاطبين) التي تؤهله لإدراك ما أشكل من الدلالات، وتمييز الوجوه المحتملة لدلالة المفردة القرآنية وترجيح إحداها.

- أن يكون المؤول على دراية بما وضع له الخطاب في اللغة؛ليحمله عليه، ويعرف من حال المتكلم ما يثق به من حصول مدلول الخطاب، ويقف على القرائن العقلية واللغوية والمقامية والمقالية مايوصله لمقاصد التنزيل .
- أن يكون تأويله جاريا على قواعد اللسان العربي وضعا واستعمالا وحملا، ومن ثم لا يصح مخالفة معهود خطاب العرب التي تضبط هذا التأويل سواء من جهة الوضع (الدلالة المعجمية) أو الاستعمال (الدلالة العرفية أو المجازية)أو الحمل (الدلالة السياقية).
- أن يكون المؤول لديه من الفطنة التي تمكنه من الوقوف على مراد المتكلم أو القصد من العبارة، والتمييز بين الأساليب التعبيرية المتعددة، والتفريق بين المستويات الدلالية المختلفة من خلال إدراك الملابسات والعلاقات المحيطة بالسياق والتي تعزز هذا القصد، من مثل دليل نقلي أو عقلي أو مرجعية عرفية موثوق بها ودعائم لسانية معتبرة، وإلا كان تأويلا ذاتيا غير مقبول .
- أن يكون المؤول على دراية تامة بالوجوه المتعددة التي يمكن أن يحمل عليها الخطاب القرآني ويصرف إليها.
- أن يكون حذرا من الدلالات العامة، فلا يلجأ إلى تخصيص الدلالة العامة وإسقاط بعض ملامحها إلا ما كانت القرينة دافعة إليه ودالة عليه، فالتأويل القرآني المنضبط هو الذي يخرج بالدلالة من المتشابه إلى

المحكم ومن المجمل إلى المفصل ومن المطلق إلى المقيد ومن العموم إلى الخصوص ومن الخفاء إلى الوضوح، مع الأخذ في الاعتبار القرائن والأدلة الشرعية وفق مراد الله ومقاصد التنزيل والعرف اللغوي، والجاحظ أكد على هذا ضرورة مراعاة هذا الضابط في أكثر من موضوع عند تفسيره لغير واحدة من المفردة القرآنية،من ذلك تعقيبه على من فسر قول الله تعالى: "فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ" [النساء:١٩]بالخصاء ونصه: – "…. قال: إنَّما يعني الخِصاء لم يقبل ذلك منه لأنَّ اللفظ ليست فيه دلالةٌ على شيءٍ دونَ شيء، وإذا كان اللفظُ عامّاً لم يكن لأحدٍ أن يقصِد به إلى شيءٍ بعينه إلاَّ أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك مع تلاوةِ الآية، أو يكونَ جبريلُ عليهِ السلام قال ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّ اللّه تبارك وتعالى لا يضمر ولا ينوي ولا يخصُّ ولا يعمُّ بالقصد، وإنَّما الدلالةُ في بِنيةِ الكلام نفسِه "(١) .

- أن يحرص على إيجاد مسوغ صحيح ومرجعية منضبطة يرتد إليها، ليضفي على تأويليه طابع الشرعية، جدير بالذكر هنا أن الجاحظ كان يتخذ من العرف اللغوي وسنن العربي درعا واقيا ومسوغا مشروعا لتمرير أصوله الاعتزالية .

وبعد ... فهذه الشروط في نهاية الأمر هي بمثابة السياج الحامي الذي يضبط الدلالة التأويلية للمفردة القرآنية، إذ يعصم المؤول وينجيه من الوقوع في ظاهر النص المشكل.

---

(١) الحيوان: (١/١٨٠) .

المبحث الثاني

آليات تأويل دلالة المفردة القرآنية في الفكر الاعتزالي

يحاول البحث في هذا المطلب تقديم تصور لآليات التأويل والاستنباط الدلالي في التأويل الاعتزالي، مستعرضا منهج الجاحظ عند تفسيره لدلالة لمفردة القرآنية في ثنايا مصنفاته التراثية من خلال الكشف عن المرتكزات التي عول عليها عند تحديد الدلالة وتوجيه المعنى.

إذ كان هناك من المسارات التي سلكها أصحاب التأويل في المدرسة العقلية في التراث والتي كان على رأسها المعتزلة ؛تأسست "على مجموعة من المؤيدات اللسانية والمسلمات العقائدية، شكلت فيما بينها أرضا تؤسس عليها آليات التأويل وأنساقه الدلالية –لديهم– وتهتم خصيصا بقوانين المواضعة والأنظمة التبليغية"(١).

وبالرجوع إلى مصنفات الجاحظ للوقوف على أسس التأويل لديه نجد للفكر الاعتزالي أثر في مصنفاته، وقد دفع به ذاك الفكر العقدي إلى مواطن شتى من نواحي الحجاج والجدل، **ويكمن هذا الأثر العقدي في الآليات التالية:**

١- **العقل**، كثيرا ما كان يقدس الجاحظ دور العقل في الوصول إلى المعرفة، وجعله الأداة الأساس في الاستدلال والاستنباط والحجاج، سائرا في ذلك على المنهج الاعتزالي الذي يجعل العقل المرتكز الأساس في التأويل والحجاج .

٢- **اللغة**، حيث استند الجاحظ إلى مقررات العرف اللغوي وسنن العرب في كثير من تأويلاته، معولا عليها في تحرير دلالة المفردة القرآنية، وتمرير فكره الاعتزالي .

---

(١) استراتيجيات التأويل الدلالي عند المعتزلة: ٢٤.

٣- **الأصول العقائدية** للمعتزلة شكلت مرتكزا رئيسا في الحجاج وتوجيه المعنى وتعزيز القصد عند المعتزلة .

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجاحظ نفسه صرح بالأدوات والأسس التي يرتكز عليها في استدلاله وتأويله ونقده، ونص عبارته: "وأنا أقولُ في هذا قَوْلا وأرجو أن يكون مرضيا ولم أقلْ أرجو لأني أعلمُ فيه خللا، ولكنّي أخذتُ بآدابِ وجوهِ أهلِ دعوتي وملَّتي ولغتي وجزيرتي وجيرتي وهم العرب"(١) **فمرجعيته ترتكن على ثلاث ركائز أساسية، هي:**

- مذهبه الفكري والعقائدي .
- لغته .
- عادات قومه وعرفهم اللغوي .

وعليه فإنه يمكن القول بأن التأويل عند المعتزلة قراءة ذات دعائم ومرتكزات لغوية وعقدية وعقلية، **فالمسلمات اللغوية** تتمثل في المسارات التالية:

- التأويل باعتبار دلالة النص اللغوية (رصف الكلام وبنيته الداخلية).
- التأويل باعتبار ما تقتضيه دلالة الخطاب القرآني في سياقاته وفق غايته التبليغية (سبر موارد الاستعمال القرآني للمفردة القرآنية وفق مايقتضيه طبيعة السياق القرآني الأسلوبي) .
- التعويل على القرائن المقامية المحيطة بالنص (الاستعمال التداولي ومنجزات القول) .
- الاستناد إلى معهود خطاب العرب في مجاري كلامهم (العرف اللغوي / المواضعة) "إذ كان من المرتكزات النظرية_التي تأسس عليها التأويل

---

(١) الحيوان: ٣/٣٦٧.

الدلالي عند المعتزلة كانت منعقدة على قوانين المواضعة ....فكان الإرث اللساني للعرب في نظمه وآلياته وطرائقه في المحاورة والتعبير يمثل حضورا وهيمنة في الاستدلال على تأويلاتهم الدلالية للمفرة القرآنية"(١) .

- التعويل على الظواهر والنظريات الدلالية (الاشتقاق والاحتمال الدلالي والسياق) في تحرير دلالة المفردة القرآنية على نحو ماسيأتي بيانه.

- المجاز، فالجاحظ عند تفسيره للمفردات القرآنية اعتمد على ثراء اللغة من خلال باب المجاز وتوسع العرب في هذا الباب كآلية تأويلية للخروج باللفظ عن مقتضى الظاهر .

أما **المسلمات العقائدية** فتشكل دعائم رئيسة ترتكز عليها آليات التأويل وتوجيه دلالة المفردة القرآنية خاصة في آيات العقيدة والإيمان والصفات المتعلقة بالله عزوجل، فالمعتزلة لكي تنفي الصفات عن الله تعالى اضطروا إلى تأويل المفردة القرآنية وتوجيه دلالتها – بدعائم لغوية وبراهين عقلية – بما يوافق توجههم العقدي في نفي الصفات عن الله عزوجل، مخالفين بذلك مذهب أهل السنة والجماعة، فنصوص العقيدة عند مفسري السلف توقيفية من الأمور الغيبية التي مبناها على التسليم المطلق لما ورد عن الله ورسوله وليست محل جدل أو تأويل، وكان من ثمرة الإيمان بهذه المقررات العقدية عند المعتزلة أن وجهوا عنايتهم إلى البحث البلاغي (وخاصة باب المجاز) فقد لجأوا إلى هذا الباب كثيرا، للتوفيق بين أصولهم الاعتزالية وبين دلالة المفردة القرآنية التي تصطدم معها .

وهناك داعم هام ورئيس ارتكز عليه الجاحظ وغيره من أصحاب الفكر الاعتزالي في توجيه المعنى واستنباط دلالة اللفظ وهو العقل، فالتاويل العقلي من

---

(١) السابق: (٣/٤١٣) .

أهم الأسس التي قام عليها المنهج الاعتزالي، إذ يرون أنه متى استطاع الإنسان الاستدلال على معرفة الله عقلا تمكن من فهم دلالات النص القرآني وفق مراد الله تعالى .

أولا: العقل في التأويل الاعتزالي:

الفرقة الاعتزالية من أكثر الفرق توسعا في إعمال العقل، وتعويلا عليه استنباطا واستدلالا؛ حيث أطلقوا له العنان في النظر والاستدلال، والمطالع لمصنفات الجاحظ يدرك أنه كثيرا ما كان يقدس دور العقل في الوصول إلى المعرفة، وينبه على جعله الأداة الأساس في الاستدلال والاستنباط والحجاج، سائرا في ذلك على المنهج الاعتزالي الذي يجعل العقل المرتكز الأساس والداعم الأول في التأويل والحجاج والدفاع عن المعتنق العقدي، فقد حرصوا كل الحرص على الأخذ بالأدلة العقلية والبراهين الحجاجية في فهم النصوص واستكناه مقاصدها، إرساءً لأصولهم العقدية ودعمًا لاتجاهاتهم المذهبية،وتثبيتا لقناعتهم الفكرية،وهنا جاء دور العقل في التحليل والاستدلال .

هذا ومن النصوص التي ظهر فيها استناد الجاحظ على آلية العقل في الفهم والتأويل: -قوله عن النصبة أو الحال المشاهدة: "فموضوعُ الجسم ونَصْبته دليلٌ على ما فيه وداعيةٌ إليه ومنبهة ... فمَنْ جَعَل أقسام البيانِ خمسة فقد ذهَبَ أيضا مذهبا له جوازٌ في اللّغة **وشاهدٌ في العقل**" (١).

- وكذا حديثه عن فضل العقل في الوصول إلى الحقائق والمعرفة: "ولأنّ أكثرَ الناسِ عن الناس أفهمُ منهم عن الأَشباحِ الماثلة والأجسامِ الجامدة والأجرامِ الساكنة التي لا يُتَعَرَّفُ ما فيها ... **إلاّ بالعقلِ الثاقب اللطيف وبالنظرِ التامِّ النافذ**"(٢) .

---

(١) الحيوان: ١/٤٤،٤٥

(٢) السابق: ١/٤٥ .

- وقوله عن الحديث عن شروط المترجم لكتاب الله "وحتى يعرفَ من الخبر ما يخصُّه الخبر الذي هو أثر ممَّا يخصُّه الخبر الذي هو قرآن، **وما يخصُّه العقل** مما تخصُّه العادة أو الحال الرادَّةُ له عن العموم"(١)فجعل ما يدل عليه العقل قرينة يعتد بها في تخصيص التعميم.

- وكثيرا ما كان يقدم الحجاج العقلي على المأثور، من ذلك قوله: "... وهل عندنا في استطاعة النَّاس أن يولّدوا مثل ذلك **إلاَّ بأن يُعرَض هذا القول على العقول السليمة والأفهام التّامَّة وتردَّه إلى الرسُل والكتب،** فإذا وجدنا هذه الأمور كلها نَافيَة له كانَ ذلك عندنا هُوَ المقنع، وليس الشأن فيما يظهر اللِّسانُ من الشكّ فيه والتّجويز له **ولكن ليردَّه إلى العقل فإنّه سيَجده منكراً ونافياً له إذا كان العقل سليماً من آفة المرض ومن آفة التخبيل**"(٢) .

- وقوله: " **وللعقل في خِلال ذلك مجال،** وللرأي تقلب ....، **وتمييز الأمور بها إلى ما يتميز عند العقول وتحصره** (٣) .

- وكذا قوله عن أن العمدة في الاحتجاج العقل: "فلا تَذْهَبْ إلى ما تريك العينُ واذهَبْ إلى ما يريك العقل .. الاعتماد على العقل دون الحواس ... **والعقل هو الحجَّة**"(٤).

- وقوله: "النار يابسةٌ غلطٌ وإنما ذهبوا إلى ما تراه العيون **ولم يغوصوا على مُغَيَّبَاتِ العِلَل**"(٥) التي يهتدى إليها عن طريق إعمال النظر والتدبرالعقلي .

---

(١) السابق: ٧٧/١ .

(٢) السابق: ٣٧٩/٣ .

(٣) السابق: ٣٥/٥ .

(٤) الحيوان: ٢٠٧/١ .

(٥) السابق: ١١٦/٢ .

ومن مجموع النصوص السابقة يتبين أن التأويل العقلي مرتكز لامحيص عنه في المنهج التأويلي الاستدلالي في الفكر الاعتزالي حيال تفسير المفردة القرآنية وتوجيه دلالتها، فهو المتكأ الذي عول عليه المعتزلة في التوفيق بين أصول مذهبهم العقدي وبين تحرير دلالة المفردة القرآنية، فـ-الممارسة التأويلية بالنسبة لهم هي الرجوع إلى أدلة العقل وقرائنه وحمل ظاهر النص عليها، وحصول الموافقة المنطقية بين النص والعقل فمتى وجدوا نصا يعارض أصلا من أصولهم الحمسة بادروا إلى تأويله، وصرف ألفاظه إلى معان توافق العقل على نحو ماسيأتي بيانه في تأويل آيات العقيدة في نهاية هذا المبحث إن شاء الله، ولكن مما ينبغي الإلماع إليه هنا هو أن التأويل العقلي الاعتزالي منضبط إلى حد كبير عن غيره من التأويلات الحداثية، والسبب الكامن وراء ذلك هو أنهم احتكموا في استدلالاتهم العقلية إلى عرف اللسان العربي وقوانينه، فتعيين الدلالة في تأويلاتهم كان من خلال الاحتكام إلى مقررات اللسان العربي ومعهود خطاب الأميين في ظل معطيات النص وما يحيل إليه من قرائن تتيح تحديد الدلالة ولكن من موجب مقررات العقل المعتزلي .

هذا ومن التأويل القائم على دلالة العقل تأويل الجاحظ لقوله تعالى: "كلمات الله" حيث قال ذلك: "وقد قال اللّه تعالى: "وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ"[لقمان:٢٧] فيقول معولا على القرينة العقلية التي تقرر استحالة إحصاء النعم: "والكلماتُ في هذا الموضع ليس يُريد بها القولَ والكلامَ المؤلَّفَ من الحروف وإنَّما يريد النِّعَم والأعاجيب والصفات وما أشبه ذلك فإنَّ كلاًّ من هذه الفنون، لو وقَف عليه رجلٌ رقيقُ اللسان صافي الذهن صحيحُ الفِكْر تامُّ الأَدَاة لما بَرِح أن تحسره المعاني وتَغْمرَه الحِكَم"(١) .

---

(١) الحيوان: (١/٢١٠) .

هذا وكان أكثر السياقات التي يلجأ الجاحظ فيها للاستدلال والنظر العقلي:

١-الآيات المتضمنة بعض مسائل العقيدة على نحو ماسيأتي بيانه .

٢-الرد على الطاعنين والمشككين من غير المسلمين، من ذلك تفسيره (١)أجنحة الملائكة في أول سورة فاطر، وكذا تفسيره (٢)لآية "وَاللّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللّهُ مَا يَشَاءُ[النور من الآية: ٤٥]وكذا تفسيره (٣)إسناد الوحي إلى النحل في آية "وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الجِبَالِ بُيُوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ثمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلكِي سبُلَ رَبِّكِ ذُللاً يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِها شرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فيهِ شِفَاءٌ للِنَّاسِ إنَّ في ذلكَ لآيةً لِقَومٍ يَتَفَكَّرون"[النحل: ٦٩] وتأويل المسخ (٤)...وغيرها من الآيات التي اعتمد فيها الجاحظ العقل كآلية حجاجية في الاستدلال والتأويل .

وبعد ... فإن إعمال العقل في التأويل الاعتزالي كان في مجمله منبثق من بنية النص وطبيعته وملائم مع ملابسات القصد، وقوانين اللسان العربي ومعهود خطاب العرب، والعلم بالقرائن والأحوال والشواهد التي تعزز القصد، والمعينة على الوصول إلى مرام المتكلم، هذا النهج المتصل بمقررات العرف اللغوي للسان العربي الذي نزل القرآن بلغته أكسب الدلالة العقلية المنبثقة عن التأويل الاعتزالي الثقة والانضباط من الناحية اللغوية.

---

(١) السابق: (٣/٢٣١) .

(٢) السابق: (٤/٢٧٢) .

(٣) السابق: (٥/٤٢٤) .

(٤) السابق: (٤/٣٦) .

ثانيا: اللغة في التأويل الاعتزالي:

تعد اللغة – بصفة عامة – مصدرا لامحيص عنه، ومنهجا معتمدا في الوقوف على دلالة المفردة القرآنية، فالاتكاء على اللغة والارتكان إلى قوانينها العرفية في التفسير – ببيان المعنى المعجمي أو العرفي للفظة مشفوعا بالاستشهاد من كلام العرب وما يجاري مناحي القول عندهم في الخطابات والمحاورات – منهج معتمد منذ العهد النبوي والرعيل الأول من الصحابة رضوان الله عليهم، وأئمة اللغة المتقدمين ممن ساروا على دربهم، وخير شاهد على هذا المنهج اللغوي في التفسير كتب التصنيف في غريب القرآن ومجازه ومعانيه، وإعرابه، وتأويل مشكله .

المنهج اللغوي في تفسير دلالة المفردة القرآنية عند الجاحظ:

تضافرت النصوص الشرعية على حجية اللغة في التفسير، وجرى عمل الصحابة من الرعيل الأول والتابعين من السلف الصالح – دون نكير – بالاستمداد من مقررات اللسان العربي وقوانينه العرفية في الفهم والاستنباط، فالتأويل ماهو إلا "احتمال قائم في القول،وإمكان تقتضيه اللغة"(١) .

وبالوقوف على تحرير الجاحظ لدلالة المفردة القرآنية في ثنايا مصنفاته التراثية يظهر أن التأويل الاعتزالي استند إلى مقررات الدرس اللساني في كثير من تأويلاته، معولا عليها في تحرير دلالة المفردة القرآنية ؛حيث وجد المتكلمون والفرق العقدية من أصحاب المدرسة العقلية في التفسير أنفسهم أمام مطاعن وجهت للنص القرآني من لدن المنكرين والجاحدين من جهة، ومن المخالفين لأطروحاتهم وأصولهم في العقيدة من أصحاب الفرق المختلفة من جهة أخرى؛ هذه الظروف السياسية والعقدية دعت هذه الفرق الكلامية إلى العناية

---

(١) استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة: ٢٤ .

باللغة وسماتها البلاغية وخصائصها الأسلوبية، فتذرعوا بها في تمرير ثوابتهم العقدية، واتخذوها وسيلة من وسائل الإقناع والحجاج في المناظرات .

وعلى أية حال فإن اللغة في التأويل الاعتزالي تعد المرتكز الثاني من المرتكزات التي اعتدها المعتزلة في استنباط المعنى وتوجيه الدلالة بعد العقل، وبذلك سعى الجاحظ عند تفسيره للمفردة القرآنية إلى استنباط الدلالات التي تكتنفها اللغة القرآنية البيانية المعجزة، مستخدما الآليات التي تتشكل من خلالها الدلالات والمعاني التي تعزز القصد، وتؤيد ما يرمو إليه من حجج وتوجه عقدي.

وهذه المرتكزات اللغوية التي عول عليها الجاحظ عند تفسيره للمفردة القرآنية تكمن في الآليات التالية:

١-**الوقوف على العلاقات التركيبية والإسنادية والوظيفية والإيحائية للألفاظ وفق ما يقتضيه بناء النص**،فالجاحظ كان يصل إلى دلالة المفردة القرآنية من خلال معطيات النص بما تحمله من إشارات وإحالات تعين على استنباط الدلالة، والوصول إلى القصد.

٢-**ما يمليه السياق الذي ترد فيه المفردة القرآنية**، فالجاحظ عند تفسيره للمفردة القرآنية لم يعزل النص عن سياقه التواصلي، ومحمولات المعاني التي تفرضها تلك السياقات، فاعتماد دلالة النص بمعزل عن عناصر التواصل والظروف والملابسات المحيطة به، يقود التأويل إلى الفساد والانحراف عن الجادة، فكل خطاب يؤول لا بد في الاستدلال به من اعتبار حال المتكلم والمخاطب والمقام وطبيعة النص محل الخطاب وكذلك مراعاة الأحوال التي لها يعدل بالخطاب من معنى إلى معنى، والأخذ في عين الاعتبار تلك القرائن اللغوية وغير اللغوية المتلبسة بالنص والتي تصرف اللفظ عن ظاهره أو تخصصه، أو تقيده، أو تقيده

أو تحمله على غير وضعه المعجمي، .. إلى غير ذلك من القرائن السياقية التي لها أبلغ الأثر في تعزيز القصد .

والجاحظ نبه في غير موضع على أن الصياغة اللغوية وما ينبثق عنها من دلالات ترتبط بالسياقات التي ترد فيها، فسوق النص إيجازا أو إطنابا أو حذفا أو تأكيدا تتأثر بحسب المقام الذي ترد فيه، فمستويات التعبير تتنوع بحسب تنوع المقامات وأحوال المتكلمين والمخاطبين والخلفيات المعرفية والظروف التي شكلت النص .

فربط النص اللغوي بالموقف الذي قيل فيه، واختيار الألفاظ اللائقة بمقام الحدث الكلامي، وتبليغها إلى المستمع مع اعتبار الظروف النفسية والاجتماعية المحيطة به إلى غير ذلك من الملابسات الخارجية للحدث الكلامي مبدأ تداولي لساني أصل له الجاحظ في ثنايا مصنفاته، حيث أكد في هذه النصوص تأكيدا واضحا على ضرورة ربط المقالات بمواقفها الاجتماعية من أجل تحديد الدلالة وفحوى النصوص اللغوية تحديدا دقيقا .

واستشهد الجاحظ على هذا المبدأ التداولي الذي يهتم بدراسة اللغة في استعمالها بنموذج تطبيقي من القرآن الكريم وهو "مخاطبة العرب وبني إسرائيل في القرآن الكريم، ورأينا اللّه تبارك وتعالى إذا خاطب العربَ والأَعْرَابَ أخرجَ الكلامَ مُخْرَجَ الإشارة والوحي والحذف وإذا خَاطَبَ بني إسرائيل أو حكَى عنهم جعلَه مبسوطاً وزاد في الكلام، فأصوبُ العمل اتِّباعُ آثار العلماء والاحتذاءُ على مثالِ القدماء والأَخذُ بما عليه الجماعة"(١) فالجاحظ يوضح هنا كيف اختلف الأسلوب القرآني في كلا السياقين، ففي مقام حوار الله مع المؤمنين تجد البناء اللغوي للنص القرآني متسما بالإيجاز والإشارة بما يتواءم وطبيعة تفكير المؤمنين وتصديقهم بالله، بينما السياق اللغوي في مقام وحوار الله مع بني

---

(١) الحيوان: (١/٩٤) .

إسرائيل يكون مبسوطا بما يتناسب مع عقليتهم الجدلية المعاندة للحق، ومن ثم فإن تحديد دلالة اللفظ ومعرفة مقصدية الخطاب على وجه الدقة تتطلب الوقوف على مايمليه السياق بدلالتيه: دلالة النص (المقال أو البناء التركيبي) والدلالة الاجتماعية (المقام أو الحال) لذا أخذ الجاحظ على يد اللغوي بضرورة الإلمام بكل هذه القرائن السياقية اللغوية منها وغير اللغوية؛ حتي لا يخطيء في الفهم والتفسير عندما قال عن: (ضرورة حذق اللغة للعالم والمتكلم): "فللعرب أمثالٌ واشتقاقاتٌ وأبِنية، وموضعُ كلام يدُلُّ عندهم على معانيهم وإرادتهم، ولتلك الألفاظ مواضعُ أُخَرُ، ولها حينئذ دَلالات أخر، فمن لم يعرفْها جَهِل تأْويل الكتابِ والسُّنَّة والشاهد والمثلِ، فإذا نظَر في الكلام وفي ضروب من العلم وليس هو من أَهل هذا الشأن هلك وأَهلك " (١) .

ومن الشواهد التطبيقية التي يظهر من خلال تفسيرها توظيف الجاحظ العناصر السياقية في الاستدلال، تعقيبه على من فسر قول الله تعالى: "فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ" [النساء من الآية: ١٩] بالخصاء، ونصه: – ".. قال: إنَّما يعني الخِصاء لم يقبل ذلك منه لأنَّ اللفظ ليست فيه دلالةٌ على شيءٍ دونَ شيء، وإذا كان اللفظُ عامّاً لم يكن لأحدٍ أن يقصِد به إلى شيءٍ بعينه إلاَّ أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك مع تلاوةِ الآية أو يكونَ جبريلُ عليهِ السلام قال ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّ اللّه تبارك وتعالى لا يضمر ولا ينوي ولا يخصُّ ولا يعمُّ بالقصد، وإنَّما الدلالةُ في بِنيةِ الكلام نفسِه"(٢) .

فالجاحظ هنا يصرح بأن دلالة اللفظ وحدها قد لا تكفي في تخصيص الحكم وإنما لا بد من شواهد، وقرائن أحوال، وأسباب حالية ومقامية تعين على هذا التخصيص .

---

(١) الحيوان: (١/١٥٤) .

(٢) السابق: (١/١٨٠) .

كما لاحظ البحث أن الجاحظ كثيرا ما كان يجمع في تفسيره للمفردة القرآنية بين القرائن اللغوية والمقامية في عملية الاستنباط الدلالي، ولا يقف عند الجانب اللغوي فقط، بل اتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يتعلق بحال المخاطب والمتلقي وموضوع الكلام، ومعهود خطاب العرب في هذا الموضع ويظهر هذا المنهج في النصين التاليين: الأول عند تفسيره لآية النور " وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ"[النور من الآية: ٤٥] حيث رد على من قال بأن هناك ما لديه أكثر من أربعة قوائم كالسرطان والعناكب، وبالتالي لا تشملهم الآية الكريمة "قلنا: قد أخطأتم في جميع هذا التَّأويل وَحَدِّه، فما الدَّليلُ على أنَّهُ وضع كلامَهُ في استقصاءِ أصناف القوائِم، وبأيِّ حُجةٍ جزَمْتم على ذلك. وقد قال اللّه عزَّ وجلّ: "وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ"[البقرة من الآية: ٢٤] وترَكَ ذِكْرَ الشَّيَاطِينِ وَالنَّارُ لهُمْ آكَلُ وعذابُهم بها أشدُّ، فتَرَكَ ذِكرَهم من غير نسيان، وعلى أنَّ ذلك معلومٌ عند المخاطب، وقد قال اللّه عزَّ وجلّ: "خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجا"[فاطر من الآية:١١] أخرج من هذا العموم عيسى ابنَ مريم وقد قَصَدَ في مخرَجِ هذا الكلام إلى جَميعِ ولِد آدم وقال: "هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُورا"[الإنسان:١] أدخَلَ فيها آدمَ وحوَّاءَ ثمَّ قال على صلة الكلام: "إِنَّا خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيه" [الإنسان من الآية: ٢]أخرج منها آدمَ، وحَسنُ ذلك إذ كان الكلامُ لم يُوضَع على جميع ما تعرفه النُّفوسُ من جهةِ استقصاءِ اللَّفظ"⁽¹⁾ .

وكذا ما قاله عند تفسيره لدلالة (أصبح) في قوله تعالى: "فَأَصْبَحَ مِنَ النّادمينَ"[المائدة من الآية: ٣١] فلم يكنْ به على جهة الإخبار أنّه كانَ قَتَلهُ ليلاً،

---

(١) الحيوان: (٢٧٢/٤) .

وإنما هو كقوله:"وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذ دُبُرَهُ إلاّ مُتَحرِّفاً لِقتال أوْ مُتحيِّزاً إلى فئةٍ فقدْ باء بِغضبٍ مِنَ اللّهِ"[سورة الأنفال من الآية: ١٦] ولو كان المعنى وقع على ظاهر اللَّفظ دونَ المستعمل في الكلامِ من عادات الناس كان من فرَّ من الزَّحفِ ليلاً لم يلزمْه وَعيد، وإنما وقع الكلامُ على ما عليه الأغلبُ من ساعاتِ أعمال الناس وذلك هو النّهارُ دون اللّيل...ولو كان هذا المعنى إنما يقع على ظاهر اللفظ دون المستعمل بين الناس" (١) .

وهكذا يلاحظ أن تفسيره للمفردة القرآنية لم يتوقف عند المعنى المعجمي الظاهر من النص القرآني، وإنما تخطاه إلى السياق العرفي أو المقامي، وهو العنصر الاجتماعي في مقابل العنصر اللغوي الذي هو سياق اللفظ أو المقال، وكلاهما يتضافران لتحديد الدلالة المرادة من النص، فالمعنى المنضبط هو الناتج عن معطيات كل من النظام الداخلي للبناء التركيبي للواحدات اللغوية المكونة للنص ومعطيات السياق الاجتماعي المصاحبة للحدث الكلامي في سياق استعماله.

هذا ومن التأصيلات الجاحظية التي يظهر من خلالها أثر العناصر السياقية بشقيها في تحديد دلالة المفردة القرآنية(٢) قوله: "وللعربِ إقدام على الكلام ثقةً بفهمِ أصحابهم عنهم وهذه أيضاً فضيلةٌ أخرى"(٣) وذلك بفضل القرائن السياقية، وشواهد الأحوال الكاشفة لمقصود المخاطب، وقوله- أيضا- في موضع آخر مشيرا إلى إعمال العقل من خلال النظر في مقتضيات الأحوال المصاحبة للحدث الكلامي، ودور تلك القرائن السياقية في تحديد المعنى المجازي، وهذا التأصيل يعبر عن السياق الثقافي في الطرح الحديث لنظرية

---

(١) السابق: (٣/٤١٣) .

(٢) السابق ذاته .

(٣) الحيوان: (٥/٣٣٦) .

السياق: قال الجاحظ مؤكدا هذا الأساس" ومَنْ حمل اللغة علي هذا المركب لم يفهم عن العرب قليلاً ولا كثيراً، وهذا الباب هو مفخرُ العربِ في لغتهم وبه وبأشباهه اتسعت"(١) .

فيلاحظ هنا أن تفسيره للمفردات القرآنية عول فيه على الدلالة السياقية المقامية خاصة تلك التفسيرات التي خالفت مقتضى الظاهر، حيث ربط الكلام بمقام استعماله ومقتضى حاله .

٣- **معهود الخطاب**، فاتباع سنن العرب في مجاري كلامها ومحاوراتها والاستشهاد بفصيح رواياتها الشعرية والارتكان على توسعها في الاستعمالات المجازية – بصفة خاصة – حضور قوي ومرجعية أساسية في عملية التأويل عند تفسير الجاحظ لدلالات المفردات القرآنية التي خالفت دلالتها ظاهر النص' فالحرص الشديد على أوضاع اللغة، ومقاييس اللسان العربي وقوانينه الذي جاء القرآن بأفضل أساليبه كان محتكما قويا ومرجعية أصيلة يطمئن المعتزلة إليه في فهم الدلالات، وتشكيل منظومتهم التأويلية؛ لذلك فإن الموروث اللساني (المواضعة) شكل حليفا قويا في تدعيم تأويلات المعتزلة، ومن ثم فإنه لا يمكن تحديد دلالة اللفظ من دون العودة إلى العرف اللغوي بقوانينه ومعهود خطاب أصحابها الذين يحتج بلغتهم في التجوز، وعد الجاحظ ضابط الرجوع إلى سنن العرب في محاوراتها من الضوابط المعينة على فهم الدلالة المرادة فقال: "... وحتى يعرف أبنيةَ الكلام، وعاداتِ القوم وأسبابَ تفاهمهم، ... ومتى لم يعرفْ ذلك المترجم أخطأَ في تأويل كلامِ الدين"(٢) .

---

(١) السابق: (٤٢٦/٥) .

(٢) السابق: (٨٧،٧٧/١) .

ففي هذا النص المبدع للجاحظ أشار فيه إلى خصوصية النص القرآني، وما يعتري نصوصه المعجزة من تخصيص وتعميم، وإطلاق وتقييد، وإحكام وتشابه، وإظهار وتأويل وإجمال وتفصيل، وإنشاء وخبر، وحقيقة ومجاز، .... إلى غير ذلك من السمات الأسلوبية البليغة التي تعتري الألفاظ عند تركيبها في السياقات المختلفة، والتي تتطلب من المترجم أن يكون على دراية بها عند نقل النص القرآني إلى لغة أخرى دون الإخلال بالمعنى المراد من النص، كما نبه على ضرورة إلمام المترجم بأبنية الكلام من أوزان وقواعد تصريفية واشتقاقية (سياق لغوي) وكذا الوقوف على عادات القوم وأسباب تفاهمهم للوقوف على قرائن الأحوال والمقتضيات المقامية (سياق غير لغوي) المحيطة بالنص والتي تتحكم بشكل كبير في تحديد المراد من الخطاب، وهذه السمات الأسلوبية التي تميز بها النص القرآني، وتطرق لها الجاحظ في رائعته السابقة سردها الشاطبي من بعده، ونص عبارته: " وَأَنَّ اللَّهَ خَاطَبَ الْعَرَبَ بِكِتَابِهِ بِلِسَانِهَا عَلَى مَا تَعْرِفُ مِنْ مَعَانِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ مِمَّا يُعْرَفُ مِنْ مَعَانِيهَا اتِّسَاعَ لِسَانِهَا وَأَنْ تَخَاطَبَ بِالْعَامِّ مُرَادًا بِهِ ظَاهِرُهُ، وَبِالْعَامِّ يُرَادُ بِهِ الْعَامُّ وَيَدْخُلُهُ الْخُصُوصُ، وَيُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِبَعْضِ مَا يُدْخِلُهُ فِي الْكَلَامِ، وَبِالْعَامِّ يُرَادُ بِهِ الْخَاصُّ، وَيُعْرَفُ بِالسِّيَاقِ، وَبِالْكَلَامِ يُنْبِئُ أَوَّلُهُ عَنْ آخِرِهِ، وَآخِرُهُ عَنْ أَوَّلِهِ، وَأَنْ تَتَكَلَّمَ بِالشَّيْءِ تُعَرِّفُهُ بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ كَمَا تُعَرِّفُ بِالْإِشَارَةِ وَتُسَمِّي الشَّيْءَ الْوَاحِدَ بِالْأَسْمَاءِ الْكَثِيرَةِ، وَالْمَعَانِي الْكَثِيرَةَ بِالِاسْمِ الْوَاحِدِ "(١).

والبحث يقف عند نقطة مهمة جدا أثارها الجاحظ في هذا النص، ونبه عليها الشاطبي من بعده، وهي تأكيده على ضرورة الاعتماد أو التعويل على معهود خطاب العرب كمرجعية عند تفسير النص، حيث نبه على ضرورة الالتزام بهذا المعهود العرفي العربي (المواضعة) حيث لا يستقيم فهم النص دون

---

(١) الموافقات للشاطبي: (١١٧/٤) .

الإحاطة به، ولا ينضبط تفسير النص دون أن يجري على ما لا تعرفه العرب في محاوراتها، ومجاري كلامها، وفي ذلك يحضرني مقولة عمر بن الخطاب الشهيرة: "أيها الناس تمسكوا بديوان شعركم في جاهليتكم، فإن فيه تفسير كتابكم" وأستأنس هنا بقول الشاطبي في هذا المقام: " لَا بُدَّ فِي فَهْمِ الشَّرِيعَةِ مِنِ اتِّبَاعِ مَعْهُودِ الْأُمِّيِّينَ، وَهُمُ الْعَرَبُ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِمْ، فَإِنْ كَانَ لِلْعَرَبِ فِي لِسَانِهِمْ عُرْفٌ مُسْتَمِرٌّ، فَلَا يَصِحُّ الْعُدُولُ عَنْهُ فِي فَهْمِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ عُرْفٌ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجْرَى فِي فَهْمِهَا عَلَى مَا لَا تَعْرِفُهُ هَذَا جَارٍ فِي الْمَعَانِي وَالْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِيبِ"و قال في موضع آخر مؤكدا هذه القناعة التي أثارها الجاحظ قبله:" فَإِذًا كَلُّ مَعْنًى مُسْتَنْبَطٍ مِنَ الْقُرْآنِ غَيْرِ جَارٍ عَلَى اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ؛ فَلَيْسَ مِنْ عُلُومِ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ، لَا مِمَّا يُسْتَفَادُ مِنْهُ، وَلَا مِمَا يُسْتَفَادُ بِهِ، وَمَنِ ادَّعَى فِيهِ، ذَلِكَ؛ فَهُوَ فِي دَعْوَاهُ مُبْطِلٌ "(١) .

وعليه فإن تفسير دلالة المفردة القرآنية عند مفسري التراث على اختلاف توجههم العقدي يتطلب درجة من الإجادة والمعرفة بسمات اللغة ودقائقها وخصائصها، وحياة العرب وعاداتهم، وأثر تفكيرهم، واعتقاداتهم، وثقافتهم في تعبيراتهم اللغوية ذلك أن القرآن الكريم نزل بلغتهم، هذه المرجعية الهامة في التفسير يفتقدها التأويل الحداثي المجرد من أي مرجعية أصيلة تضبط عملية التأويل، وتحفظه من الانحراف الدلالي.

هذا ومن النصوص التي استند فيها الجاحظ للعرف اللغوي كمرجعية في الاستنباط الدلالي والتأويل ما ذكره عند تفسيره لإحدى المفردات القرآنية، حيث قال: "ولو كان المعنى وقع على ظاهر اللَّفظ دونَ المستعمل في الكلامِ من عادات الناس، كان من فرَّ من الزَّحفِ ليلاً لم يلزمْه وَعيد، وإنما وقع الكلامُ على ما عليه الأغلبُ من ساعاتِ أعمال الناس وذلك هو النّهارُ دون اللّيل ...ولو

---

(١) الموافقات: (٤/٢٢٥) .

كان هذا المعنى إنما يقع على ظاهر اللفظ دون المستعمل بين الناس" (١) فاعتماد معهود الكلام والعرف اللغوي هنا أساس للتفسير ومسوغ لخروج اللفظة عما يقتضيه ظاهر النص .

٤- **المجاز،** اتخذ الجاحظ باب المجاز وحمل الاستعمالات الدلالية عليه متكأ لتفسير كثير من المفردات القرآنية ؛حيث اعتمد على ثراء اللغة من خلال باب المجاز وتوسع العرب في هذا الباب كآلية تأويلية للخروج باللفظ عن مقتضى الظاهر .

ومن النصوص التي تدل على ارتكازه على باب المجاز، وتذرعه باستعمالات العرب المجازية قوله عند تفسير إحد المفردات القرآنية: "(طعن ناس من الملحدين في آية النَّحل) وقد طعنَ ناسٌ من الملحدين وبعضُ من لا علم له بوجوه اللغِة وتوسُّع العرب في لُغتها وفَهْمِ بعضها عن بعض بالإشارة والوحي ... ومتى خرج العسلُ من جهةِ بطونها وأجوافها فقد خرج في اللغة من بطونها وأجوافها، ومَنْ حمل اللغة علي هذا المركب لم يفهم عن العرب قليلاً ولا كثيراً وهذا الباب هو مفخرُ العربِ في لغتهم وبه وبأشباهه اتسعت"(٢) ومثله قوله عند تفسيره لإحدى المفردات القرآنية: "لا نَدعُ ظاهرَ اللفظ والعادةَ الدالّة في ظاهر الكلام إلى المجازات"(٣) .

٥- **الأسلوب الحجاجي** الذي تميز به الجاحظ،والذي ظهر من خلال توظيفه للآليات اللغوية في الفهم والإفهام والتأثير والاقناع، والرد على الخصوم وتبكيت حججهم بجانب النظر والاستدلال العقلي، وظهر ذلك

---

(١) الحيوان: (٤١٣/٣) .

(٢) الحيوان: ٤٢٥/٥،٤٢٦ .

(٣) السابق: ٥٠/٧ .

– بصفة خاصة – عند تفسيره لأجنحة الملائكة، وخلق النحل، وغيرها من الآيات التي فسرها تفسيرا عقليا مناحا عن الإسلام وتبكيت خصومه..

ثالثا: العقيدة في التأويل الاعتزالي:

إن العقيدة الصحيحة – الموافقة لفهم الصحابة – التي يؤمن بها المتصدي لتفسير دلالات ألفاظ كتاب الله عزوجل ؛لها أبلغ الأثر في فهم مراد الله سبحانه فهما صحيحا فكثيرا ما تحمل العقيدة المنحرفة أصحابها على تحريف دلالة المفردة القرآنية عن موضعها الصحيح وهذا الانحراف في تأويل تلك الدلالات ظهر جليا في سائر أبواب الاعتقاد مثل: باب الأسماء والصفات والقدر والثواب والعقاب، ونحوها، فجاء التأويل المذهبي لدلالة المفردة القرآنية – تبعا لذلك – ليا للنص خدمة للأصول الفكرية التي يعتقدها المفسر عن طريق التلاعب بالقرائن الموجهة لصرف اللفظ عن ظاهره، معولا على خصيصة الثراء الدلالي المعجز للمفردة القرآنية .

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة في هذه الأبواب العقدية تعد من الدراسات البينية التي يتداخل فيها علوم العقيدة والتفسير، واللغة والبلاغة وخاصة باب (المجاز) منها، فالمعتزلة عولوا في تمرير أصولهم العقدية الخمسة على الثوابت والمقررات اللغوية العرفية التي تدعم هذه الأصول المذهبية، وتضفي عليها طابع القبول والمصداقية والشرعية ؛وعليه فإنه ينبغي على أية ممارسة تأويلية عقدية في الفكر الاعتزالي أن ترتكز على هذه المسوغات والمقررات اللغوية عند استنباط دلالة المفردة القرآنية وتوجيه معناها، خاصة تلك التي تخالف دلالتها ثوابتهم وأطروحاتهم العقدية ؛منطلقين في ذلك من مبدأ أن"العقل الذي يستدل به على توحيد الله وعدله يجب أن يخضع له النظام اللساني، فكل ما يعلم بالعقل لا يجوز أن يرد الكتاب بخلافه وإن أوهم في الظاهر أنه خلافه، وأنه لا

بد له من تأويل موافق للعقل، جار على سنن اللغة، لأن العقل وأدلته لا يتداخلها الاحتمال، والألفاظ والجمل والتراكيب يتداخلها ذلك "(١) .

هذا ومما يميز الجاحظ إلمامه بعقائد المسلمين ومذاهبهم الكلامية، وتزوده من الثقافات الأجنبية، والتيارت المختلفة والمعادية للإسلام، ووفوقه على أرض صلبة من آراء المتكلمين في المدارس المختلفة، ولا سيما مدرسة الاعتزال، فهو تلميذ النظام في هذا المجال، وزعيم فرقة من فرق الاعتزال هي (الجاحظية) التي نسبت إليه، إذ كان "منذ بداية عهده في الدرس والتحصيل يطالع كثيرا من كتب الفلسفة، وكان أكثر ميله إلى الفلاسفة الطبيعيين فكان يروج لهم، ويخلط عباراته بعباراتهم، وقد شغف بالاعتزال، ومضي يلازم أساتذته، ...... فكان كلما اشتهر معتزلي لزم حِلَقَه، وكان من أشهرهم شيخه النظَّام (ت:٢٢١هـ) الذي دفع الجاحظ دفعا للتزود من مذهبه الاعتزالي المعروف بالنظامية"(٢) "وإليه تنسب الفرقة الجاحظية من المعتزلة، فكان رأسا في الكلام والاعتزال ..... أخذ عن ثمامة بن أشرس(ت:٢٢٥هـ)، وأبى اسحق النظام"(٣) وكان لهذا الفكر الاعتزالي أثر واضح في مصنفاته، بل كان مصدرا هاما وأصيلا من مصادره كما يقول محقق كتاب الحيوان: " والمادة الرابعة من موارد الكتاب، هي تلك المحاولة وذلك الكتاب الذي ولده المعتزلة، وقد دفع بهم ذاك التيار العارم إلى مواطن شتى من نواحي الحجاج والجدل، وكأنما خلق الله كل رجل من أهل الاعتزال لسانا دائب التصرف والعمل فهم إن فرغوا من الكلام في الصفات والخالق وفي التعديل والتجوير وفي الوعد والوعيد فزعوا إلى الكلام في السانحة والخاطرة وفيما يظهر للعين أنه دقيق مهين، والكتاب معرض طريف لهذه المنازعات الكلامية"(٤) التي وظفها الجاحظ في الدفاع عن القرآن الكريم

---

(١) استراتيجية التأويل الدلالي: ١٨٧ .

(٢) المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين: ٣٠ .

(٣) شذرات الذهب٢/١٢٠ .

(٤) مقدمة تحقيق الحيوان: ٢٢

وتفنيده للشبه التي وجهت إليه، وإثبات معجزته والرد على من ينكر ذلك من الملحدين والمشككين من الأديان الأخرى، والمشبهة والجبرية والروافض من فرق المسلمين ساعده على ذلك امتلاكه لأدوات البلاغة والبيان والحجاج، فالجاحظ موسوعة علمية ومعرفية نادرة .

رابعا: نماذج من تحرير الجاحظ لدلالة المفردة القرآنية:

أولا: آيات العقيدة:

وها هي الموضوعات العقدية التي عرض الجاحظ لتفسير مفردات دلالتها القرآنية معولا على المرتكزات اللغوية من ظواهر ونظريات دلالية لتمرير فكره الاعتزالي:

أود أن أنبه – قبل عرض تفسير الجاحظ لهذه المفردات– أن البحث سيقف بالدراسة والتحليل– في هذا العرض التفسيري– على الجانب اللغوي منها فقط، أما الجانب المذهبي وما يتبعه من أحكام عقدية فلا يسلك البحث فيه مسلك البسط والتفصيل، فليس مجاله هنا ولا هذا مظانه، التزاما في ذلك بالإطار الموضوعي الذي يدور في فلكه البحث من جهة، واستيفاء لفكرته التي قام لأجلها من جهة ثانية، وحسب البحث منه بقدر ما تطلبه الحاجة، إذ أفرد للتصنيف في هذا الموضوع مؤلفات كثيرة، وأشبع فيه القول بالدراسة والتحليل والنقد والفصل بما لامزيد عليه، والذي يهم البحث هنا أن يستجلي الثمرة اللغوية، ويقف على المقررات اللغوية التي وطنها الجاحظ واتكأ عليها في تمرير مذهبه الاعتزالي عند تأويله لدلالة المفردة القرآنية في هذا الباب العقدي .

وهذا عرض لبعض المسائل العقدية التي تضمنتها بعض مصنفات الجاحظ التراثية بالتفسير والتأويل:

- نفي رؤية الله تعالى في الاخرة .

- نفي التشبيه .
- خلق القرآن .
- إعجاز القرآن .

١-المسالك اللغوية في مسألة نفي الرؤية عن الله عزوجل:

بني المذهب الاعتزالي على أصول فكرية خمسة، وجب على من ينتسب إليه اعتناق هذه الثوابت العقدية، يقول الخياط (ت:٣٠٠هـ) – وهو أحد رؤوس الاعتزال-: "ولكن ليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع الأصول الخمسة، التوحيد،والعدل والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الصفات الخمسة فهو معتزلي"(١) ومسألة نفي الرؤية من المسائل الكلامية التي تصدى الجاحظ للحديث لها ضمن مباحثه في نفي التشبيه، وقد استند في إثبات رأيه من عدم جواز رؤية الله سبحانه في الدنيا والآخرة إلى مجموعة من المرتكزات العقلية والنقلية والمسالك اللغوية، مستخدما براعته الحجاجية وقدرته الفائقة على الجدال في الاستدلال والتفنيد والاستنباط، وذلك على النحو التالي:

قال الجاحظ: "وقال أصحاب الرؤية (المشبهة): "اعتللتم علينا بقول – الله تعالى-: "لا تُدرِكُهُ الأبصَار ُوَهُوَ يُدْرِكُ الأَبصَارُ" [الأنعام من الآية: ١-٣] وقلتم: **هذه الآية مبهمة، وخرجت مخرج العموم والعام غير الخاص، وقد صدقتم، كذلك العام إلى أن يخصه الله بآية أخرى**؛ وذلك أن الله تعالى لو كان قال: " لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ" [الأنعام من الآية: ١-٣] ثم لم يقل:"وُجُوهٌ يَومَئِذ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ "[القيامة:٢٣] لعلمنا أنه قد استثنى

---

(١) تاريخ الجهمية والمعتزلة للشيخ /جمال الدين القاسمي: ١٧٣، مؤسسة الرسالة، ط: (١)، ١٩٧٩م، وينظر تفصيل القول في بسط هذه الأصول في: المعتزلة بين القديم والحديث لمحمد العبدة وطارق عبدالحليم: ١٦ومابعدها، ط:١، ١٩٨٧

الآخرة من جميع الأبصار، قالوا: وإنما ذلك مثل قوله: "قُلْ لَا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إِلَّا الله "[النمل من الآية:٦٥] ومثل قوله: "وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الغَيْبِ "[آل عمران من الآية: ١٧٩]وهذه الأخبار مبهمة عامة، فلما قال:"تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الغَيْبِ نُوحِيهَا إِلِيكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُها أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبلِ هَذَا " [هود من الآية:٤٩] ولما قال أيضا: "وَلَا يُحِيطُونَ بِشيء مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاء "[البقرة: من الآية ٢٥٥] علمنا أن القول الثاني قد خص القول الأول، وكذلك أيضاً قوله: " لَا تُدرِكُهُ الأَبْصَار وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبصَارُ" [الأنعام من الآية: ١-٣](١).

وجاء رد الجاحظ على علة المشبهة – على حد وصفه – "قلنا للقوم: إن الله تعالى لما قال: ":"تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الغَيْبِ نُوحِيهَا إِلِيكَ "[هود من الآية:٤٩] بعد أن قال:"وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الغَيْبِ" [آل عمران من الآية: ١٧٩] علمنا أن ذلك استثناء لبعض ما قال إني لا أطلعكم على الغيب، **وهذا الاستثناء لا اختلاف في لفظه ولا في معناه، ولا يحتمل ظاهر لفظه غير معناه عندنا، وعند خصومنا فيه أشد الاختلاف، وظاهر لفظه يحتمل وجهاً آخر غير ما ذهبوا إليه**"(٢).

ثم نقل موافقة بعض متقدمي المفسرين من أهل السنة لهذا المعتقد الاعتزالي مانصه "والفقهاء وأصحاب التفسير يختلفون في تأويله .... ذكر ابن مهدي عن عن مجاهد، في قوله: "وُجُوهٌ يَومَئذ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ "أنه قال: تنتظر ثواب ربها، وذكر أبو معاوية عن أبي صالح مثل ذلك، وأبو صالح ومجاهد من كبار أصحاب ابن عباس، ... ومن المتقدمين في التفسير "(٣).

---

(١) الرسائل للجاحظ: (٤/٨) .

(٢) السابق: (٤/٩) .

(٣) السابق: (٤/١٠).

ثم رد الجاحظ هذا الخلاف إلى العقل، فزعم أن العقول تحيل جواز رؤية الله عزوجل بالعين، فقال "وبعد، ففي حجج العقول أن الله لا يشبه الخلق بوجه من الوجوه؛ فإذا كان مرئياً فقد أشبهه في أكثر الوجوه "(١) .

ثم قال مفندا قول من جوز رؤية الله عزوجل في الآخرة:"وإذا كان قولهم في النظر يحتمل ما قلتم، وما قال خصمكم، مع موافقة أبي صالح ومجاهد في التأويل، وكان ذلك أولى بنفي التشبيه الذي قد دل عليه العقل، ثم القرآن:" لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ"[سورة الشورى من الآية: ١١] كان التأويل ما قال خصمكم دون ما قلتم"(٢).

ثم راح يتذرع بآيات من الذكر الحكيم يدعم ظاهرها تأويله الاعتزالي، فقال: "حيث جعلنا القرآن بيننا قاضيا، واتخذناه حاكما، فقلنا: قد رأينا الله استعظم الرؤية استعظاماً شديدا، وغضب على من طلب ذلك وأراده، ثم عذب عليه، وعجب عباده ممن سأله ذلك، وحذرهم أن يسلكوا سبيل الماضين، فقال في كتابه لنبيه – صلى الله عليه وسلم–: "يَسأَلُكَ أَهْلُ الكِتَابِ أَن تُنَزِلَ عَلَيهِمْ كِتَابَا مِنَ السَّمَاءِ فَقَد سَأَلُوا مُوسَى أَكْبرَ مِن ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ " [النساء من الآية:١٥٣](٣) مستطردا في هذه الجهة من التفنيد والرد والجدال من خلال أسلوبه الحجاجي القائم على التمويه والتخريجات وفرض الأسئلة إلى غير ذلك من أساليب الطرح الكلامي والحجاج العقلي – الذي برع فيه مفكرو المعتزلة – مما يطول المقام بذكرها هنا.

والذي يعنينا من هذه التفنيدات تلك المرتكزات اللغوية التي اتكأ عليها في الرد على مخالفيه، وجاء فيها: "قلنا: وأي شيء تأويل قول القائل: رأيت

---

(١) الرسائل للجاحظ: (١٠/٤) .

(٢) السابق: (١٠/٤).

(٣) السابق ذاته .

الله جهرة إلا المعاينة، أو إعلان المعاينة؛ قال الله عز ذكره: "لَا يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بِالسُوءِ مِنَ القَوَلِ "[النساءمن الآية:١٤٨] والجهر هو الإعلان والرفع والإشاعة؛ فهل يراه أهل الجنة إذا رفع عنهم الحجب، ودخلوا عليه وجلسوا على الكرسي عنده إلا جهرة ؟ كما تأولتم الحديث الذي رويتموه عن النبي – صلى الله عليه وسلم–: " لا تضامون في رؤيته كما لا تضامون في القمر ليلة البدر "إلا أن يزعموا أنهم يرون ربهم سراً، لأنه ليس إلا السر والجهر، وليس إلا الإعلان والإخفاء، وليس إلا المعاينة، فإن قالوا: نحن لا نقول بالمعاينة، ونقول: نراه، ولا نقول نعاينه، قلنا: ولم وأنتم ترونه بأعينكم؟ فمن جعل لكم أن تقولوا نراه بالعين، ومنعكم أن تقولوا نعاينه بالعين ؟ **وهل اشتقت المعاينة إلا من العين؟ فإن قالوا: لا يجوز أن يلفظ بالمعاينة إلا في الشيء الذي تقع عينه علي، وتقع عيني عليه، فأما إذا كان أحدنا ذا عين، والآخر ليس ذا عين، فغير جائز أن تسمى الرؤية معاينة، وإنما المعاينة مثل المخاصمة؛ ولا يجوز أن أقول: خاصمت إلا وهناك من يخاصمني، قلنا: قد يقول الناس أسلم فلان حين عاين السيف، وليس للسيف عين، وليس هناك من يقاتله** على أنكم قد تزعمون أن لله عيناً لا كالعيون ويداً لا كالأيدي، وله عين بلا كيف، وسمع بلا كيف"(١) .

تحليل ومناقشة:

بالنظر في النص السابق الذي ذكره الجاحظ للرد على المشبهة تبين أنه استند في الرد على خصومه على شواهد عقلية ونقلية ولغوية، والبحث هنا يسلط الضوء بالتحليل والمناقشة على استدلالاته اللغوية التي عول عليها في تقرير مذهبه الاعتزالي من نفي الرؤية حيث سلك مجموعة من المسلمات والثوابت اللغوية التي اتكأ عليها في التأويل والاستدلال والتعقيب والرد، وهي:

---

(١) الرسائل: (١٣/٤) .

١- **القرائن السياقية التي تخصص الدلالات العامة**، فالجاحظ اعتمد هنا مسلما من المسلمات اللغوية الثابتة في تحديد الدلالة وتعيينها، وهو أن الدلالة العامة تبقى على عمومها مالم يؤت بقرينة من نقل أو عقل أو سياق -لغوية أو غير لغوية- تخصص هذا التعميم، وتجدر الإشارة إلى أن الجاحظ نبه على الأخذ بهذا المرتكز في غير موضع، وحث المفسر على ضرورة الأخذ به عند تعيين دلالة المفردة القرآنية .

٢- **الاحتمال الدلالي**(طواعية الألفاظ وقابليتها للتعدد الدلالي) وهذه الظاهرة الدلالية خصيصة من خصائص العربية، وسمة من سماتها التعبيرية، وتعني تحمل اللفظ لأكثر من وجه من وجوه المعنى لأسباب سياقية، وقد تذرع المعتزلة بهذه السمة التعبيرية في تأويل دلالة المفردات التي اصطدمت دلالتها مع أصولهم الاعتزالية .

٣-**مراتب الدلالة**، فاللفظ في دلالته على المعنى ينقسم بحسب مدى افتقاره إلى قرينة أو تطرق الاحتمال الدلالي إليه من عدمه إلى مراتب، إذ إن المعول عليه في هذا التفريق هو مدى وصول المعنى إلى فهم السامع والقرائن التي عول عليها في الاستنباط والاستدلال، فهناك اللفظ الظاهر(المحكم) الذي لا يحتاج إلى قرائن أوشواهد تعين على فهمه ويكون بذلك بلغ أعلى مراتب الوضوح، وهناك اللفظ المؤول(المشكل/المتشابه) الذي يفتقر إلى قرائن وشواهد ناهضة على فهم المراد منه على وجه التحديد، أي أنه إذا كان للفظ معنيان، وكانت دلالته على أحد المعنيين راجحة (قريبة بالنسبة للمساق) وعلى الآخر مرجوحة (بعيدة عن سياق النص وشواهده) سمي بالنسبة إلى المعنى الراجح (ظاهرا) وإلى المرجوح (مؤولا) وهذا الأخير هو مناط عملية التأويل .

٤- **السياق القرآني**، حيث سلك الجاحظ في تحقيق دلالة المفردة القرآنية سبر موارد الاستعمالات القرآنية، واسترفاد دلالة النظم في مساقاتها المتعددة .

٥- **المسلك المعجمي واستجلاء المدلولات الأصلية للمفردة القرآنية، وما انبثق عنها من اشتقاقات واستعمالات لغوية**، كان رافدا أساسيا من الروافد التي عول عليه الجاحظ في تحقيق دلالة المفردة القرآنية .

٦- **الدلالة الصرفية للصيغ اللفظية**، فالجاحظ اعتمد الاستعمالين الوضعي والتداولي للصيغ الصرفية في تحقيق دلالة المفردة القرآنية، وإثبات مضامينها الدلالية .

ومما سبق يتبين أن الجاحظ لم يرتكز على النظر والاستدلال العقلي وحده في تفسير دلالة المفردة القرآنية في مسألة نفي الرؤية – وهي من الثوابت العقدية للفكر الاعتزالي- وإنما زاوج بين الجدال والأسلوب الحجاجي، والعقل (وقرائنه وما يفضي إليه من استدلالات عقلية) كل ذلك في ظل مسالك اللغة ومقرراتها اللسانية .

٢-المسالك اللغوية في مسألة نفي التشبيه:

من الأصول العقدية في الفكر الاعتزالي نفي جميع التصورات الجسمية التي تتعارض مع تنزيه الذات الإلهية، فيما يعرف هذا الأصل بالتوحيد، فالله أحد ليس كمثله شيء فليس بجسم ولاصورة ولا جوهر ولايوصف بشيء بصفات الخلق الدالة على الحدوث والعلة والفناء ولايشترك مع المخلوقات بأي وجه من الوجوه، فالذات الإلهية في التفكير الاعتزالي ليس بجسم ذي أبعاد كسائر الأجسام .

والجاحظ تناول هذه المسألة ضمن رسائله في الرد على المشبهة، متسلحا بحجج وبراهين عقلية وشواهد معضدة من القرآن والسنة والمقررات اللغوية .

ونصه في ذلك: "أما بعد، **فقد اختلف أهل الصلاة في معنى التوحيد، وإن كانوا قد أجمعوا على انتحال اسمه فليس يكون كل من انتحل اسم التوحيد موحدا** إذا جعل الواحد ذا أجزاء وشبهه بشيء ذي أجزاء، ولو أن زاعماً زعم أن أحداً لا يكون مشبهاً وإن زعم أن الله يرى بالعيون، ويوجد ببعض الحواس، حتى يزعم أنه يرى كما يرى الإنسان، ويدرك كما تدرك الألوان ....، ولو أن رجلا قال لفلان: عندي جذر مائة، كان عندنا كقوله: لفلان عشرة وكذلك إذا قال: **فلان قد ناقض في كلامه، فهو عندنا كقوله: فلان قد أحال في كلامه، ولو قال: ناقض ولم يحل، له عندي جذر مائة وليس له عندي عشرة؛ كان كالذي يقول: ركبت عيراً ولم أركب حمارا، وشربت المدامة ولم أشرب خمرا، وللمعاني دلالات وأسماء، فمن دل على المعنى بواحدة منها، وباسم من أسمائها، لم نسأله أن يوفينا الجميع؛ وأن يأتي على الكل،** ولم يلتفت إلى منع ما منع إذا كان الذي منع مثل الذي أعطى"(١).

ثم استدل بوحدانية الله تعالى وتنزيهه عن صفات المخلوقات بدليل نقلي من القرآن الكريم فقال: "وقد أنبأ الله عن نفسه على لسان نبيه – صلى الله عليه وسلم – فقال " ليس كمثله شيء " **فأقر القوم بظاهر هذا الكلام؛ ثم جعلوه في المعنى يشبه كل شيء** إذ جعلوه جسماً، فقد جعلوه محدثاً ومخلوقاً "(٢) .

ثم عرض لبعض أدلة مخالفيه مفندا لها بقوله: "وقالت – أيضاً – المشبهة: **الدليل على أنه جسم قوله عز ذكره: "وجاء ربك والملك صفا صفا" [الفجر:٢٢] قالوا: فلا يجيء إلا إلى مكان هو فيه؛ ولو جاز أن يجيء إلى مكان هو فيه جاز أن يخرج منه وهو فيه،** ... وقالوا: قد أخبر الله أنه في السموات والأرض، والله لا يخاطب عباده إلا بما يعقلون، ولو خاطبهم بما لا

---

(١) الرسائل للجاحظ: (٦/٤) .

(٢) السابق ذاته .

يعقلون لكان قد كلفهم ما لا يطيقون، ومن خاطب من لا يفي بالفهم عنه فقد وضع المخاطبة في غير موضعها فهذا ما قال القوم، ونحن نقول: إن الشيء قد يكون في الشيء على وجوه، وسنذكر لك الوجوه، ونلحق كل واحد منها بشكله وبما يجوز فيه .....**أليس قد خاطب الله الصم البكم الذين لا يعقلون، والذين خبر أنهم لا يستطيعون سمعاً؟ فإن قالوا: إن العرب قد تسمي المتعامي أعمى، والمتصامم أصم، ويقولون لمن عمل عمل من لا يعقل: لا يعقل؛ وإنما الكلام محمول على كلام، وذلك أن المتعامي إذا تعامى، صار في الجهل كالأعمى، فلما أشبهه من وجه سمي باسمه** "(١) .

ثم ذكر مستطردا في تفنيد أدلة مخالفيه باحتكامه إلى لغة العرب، حيث قال: "قلنا: قد صدقتم؛ **ولكن ليس الأصل، والمستعمل في تسميتهم بالعمى إنما هو الذي لا ناظر له، فإذا قالوا ذلك، قلنا: فلم زعمتم أن له ناظرا، وأخذتم بالمجاز والتشبيه، وتركتم الأصل الذي هذا الاسم محمول عليه؟ فإن قالوا: إنما قلنا من أجل أن الأول لا يجوز على الله تعالى، والثاني جائز عليه، والله لا يتكلم بكلام إلا ولذلك الكلام وجه إما أن يكون هو الأصل والمحمول عليه؛ وإما أن يكون هو الفرع والاشتقاق الذي تسميه العرب مجازاً ...... وقد يقولون: جاءنا فلان بنفسه، ويقولون: جاءنا بولده، وجاءنا بخير كثير، وذلك على معان مختلفة.ويقولون: جاءتنا السماء بأمر عظيم، والسماء في مكانها، وقد يقولون – أيضاً –: جاءتنا السماء، وهم إنما يريدون الغيم الذي يكون به المطر من شق السماء وناحيتها ووجهها**"(٢).

تحليل ومناقشة:

بالنظر في نص الجاحظ السابق تبين أنه استند في رده على المشبهة – على حد تعبيره – إلى مقدرته الحجاجية في دعم حججه بشواهد من القرآن ولغة

---

(١) الرسائل: (٤/١٤) .

(٢) السابق ذاته .

العرب محاولا تضعيف حجج الخصم بقدرته البارعة على المنازعة الكلامة والجدال المنطقي القائم على القياس والاستدلال بجانب مجموعة من المسلمات والمسالك اللغوية، وهي:

١- **الفرق الدلالي بين المفهوم والمصطلح**، فمفهوم التوحيد عند المعتزلة غيره عند أهل السنة والجماعة، أما لفظ التوحيد كمصطلح فدلالته واحدة عند الموحدين جميعا، وهو إثبات صفات الكمال لله عزوجل وحده، وتنزيهه عن أضدادها، وإخلاص العبودية والألوهية والصمدية لله وحده لاشريك له، وعليه فإن المصطلح هو الدلالة اللفظية للمفهوم، وتشتق من الدلالة اللغوية العامة للجذر المشتق منه اللفظ، أما المفهوم فهو تصور ذهني يتشبع أو يتكون من قناعات أو اعتقدات أو خبرات الأشخاص، وعليه فإن تصور التوحيد عند المعتزلة يختلف عن تصور أهل السنة والجماعة له .

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن جميع المصطلحات التي تعبر عن أصول الفكر الاعتزالي من توحيد، وعدل، و... تختلف في مفهومها عما هي عليه عند أهل السنة والجماعة وإن كانت تشترك معها في دلالتها اللفظية، وقد ولجوا من هذا الباب للتلبيس على الأمة من خلال تحريف الكلم عن موضعه، حتى يسهل تمرير أفكارهم العقدية دون نفور أو استغراب .

٢-**للمعاني دلالات وأسماء**، يشير الجاحظ بهذه العبارة إلى بعض الظواهر الدلالية وهي:

- **وقوع الاشتراك في اللغة**، وذلك بوجود ألفاظ تدل على شيء واحد (المترادفات) ولكن يجب الأخذ في عين الاعتبار أن هذا التعدد يرجع إلى الاعتبارات الخاصة بكل من هذه الأسماء المترادفات عند تسميتها في أصل الوضع، ثم تنوسيت هذه الاعتبارات الدلالية بكثرة الاستعمال

وطول العهد، وإلا فإن الأصل أن يكون لكل لفظ ملحظ واحد عند التسمية يميزه من غيره، فالترادف بين ناقض وأحال، وبين الحماروالبعير، وبين الخمر والمدامة وغيرها من المسميات التي أطلقت على الخمر وقع من اعتبارات دلالية مختلفة وليس من جهة واحدة فالاستعمال اللغوي للناطقين وما ينتج عنه من تساهل في مراعاة الفروق الدقيقة بين الألفاظ كان السبب الأكبر في وقوع الاشتراك في اللغة (الترادف) والعامل الحقيقي وراء هذا الركام الهائل من الأسماء المشتركة المتعددة التي ذكرت في كتب اللغة، وإلا فإن كل لفظ يختص في أصل الوضع بدلالة واحدة فقط، أما القول بالترادف التام فشرط تحققه إمكانية تبادل الألفاظ المترادفة في جميع السياقات، أما التناوب الجزئي بينها؛ لاشتراكها في جزء من المعنى في بعض السياقات دون بعض لا يعني أنهما مترادفان، بل يجب الانتباه لذلك، ومراعاة الاعتبارات الخاصة بكل لفظ .

- **الفرق بين المعنى والدلالة:** فاللفظ قد يكون له أكثر من دلالة حال تركيبه لكن ليس له إلا معنى واحد فقط يقصده المتكلم.

٣- **لكل لفظ ثلاث دلالات**، دلالة الوضع ودلالة الاستعمال ودلالة الحمل، فالدلالة الوضعية هي دلالته المعجمية التي وضعت له في أصل اللغة، أما دلالة الاستعمال فهي دلالته الثانية الذي يكتسبها حال تركيبيه أو التطور الدلالي بصوره المختلفة، أو الاستعمال التداولي على المستوى الأفراد أو الطوائف العلمية، أما دلالة الحمل فهي الدلالة التي يحمل عليها اللفظ، أو المعنى المقصود على وجه التحديد، والقرائن في هذه الحالة هي التي يقع على عاتقها حمل اللفظ على دلالته الوضعية أو الاستعمالية .

والجاحظ في النص السابق يذكر أن اللفظ إذا اعتوره التعدد الدلالي (اللغوي والمجازي) فالواجب أن يحمل على دلالته الأصلية الأولى، لأنها هي التي تتبادر للذهن عند الإطلاق خاصة إذا عدمت القرائن الصارفة عن دلالة الوضع.

٤- **الأساليب المجازية** أو الاشتقاق على حد تعبير الجاحظ؛ إذ إنه قائم على انسحاب علل التسمية من الوضع الأول للثاني لعلاقة المشابهة، وتعيين العلاقة في المجاز بين المعنيين الحقيقي والمجازي على القرائن السياقية، وشواهد الأحوال .

٥-**معهود خطاب العربي**، فكان لاتباع سنن العرب في مجاري كلامها ومحاوراتها والاستشهاد بفصيح أساليبها والارتكان على توسعها في الاستعمالات المجازية - بصفة خاصة - حضور قوي ومرجعية أساسية في عملية التأويل عند تفسير الجاحظ لدلالات المفردات القرآنية التي اصطدمت دلالتها مع أصوله الاعتزالية؛ فالحرص الشديد على أوضاع اللغة، ومقاييس اللسان العربي وقوانينه الذي جاء القرآن بأفضل أساليبه كان محتكما قويا ومرجعية أصيلة يطمئن المعتزلة إليه في فهم الدلالات، وتشكيل منظومتهم التأويلية ؛لذلك فإن الموروث اللغوي (المواضعة) شكل حليفا قويا في تدعيم تأويلات المعتزلة، وجدير بالذكر أن "المواضعة هي النظام الذي يسمح بانتقال الكلمة من الحقيقة إلى المجاز وهي الرقيب على مجمل التحولات اللسانية، أي أن هذا التبديل يظل محتكما في طبيعته وصيرورته إلى العلاقات الأصلية وهي المواضعة"(١) .

---

(١) استراتيجية التأويل الدلالي: ١٨٨.

٣-المسالك اللغوية في مسألة خلق القرآن:

دافع المذهب الاعتزالي عن عقيدته الفكرية (خلق القرآن) وتسلح بالذب عنها إزاء خصومهم من أهل السنة والجماعة، معززين رأيهم وتفنيد أدلة خصومهم ببراهين عقلية وحجاجية ونقلية ولغوية، وكان نصيب الجاحظ في ذلك رسالة تحمل عنوان (خلق القرآن) نشرت ضمن رسائله، وهذا الفكر العقدي الذي تبناه العقل الاعتزالي سعى لإثبات الحدوث لكلام الله عزوجل ونفي صفة القدم عنه لئلا يشترك مع الله عزوجل فيها، فيرون على إثر ذلك أن القرآن مخلوق، ولم يتكلم الله بحرف منه، يقول الجاحظ في تأصيل وإثبات هذا المعتقد الاعتزالي والذب عنه: "وقلت: وزعموا أنه يلزمك **أن تزعم أن القرآن ليس بمخلوق إلا على المجاز**، ... ولو زعم القوم على أصل مقالتهم أن القرآن هو الجسم دون الصوت والتقطيع، والنظم والتأليف، وأنه ليس بصوت ولا تقطيع ولا تأليف، إذ كان الصوت عندهم لا يخترع كاختراع الأجسام المصورة، ولا يحتمل التقطيع كاحتمال الأجرام المتجسدة"(١) .

ثم يأصل الجاحظ هنا - قبل ابن جني- لمقرر من مقرات الدرس الصوتي الحديث، ونص عبارته: "**والصوت عرض، لا يحدث من جوهر إلا بدخول جوهر آخر عليه، ومحال أن يحدث إلا وهناك جسمان قد صك أحدهما صاحبه، ولا بد من مكانين: مكان زال عنه، ومكان آل إليه. ولا بد من هواء بين المصطكين،....، والصوت لا يكون إلا عن علة موجبة، ولا يكون إلا تولداً ونتيجة، ولا يحدث إلا من جرمين، كاصطكاك الحجرين، وكقرع اللسان باطن الأسنان، وإلا من هواء يتضاغط ..... فلو قالوا: لا يكون الشيء مخلوقاً في الحقيقة، دون المجاز وعلى مجازي اللغة، إلا وقد بان الله عز وجل باختراعه، وتولاه بابتداعه، وكان منه على اختيار...** والقرآن على غير ذلك، جسم

---

(١) الرسائل: (٣/٢٨٩) .

وصوت، وذو تأليف وذو نظم، وتوقيع وتقطيع، وخلق قائم بنفسه، مستغن عن غيره، ومسموع في الهواء، ومرئي في الورق، ومفصل وموصل، واجتماع وافتراق، ويحتمل الزيادة والنقصان، والفناء والبقاء، وكل ما احتملته الأجسام، ووصفت به الأجرام، **وكل ما كان كذلك فمخلوق في الحقيقة دون المجاز وتوسع أهل اللغة، فلو كانوا قالوا ذلك لكانوا أصابوا في القياس** .....وقولهم وخلافهم بعد ظهور الحجة تشبيه للخالق بالمخلوق، فبين المذهبين أبين الفرق"(١)

ثم يروي عن" أحمد بن أبي دواد قال له: أليس لا شيء إلا قديم أو حديث؟ قال نعم قال: أو ليس القرآن شيئاً ؟ قال: نعم، قال: أو ليس لا قديم إلا الله؟ قال: نعم قال: فالقرآن إذاً حديث ؟ قال: ليس أنا متكلم .. وزعم يومئذ أن حكم كلام الله كحكم علمه، فكما لا يجوز أن يكون علمه محدثا ومخلوقا، فكذلك لا يجوز أن يكون كلامه مخلوقا محدثا، فقال له: أليس قد كان الله يقدر أن يبدل آية مكان آية، وينسخ آية بآية، وأن يذهب بهذا القرآن، ويأتي بغيره وكل ذلك في الكتاب مسطور؟ قال: نعم. قال: فهل كان يجوز هذا في العلم، وهل كان جائزاً أن يبدل الله علمه، ويذهب به، ويأتي بغيره؟ قال: ليس أنا متكلم"(٢).

ثم يتذرع بلغة العرب في استعمالهم للفظة (خلق) بمعنى التقدير، قائلا: "ثم زعم أكثرهم أنَّ كلام الله حسن وبيِّن، وحُجَّةٌ وبرهان، .....، وأنَّه لو شاء أن يزيد فيه زاد، ولو شاء أن ينقص منه نقص، ولو شاء أن يبدِّله بدَّله، ولو شاء أن ينسخه كلَّه بغيره نسخه، ....، غير أنَّ الله مع ذلك كلَّه لم يخلقْه، فأعطوا جميع صفات الخلْق ومنعوا اسم الخلق **والعجب أنَّ الخَلْق عند العرب إنما هو التقدير نفسه؛ فإذا قالوا خلق كذا وكذا، وكذلك قال " أحسن الخالقين " وقال " تَخْلُقُون إفْكاً " وقال: " وإذْ تخلُقُ من الطِّين كهيئة الطَّيْر " فقالوا: صنعه وجعله وقدَّره وأنزله، وفصَّله وأحدثه، ومنعوا خَلَقه. وليس تأويل خلقه أكثر من**

---

(١) الرسائل .: (٢٩٢/٣) .

(٢) السابق ذاته .

قدَّره، ولو قالوا بدل قولهم قدَّره ولم يخلُقْه: خلقه ولم يقدِّره، ما كانت المسألة عليهم إلاَّ من وجهٍ واحد، والعجب أنَّ الذي منعه بزعمه أنْ يزعم أنَّه مخلوقٌ أنَّه لم يسمع ذلك من سلفه وهو يعلم أنَّه لم يسمع أيضاً عن سلفه أنّه ليس بمخلوق، وليس ذلك بهم، ولكن لما كان الكلام من الله يقال عندهم على مثل **خروج الصَّوت من الجوف، وعلى جهة تقطيع الحروف وإعمال اللِّسان والشَّفتين**، وما كان على غير هذه الصُّورة والصِّفة فليس بكلام، ولما كنّا عندهم على غير هذه الصفة، وكنا لكلامنا غير خالقين، وجب أنَّ الله عز وجلَّ لكلامه غير خالق، إذ كنَّا خالقين لكلامنا، فإنَّما قالوا ذلك لأنَّهم لم يجدوا بين كلامنا وكلامه فرقا، وإن لم يقرُّوا بذلك بألسنتهم، فذاك معناهم وقصدهم"(١).

ثم راح يفسر كلمات الله بنعم الله وقدرته، ونصه في ذلك: "وقد قال اللّه تعالى: وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِماتُ اللّهِ والكلماتُ في هذا الموضع ليس يُريد بها القولَ والكلامَ المؤلَّفَ من الحروف وإنَّما يريد النِّعَم والأعاجيب والصفات وما أشبه ذلك"(٢).

وأخيرا راح يتذرع بأن المسألة يحتملها التأويل، فهي عنده من المتشابهات التي يجري عليها الاجتهاد والنظر، فيقول: "**وعبتم علينا إكفارنا إياكم، واحتجاجنا عليكم بالقرآن والحديث، وقلتم: تكفروننا على إنكار شيء يحتمله التأويل، ويثبت بالأحاديث**، وأما قولهم: إن للقرآن قلبا وسناما ولسانا وشفتين، وأنه يقدس ويشفع ويمحل،فإن هذا كله قد يجوز أن يكون مثلا، ويجوز أن يجعله الله كذلك إذا كان جسما، والله على ذلك قادر، وهو له غير معجز، ومنه غير مستحيل، وكل فعل لا يكون عيبا، ولا ظلما ولا بخلا ولا كذبا ولا خطاءً في التدبير، فهو جائز، والتعجب منه غير جائز"(٣).

---

(١) الرسائل: (٢/٢٠) .

(٢) الحيوان: (١/٢٠٩) .

(٣) الرسائل: (٣/٢٩٨،٢٩٩) .

تحليل ومناقشة:

من النص السابق يتلخص رأي الجاحظ في هذه المسألة في أن القرآن جسم يخترع كما تخترع الأجسام، ويحتمل التقطيع كما تحتمل الأجرام المتقطعة، والقرآن كذلك صوت مسموع مكون من حروف وأصوات محدثة، كما أنه مرئي ظاهر للعيان، وكل ما اجتمعت فيه هذه الصفات فهو مخلوق في الحقيقة، وليس من المجاز أو توسيع اللغة في شيء، ويحتج الجاحظ بالأدلة العقلية المستندة إلى القرآن الكريم في أن الله سبحانه وتعالى يبدل آية مكان آية، وينسخ آية بأخرى، وهذه كلها أدلة ناهضة على حدوثها وهذه الصفات تستحيل على القديم، مخالفا بذلك عقيدة أهل السنة والجماعة .

وعلى أية حال فإن الذي يعنينا هنا تلك المسالك اللغوية التي استند عليها الجاحظ في تحقيق المفردة القرآنية التي تضمنتها شواهده أو عول عليها في تفنيد حجج مخالفيه، ولكن **قبل عرض هذه المسالك ينوه البحث إلى بعض المقررات الصوتية في الدرس اللغوي الحديث والتي أصل لها الجاحظ في النص السابق، وهي:**

- أن الصوت عرض يحدث نتيجة قرع جسمين .
- يجب ضغط الهواء في الرئتين بواسطة الحجاب الحاجز حتى يتسنى خروج الحرف.
- انتقال الصوت يحتاج إلى وسط ناقل (الهواء) .
- عبارته "خروج الصَّوت من الجوف، وعلى جهة تقطيع الحروف وإعمال اللِّسان والشَّفتين" أظنها كانت البداية لتأصيل ابن جني من تفريق بين الصوت والحرف فيما ذكره في مؤلفه النفيس (سر صناعة الإعراب) وكان مما قاله في هذا السياق: " اعلم أن الصوت عرض يخرج من النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم

والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"(١).

هذا وبالرجوع إلى المسالك اللغوية التي استند إليها الجاحظ في تمرير فكره الاعتزالي في هذه المسألة تبين أنها تتمثل في المسلمات اللغوية التالية:

١- **ظاهرة التعدد (الاحتمال) لدلالة المفردة القرآنية:** من الظواهر البارزة في التعبير القرآني طواعية مفرداته لاحتمالها أكثر من وجه دلالي، فهناك ألفاظ تحمل وجوها عدة، ويتطرق إليها الاحتمال الدلالي كتلك الاستعمالات اللغوية المنبثقة من الدلالة الأصلية العامة، فتنوع المعنى انطلاقًا من دلالة واحدة يكون إما عن طريق الاشتقاق أو المثل، أو التشبيه بين الدلالة الفرعية والدلالة المحورية (المركزية) المنبثقة عنها، وذلك مثل الدلالات المتعددة للمفردة القرآنية (خلق) – الواردة في النص السابق- وتحملها – بفعل القرائن السياقية والاستعمال المجازي – لأكثر من وجه دلالي كالتقدير والتهيئة والجعل والتحويل والتصوير والإيجاد من عدم وغيرها من الدلالات اللغوية المشتقة من الدلالة المحورية.

ولكن يجب التنبيه على أن أصل الوضع يوجب بأن يكون لكل لفظ دلالة واحدة،ثم يأتي سبب عارض ويحمل اللفظ هذه الأوجه الدلالية، فلسبب ما – السياق أو الاستعمال المجازي لغرض بلاغي- تُحمل اللفظ هذه الأوجه من هذه الدلالات، وليس الاشتراك الدلالي هو الأصل في الوضع اللغوي؛ إذ إن الألفاظ تتعرض بسبب التركيب، وورودها في سياقات مختلفة إلى وجوه كثيرة من التغير الدلالي، هذه الأوجه الدلالية المتعددة ضابطها النظر في القرائن ومقتضيات الأحوال والمقامات .

---

(١) سر صناعة الإعراب: (٦/١) .

٢- **الدلالة العرفية والاستعمالات المجازية للألفاظ:** فالارتكان على توسع العرب في الاستعمالات المجازية في محاوراتها ومجاري كلامها كان من أهم المرتكزات والمسالك اللغوية التي عول عليها الجاحظ في تحقيق دلالة المفردة القرآنية وتمرير أصوله الاعتزالية، كتفسيره (كلمات الله) بنعم الله .

٣- **التأويل مناطه البحث في الدلالات المتشابهة والمشكلة:** ولاحظ البحث هنا أن الجاحظ تذرع باب التأويل الذي يقبل الاجتهاد والأخذ والرد، فجعل مسألة خلق القرآن من المتشابهات التي تحتمل التأويل والنظر والاجتهاد.

٤- المسالك اللغوية التي سلكها الجاحظ في مسألة إثبات الإعجاز البياني للقرآن:

ومن الشواهد التي يستدل بها البحث على اعتناء الجاحظ بمظاهر الإعجاز البياني انشغاله بسمات التعبير القرآني، والتماسه مواضع أسراره البلاغية، وتفرد نظمه وبديع أسلوبه وبلاغة تركيبه_ويتجلى ذلك في بطون مصنفاته التراثية، من ذلك حديثه عن:

١- **ظاهرة الفروق الدلالية بين مترادفات القرآن الكريم:** إن من أكثر ما يميز السياق القرآني أنه أولى كلا من اللفظ والمعنى عناية خاصة، فللنظم القرآني براعته في تنزيل اللفظ منزلته في الموضع الذي أريد له، فقد يحدث في بعض السياقات أن تشترك لفظتان في الدلالة على معنى واحد - على سبيل التجوز- لكن أحدهما أدق من الآخر في الدلالة عليه، هذا الفرق الدلالي يلحظه النظم القرآني ولايغيب عنه، فلا يأتي السياق القرآني بالألفاظ المترادفة دالا على معنى واحد، وبقدر الدقة في إصابة هذه الملامح الدلالية الفارقة واستخدامها في

المساقات الأليق بها يكون الفرق بين النظم القرآني وغيره من كلام البشر، وفي ذلك يقول الجاحظ: " وقد يستخف الناس ألفاظا ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر والناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة، وكذلك ذكر المطر ؛لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام، والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث ولفظ القرآن الذي عليه نزل، إنه إذا ذكر الأبصار لم يقل الأسماع وإذا ذكر سبع سموات لم يقل الأرضين، ألا تراه لا يجمع الأرض أرضين ولا السمع أسماعا، والجاري على أفواه العامة غير ذلك، لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال، وقد زعم بعض القراء أنه لم يجد ذكر لفظ النكاح في القرآن إلا في موضع التزويج"(١) .

فالجاحظ يشير في هذا النص إلى أنه لايوجد ترادف تام بين ألفاظ القرآن الكريم فلايصلح أن تقوم لفظة مقام أخرى للدلالة على نفس المعنى، وذلك لوجود بعض الملامح الدلالية التي تميز بين اللفظتين في المساقات المختلفة، هذه الملامح الفارقة لاتغيب عن النظم القرآني، ولكنها قد تغيب عن العامة التي "ربما استخفت أقل اللغتين وأضعفهما، وتستعمل ما هو أقل في أصل اللغة استعمالا وتدع ما هو أظهر وأكثر" (٢).

٢-جريان لغة القرآن على معهود خطاب العرب في محاوراتهم ومجاري كلامهم: فالقرآن جار على سنن العرب، وعلى طرائقهم في الأداء

---

(١) البيان والتبيين: (٤١/١) .

(٢) السابق ذاته .

والتعبير، ومن ثم كانت معرفة هذه الطرائق وارتياضها أمرا لامحيص عنه لاستكناه أسرار اللغة ودقائقها وسبر أغوارها ومعرفة وجوه إعجازها، لذا أخذ الجاحظ على يد من يحمل على عاتقه مهمة تفسير القرآن وتأويليه، أو المتصدي للبحث عن استجلاء أسراره البلاغية بأن يلم بسنن العرب وطرائقها في التعبير، ونصه في ذلك: "فللعرب أمثالٌ واشتقاقاتٌ وأبنِية وموضعُ كلام يدُلُّ عندهم على معانيهم وإرادتهم ولتلك الألفاظ مواضعُ أُخَرُ ولها حينئذ دَلالات أخر فمن لم يعرفْها جَهِل تأْويل الكتابِ والسُّنَّة والشاهد والمثلِ فإذا نظَر في الكلام وفي ضروب من العلم وليس هو من أَهل هذا الشأن هلك وأَهلك" (١) .

وقد نص الجاحظ في أكثر من موضع على أن الجهل بأساليب العرب في محاوراتهم وطرائقهم في التعبير فتح بابا لطعن الملحدين والمشككين في آي القرآن وأخباره، فقال: "وقد طعنَ ناسٌ من الملحدين وبعضُ من لا علم له بوجوه اللغِة وتوسُّع العرب في لُغتها وفَهْمِ بعضها عن بعض بالإشارة والوحي ..." (٢) وقال أيضا: "وقد جاء في كلام العرب أن يقولوا: جاءت السماءُ اليوم بأمر عظيم ... ومَنْ حمل اللغة علي هذا المركب لم يفهم عن العرب قليلاً ولا كثيراً وهذا الباب هو مفخرُ العربِ في لغتهم وبه وبأشباهه اتسعت "(٣) .

٣-**ظاهرة الاحتمال الدلالي**، من سمات التعبير القرآني وخصائصه الأسلوبية المعجزة طواعية ألفاظه للتعدد الدلالي وسبر موارد استعمالات تلك المفردات القرآنية، واسترفاد دلالة نظمها في مساقاتها المتعددة عند تحقيق مفرداتها؛ فالسياق القرآني كثيرا ما يحمل اللفظة

---

(١) الحيوان: (١/١٥٣،١٥٤) .

(٢) السابق: ١/٤٢٥،٤٢٤

(٣) الحيوان: ٥/٤٢٦

أكثر من وجه دلالي، فثبت بذلك أن الألفاظ تتعرض بسبب التركيب، وورودها في سياقات مختلفة إلى وجوه كثيرة من التغير الدلالي هذه الأوجه الدلالية المتعددة ضابطها النظر في القرائن ومقتضيات الأحوال والمقامات .

٤-**خصوصية وجوه الخطاب القرآني من جهة الأسلوب:** من السمات الأسلوبية التي ينفرد بها الخطاب القرآني، ما يعتري نصوصه المعجزة من تخصيص وتعميم وإطلاق وتقييد، وإحكام وتشابه، وإظهار وتأويل، وإجمال وتفصيل، وإنشاء وخبر، وحقيقة ومجاز، .... إلى غير ذلك من السمات الأسلوبية البليغة التي تعتري الألفاظ عند تركيبها في السياقات المختلفة، والتي تتطلب من المتصدي للنص القرآني بالتفسير والتأويل أن يكون على دراية بها عند استجلاء معانيها، واستكناه أسرارها البلاغية .

٥- **المصاحبة اللفظية:** ذكر الجاحظ أن مما امتاز به النظم القرآني أن بعض الألفاظ القرآنية تأتي مصاحبة بعضها في كل موضع لاتكاد تفترق، فتبدو بذلك متجانسة مؤتلفة كأنها لفظ واحد، يقول الجاحظ في ذلك:"وفي القرآن معان لا تكاد تفترق مثل الصلاة والزكاة والجوع والخوف والجنة والنار والرغبة والرهبة والمهاجرين والأنصار والجن والإنس"(١) .

٦- **بلاغة المفردة القرآنية ومطابقة سياقها لمقتضى الحال:** من الظواهر البلاغية التي يتميز بها النظم القرآني أن "لكلِّ ضربٍ من الحديث ضَرْبٌ من اللفظ، ولكلِّ نوعٍ مِن المعاني نوعٌ من الأسماء ....، والإفصاحُ في مَوضع الإفصاح، والكِنايةُ في موضع الكناية

---

(١) البيان والتبيين: (٤٢/١) .

والاسترسال في موضع الاسترسال "⁽¹⁾ فالتعبير القرآني دائما ماكان يربط المقالات بمواقفها الاجتماعية من أجل تحديد الدلالة وفحوى النصوص اللغوية تحديدا دقيقا، فالوحدات اللغوية لبناء تركيب المدح غيرها في تراكيب الذم، أو الهجاء أو الرثاء، فلكل مقام بناء لغوي خاص به، واستشهد الجاحظ على هذا المبدأ التداولي بنموذج تطبيقي من القرآن الكريم وهو "مخاطبة العرب وبني إسرائيل في القرآن الكريم، ورأينا اللّه تبارك وتعالى إذا خاطب العربَ والأَعْرَابَ أخرجَ الكلامَ مُخْرَجَ الإشارة والوحي والحذف وإذا خَاطَبَ بني إسرائيل أو حكَى عنهم جعلَه مبسوطاً وزاد في الكلام، فأصوبُ العمل اتِّباعُ آثار العلماء والاحتذاءُ على مثالِ القدماء والأَخذُ بما عليه الجماعة"⁽²⁾ فالجاحظ يوضح هنا كيف اختلف الأسلوب القرآني في كلا السياقين، وكيف راعى النظم القرآني مطابقة السياق لمقتضى الحال، ففي مقام حوار الله مع المؤمنين تجد البناء اللغوي للنص القرآني متسما بالإيجاز والإشارة بما يتواءم وطبيعة تفكير المؤمنين وتصديقهم بالله، بينما السياق اللغوي في مقام وحوار الله مع بني إسرائيل يكون مبسوطا بما يتناسب مع عقليتهم الجدلية المعاندة للحق .

كذا أشار الجاحظ إلى الإطناب البلاغي المتمثل في تكرار القصص القرآني يقول في ذلك "وقد رأينا الله عز وجل ردد ذكر قصة موسى وهود، وهارون وشعيب، وإبراهيم ولوط وعاد وثمود. وكذلك ذكر الجنة والنار وأمور كثيرة، لأنه خاطب جميع الأمم من العرب وأصناف العجم، وأكثرهم غبي غافل، أو معاند مشغول الفكر ساهي القلب.." ⁽³⁾ .

---

(١) الحيوان: (٣/٣٩)\ .

(٢) الحيوان: (١/٩٤) .

(٣) البيان والتبيين: (١/١٠٦) .

كذا من المساقات التي يتجلى فيها بلاغة النظم القرآني تلك المساقات التي آثر فيها أسلوب المجاز (إيجاز القصر) ذاك المسلك البلاغي الذي يجمع المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة "فجمع بقوله تعالى: "أَخْرَجَ مِنْها ماءَها وَمَرْعاها" [النازعات:٣١] النجم والشجر، والملح واليقطين، والبقل والعشب. فذكر ما يقوم على ساق وما يتفنن وما يتسطح، وكل ذلك مرعي، ثم قال على النسق: "مَتاعا لَكُمْ وَلِأَنْعامِكُمْ" [عبس:٣٢] فجمع بين الشجر والماء والكلأ والماعون كله، لأن الملح لا يكون إلا بالماء، ولا تكون النار إلا من الشجر" (١) وهكذا كان اختيار النظم القرآني للألفاظ اللائقة بمقام السياق التي ترد فيها من بديع بلاغة المفردة القرآنية ومطابقة سياقها لمقتضى الحال، والتي أوردها الجاحظ وحللها تحليلا بيانيا ينبيء عن إيمانه الكامل بأن القرآن الكريم معجز بنظمه وأسلوبه، وبجانب هذه الإشارات المتناثرة بين صفحات كتبه المطبوعة، فإنه أفرد للحديث عن هذا النوع البلاغي المعجز للمفردة القرآنية كتابا طالته يد الزمان، قال عنه: "ولي كتاب جمعت فيه آيا من القرآن لتعرف فضل ما بين الإيجاز والحذف، وبين الزّوائد والفضول والاستعارات، فإذا قرأتها رأيت فضلها في الإيجاز والجمع للمعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة على الّذي كتبته لك في باب الإيجاز وترك الفضول. فمنها قوله حين وصف خمر أهل الجنّة:"لا يُصَدَّعُونَ عَنْها وَلا يُنْزِفُونَ "[الواقعة:١٩] وهاتان الكلمتان قد جمعتا جميع عيوب خمر أهل الدّنيا.وقوله عزّ وجل حين ذكر فاكهة أهل الجنّة فقال: "لا مَقْطُوعَةٍ وَلا مَمْنُوعَةٍ "[الواقعة: ٣٣] جمع بهاتين الكلمتين جميع تلك المعاني، وهذا كثير قد دللتك عليه، فإن أردته فموضعه مشهور"(٢).

٧- **التصوير البلاغي للتعبير القرآني:** عرض الجاحظ لكثير من الآيات القرانية التي تحمل أنواعا شتى من التصوير البياني – لاسيما في

---

(١) السابق: (٣/٢٣) .

(٢) الحيوان: (٣/٨٦) .

كتاب الحيوان- فبين ما اشتملت عليه من ألوان البلاغة شارحا وجه الجمال فيها، فنرى حديثه(١) عن التشبيه في قوله تعالى:"إنّها شَجَرَةٌ تَخْرُجُ في أَصْلِ الجَحِيمِ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ"وتعرض(٢) للتشبيه أيضا في قوله تعالى: "وواتْلُ عَلَيْهِمْ نبأ الَّذي آتيناهُ آياتنا فانسلخَ منها فأتبعه الشيطانُ فكَانَ من الْغاوين ولَوْ شئنا لَرفَعناهُ بِهَا ولَكنَّهُ أخْلَدَ إلى الأرض واتَّبَع هَوَاهُ فمثَلهُ كمثل الكلب إنَ تحْمِلْ علَيه يلهثْ أو تَتْركْهُ يلهثْ ذلك مَثَلُ القومِ الَّذين كذَّبوا بآياتنا" وقد يسمى الجاحظ التشبيه مثلا، وقد أشار إلى عدد من أمثال القرآن محللا إياها تحليلا بيانيا، مبينا وجه الشبه فيها، وذلك عند تفسيره (٣) لقوله تعالى: "إنَّ اللّهَ لاَ يَسْتَحْي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا "[البقرة من الآية: ٢٦] وقال تعالى: "يَا أَيُّهَا النّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَو اجْتَمَعُوا لَهُ وَإنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شيئاً لاَ يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْه ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالمَطْلُوبُ"[الحج: ٧٣] وكذا تفسيره(٤) لقوله تعالى: "وَإنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ" [العنكبوت من الآية: ٤١] .

ثانيا: نماذج من تحرير الجاحظ لدلالة المفردة القرآنية في غير آيات العقيدة (آسن)

قال الجاحظ: "كان أبو العتاهية في جماعة من الشعراء عند بعض الملوك إذ شرب رجلٌ منهم ماء ثم قال: بَرَدَ الماءُ وطابَ فقال أبو العتاهية: اجعله شِعْراً

---

(١) السابق: (٣٩/٤) .

(٢) السابق: (١٦،١٥/٢) .

(٣) السابق: (٣٧/٤) .

(٤) السابق: (٣٧/٤) .

ثم قال:مَنْ يجيز هذا البيت فأطرق القومُ (بَرَدَ الماءُ وطابا ** حَبَّذَا الماءُ شرابا)(١) وقال اللّه عز وجل: " أَنهَارٌ منْ مَاءٍ غَيرِ آسِنٍ" [سورة محمد من الآية: ١٥] ثم لم يذكرْهُ بأكثر من **السلامةِ من التغيُّر**؛ إذْ كان الماء متى كان خالصا سالما لم يحتجْ إلى أن يُشربَ بشيء غير ما في خلقته من الصَّفاء والعُذوبة والبَردِ والطَّيب والحُسنِ والسَّلَس في الحلْق"(٢) .

في النص السابق يفسر الجاحظ دلالة المفردة القرآنية (آسن) بالتغير متفقا بذلك مع تفسير ابن عباس(٣) وقتادة(٤) ومقاتل(٥) والفراء(٦)والزجاج(٧) والزمخشري(٨) حيث فُسرت الآية بأن في الجنة ماء"لا يتغير كما يتغير ماء أهل الدنيا"(٩) .

وبمطالعة المعجمات العربية يتضح للبحث أن المعنى اللغوي الذي نص عليه الجاحظ – وكذا جمهور المفسرين –للفظة (آسن) يتفق –أيضا– وما ذكره اللغويون من تحرير معجمي لها، يقول الحليل: " أَسَنَ الماء يأْسِنُ أَسْنا وأُسُونا فهو آسِنٌ، أي: متغير الطَّعم، وأَسِنَ الرَّجُلُ أَسَنا فهو أسِنٌ، إذا دخل بئرا فأصابه ريحُ الماءِ الآسن فغُشِيَ عليه أو مات، وأسِنَ: إذا دار رأسُه من ريحٍ تصيبه، ... وتأسن عَهْدُ فلانٍ ووُدُّهُ، أي: تغيّر" (١٠) إلا أن ابن دريد قيد هذا التغير، فحصره

---

(١) البيت من مجزوء الرمل في ديوانه: ٤٨٦ ٠

(٢) الحيوان: (١٣٨/٥) .

(٣) تفسير ابن عباس: ٤٢٨

(٤) المحرر الوجيز: (١١٤/٥) .

(٥) تفسير مقاتل: (٤٦/٤) .

(٦) التهذيب (آسن) (٥٨/١٣) .

(٧) إعراب القرآن للزجاج: (٩/٥) .

(٨) الكشاف: (٣٢٢/٤) .

(٩) تفسير مقاتل: (٤٦/٤) .

(١٠) العين: (آسن) (٣٠٧/٧) .

في الطعم والرائحة، ونصه في ذلك: " أَسِنَ الماءُ يأسَن أَسَنا، إِذا تغيّر طعمه ورائحتُه "[١] ووافقه في هذا التقييد الدلالي الهروي حيث ذكر في باب فَعِلْتُ وفَعَلْتُ باختلاف المعنى: "(وأسن الماء) بفتح السين، (يأسن ويأسن) بكسرها وضمها، (أسنا) بسكونها، (وأسونا): إذا تغير طعمه وريحه وفسد، فلا يشربه شيء من نتنه، فهو آسن بالمد، ومنه قوله تعالى: {فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ}"[٢].

وفرق ابن درستويه بين الماء الآجن والآسن محددا نوع التغير في كليهما، فقال: "أسن الماء يأسِن ويأسُن، بفتح عين الماضي وكسرها من المستقبل أو ضمها، كما يقال: أجن يأجِن ويأجُن ومصدرها: الأجون والأسون، إلا أن الأجون تغير اللون، والأسون تغير الرائحة، ومنه قول الله عز وجل: (مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ) [٣].

ويبدو أن هذا التفريق الذي ذهب إليه ابن درستويه وقف عليه من جهتين، هما:

الأولى: الدلالة المحورية العامة للجذر اللغوي المنبثق عنه (الآجن) وهو (ج ون) حيث يدل على اللون[٤] فاشتق منه الماء الآجن وهو المتغير اللون .

الثانية: رواية أبي عبيد عن أبي زيد التي نقلها عنهما الأزهري، حيث روى أبو زيد أنه يقال: "أسَنَ الماءُ يأسِنُ أَسْنا وأُسُونا: وَهُوَ الّذي لَا يَشْرَبه أحدٌ من نَتْنه، وأَجَنَ يأْجِنُ: إِذا تغيّر، غيرَ أنّه شَرُوب"[٥] .

---

[١] الجمهرة: (آسن)(١٠٧٤/٢) .

[٢] إسفار الفصيح: (٣٤٢/١) .

[٣] تصحيح الفصيح: (١١٩) .

[٤] المقاييس: (آسن)(٤٩٦/١) .

[٥] التهذيب: آسن) (٥٨/١٣) .

ويلاحظ أن ابن درستويه اعتمد على السماع والقياس في التفريق بين الماءين الآجن والآسن، فالماء الآجن قد يتغير لونه إلا أنه لم يبلغ درجة النتن والفساد فقد يصلح للشرب مع تغير لونه، بخلاف الآسن الذي لحقه الفساد والتغيير في الطعم والرائحة فيستحيل معه الشرب وعلى أية حال فإن هذا التفريق له وجاهته في إظهار الإعجاز القرآني وبديع نظمه في إيثاره التعبير عن التغير بلفظة (الآسن) لدلالتها المحورية العامة على كل تغير يمنع من خلوص سلامتها وصلاحيتها للشرب، بخلاف الماء الآجن الذي قد يصلح للشرب مع التغير في بعض خصائصه، فماء الجنة خالص السلامة والنقاء لايشوبه أي تغيير في أي من خصائصه؛ لذا كان وصف الجاحظ له ب- " الصَّفاء والعُذوبة والبَردِ والطَّيب والحُسنِ والسَّلَس في الحلْق " وصفا دقيقا متماشيا مع التعبير القرآني المعجز من جهة ومع التحرير المعجمي للفظة (آسن) من جهة أخرى .

هذا ومن مجموع النصوص السابقة تبين أن تفسير الجاحظ لدلالة لفظة (آسن):

- يتفق مع جمهور مفسري أهل السنة والجماعة في تفسيرهم لها .
- يتفق مع اللغويين في تحرير المعنى المعجمي العام لتلك اللفظة .
- لم يكتف بالتحرير المعجمي للفظة عند تفسيره لها فحسب، ولكن أردفها بتفصيل ملامحها الدلالية المنبثقة عنها تفصيلا مراعيا فيه مساق ورود اللفظة، وهو مقام تشويق وترغيب، مما زاد في بيانها وإعجازها السياقي.
- تعداده للملامح الدلالة التي ذكرها في وصف ماء الجنة جاء موائما للتعبير القرآني المعجز في إيثاره التعبير بتلك اللفظة دون غيرها .

(الأكمه)

قال الجاحظ: "والفرس أشدّ نفارا من البرص، والدليل على ذلك: ما خبّرتك به من شدّته وامتناع التخلّص منه، قوله: "وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ

الْمَوْتى بِإِذْنِ اللَّهِ" [سورة آل عمران من الآية: ٤٩] وإلى إبراء الأكمه، وهو الأعمى المطموس"(١) .

في النص السابق يفسر الجاحظ لفظة (الأكمه) بالأعمى المطموس، متفقا بذلك مع غير واحد من اللغويين(٢) والمفسرين(٣) .

هذا وإطلاق العمى على الأكمه تفسير ذكره كثير من اللغويين والمفسرين، إلا أنهم اختلفوا في تأويل كيفية هذا العمى وسببه ووقته إلى أقوال عدة، بيانها على النحو التالي:

- الأعمى مطلقا دون قيد(٤) .
- الَّذِي يُولد أعمى(٥) لَا بَصرَ لَهُ،
- الأعشى الذي يبصر بالنهار دون الليل (٦) .
- الذي يولد مطموس العين(٧) .
- الأعمش الْفَاسِدُ الْعَيْنِ الَّذِي تَغْسِقُ عَيْنَاهُ بِرَمَصٍ أَوْ بِمَاءٍ (٨) .
- الممْسُوحُ العَيْنِ(٩).

---

(١) البرصان والعرجان للجاحظ: ٦٩

(٢) الراغب الأصفهاني في مفرداته: ٤٤٢

(٣) نقل هذا التفسير عن قتادة، ينظر: غريب الحديث للحربي: (٢/٤٨٢) .

(٤) ينظر: غريب الحديث للحربي: (٢/٤٨٢) .

(٥) العين: الصحاح: (كمه) (٦/٢٢٤٧)، والجمهرة: (٢/٩٨٤)، والتهذيب: (٦/٢١) .

(٦) تفسير مجاهد: (٢٥٢) .

(٧) غريب الحديث للحربي: (٢/٤٨٢) .

(٨) السابق ذاته .

(٩) التهذيب: (كمه) (١٠/١٦١)، وينظر: البحر المحيط: (٣/١٦٥) .

- الظلمة تطمس على البصر(١) .
- وَرَمٌ فِي الجَفْن وغِلَظٌ(٢) .
- أُكالٌ يأْخذ فِي جَفْنِ الْعَيْنِ فتحمرُّ لَهُ فَتَصِيرُ كأَنها رَمْدَاءُ (٣).
- ظُلْمَةٌ تأْخذ فِي الْبَصَرِ (٤).

على أن هناك من اللغويين(٥) من ذهب إلى عد اللفظة من الألفاظ المشكلة؛ لغرابة لفظها على غرار لفظتي"تعضلوهن" [النساء من الآية:١٩] و"حصورا" [آل عمران من الآية:٣٩] ولعل غرابة هذه الألفاظ ترجع إلى ندرة استعمالها في هذه المعاني مقارنة بغيرها، بل إن هناك من (٦) أدخلها في دائرة التضاد مستندا في إصدار حكم الضدية عليها إلى من فسرها بأنها تطلق على ذاك الذي يبصر بالنهار ويعمى بالليل، والبحث يرى أن عد اللفظة من الأضداد فيه شيء من التجوز؛ إذ إن إدخاله في باب تقييد دلالة المطلق أولى من إدخاله في باب التضاد.

ولكن على أية حال فإن المعنى المشترك العام بين هذه التأويلات هو عدم القدرة على الإبصار وفقدان الرؤية سواء كان هذا الفقدان خلقيا (طبعيا) أو عارضا لسبب حادث، ولكن الذي ينبغي الإلماع إليه هو تفسير الجاحظ للفظة الأكمه، **فما جاء به الجاحظ من تحرير لدلالة تلك المفردة القرآنية تحرير يتسم بالدقة، وله وجاهته من جهتين، هما:**

---

(١) الجمهرة: (كمه)(٢/٩٨٤) .

(٢) اللسان: (كمن) (١٣/٣٦٠) .

(٣) السابق ذاته .

(٤) السابق ذاته .

(٥)ابن فارس في الصاحبي: ٤١

(٦)ابن الأنباري في أضداده: ٣٧٧

الأولى: مراعاته للتأصيل اللغوي للجذر (كمه) المشتق من هذا الاستعمال اللغوي (الأكمه).

فـ"الكَمَه: مصدر كَمِهَ يكمَه كَمَها"(١) والدلالة المحورية لهذا الجذر هو "ذهابُ قوة ما يضمُّه الشيءُ (تضامٌّ على فراغ)"(٢) وكذا الدلالة المحورية العامة للفصل المعجمي (كم) هي:"تغطية الشيء بغطاء زائد على حقيقته – كما يتمثل في حال الشمس إذا كمِهتْ بأن علتها غُبْرة فأظلمت فهذه الغبرة كالغطاء عليها، وكذلك الأكمه الذي يولد أعمى هو كالمغطَّى على عينيه – في (كمه)" (٣) ومنه أيضا "كَمِهَ الإنسانُ: إذا تغيّر لَونه، ورُبمَا قَالُوا للمستلَب الْعقل أكْمَه، كَمهَ الرجلُ إِذَا سُلِبَ عَقْلُه، لأَنّ العينَ بالكَمَهِ يُسْلَبُ نُورُها والكامِهُ: الَّذِي يَركبُ رأْسَه لَا يَدْرِي أَيْنَ يتَوَجَّه، يُقَالُ: خَرَجَ يتَكَمَّهُ فِي الأَرض"(٤) وعليه فكل هذه الاستعمالات تحقق فيها معنى الطمس بغطاء أو غيره حال دون الرؤية (البصرية والمعنوية) كما في الأعمى وغيم الشمس وسلب العقل والتيه .

الثانية: مراعاته للسياق الحالي للآية المتضمنة للفظة المفسَّرة.

فتفسير الجاحظ يعضد مساق ورود الآية التي جاءت في مقام التحدي وإثبات صدق نبوة عيسى عليه السلام بقدرته على إبراء الأبرص والأعمى، إذ إن المعجزة لا بد وأن تكون خارجة على نواميس الطبيعة وفائقة لقدرة البشر، لذا فإن تفسير الأكمه بالأعمى المطموس تفسير يتساوق مع مقام إظهار حجة نبوة عيسى عليه السلام، أما تفسيرها بالمرض العارض فهو في مقدور الطبيب معالجته ولا إعجاز في ذلك .

---

(١) الجمهرة: (كمه) (٢/٩٨٤) .

(٢) المعجم الاشتقاقي: (كمه)(٤/١٩٢٦) .

(٣) السابق ذاته .

(٤) الصحاح: (كمه) (٦/٢٢٤٧) .

ومن ثم فإنه يتبين أن الجاحظ قد أصاب جادة الصواب عند تفسيره للفظة (الأكمه) بـ(الأعمى المطموس) فهذا التقييد (المطموس) أظهر مدى مراعاة الجاحظ للمعنى المعجمي للجذر المنبثق عنه المفردة القرآنية من جهة، وكذا للسياق الحالي للآية من جهة ثانية .

(صيصة)

قال الجاحظ: "..... وبه سمَّى قَرْن الثور صِيصِيَة، ثم سمَّوا الآطام التي كانت بالمدينة للامتناع بها من الأعداء صياصِيَ قال اللّه عزَّ وجلَّ: وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ " (١).

في النص السابق يفسر الجاحظ لفظة (الصياصي) بـ(الآطام) تلك التي اتخذتها يهود المدينة حصونا منيعة لهم، وهو تفسير يتفق وماذهب إليه اللغويون(٢) والمفسرون(٣) فروي عن قتادة أنه قال: "قوله عزوجل: (مِنْ صيَاصيهِمْ) أي: من حصونهم وآطامهم"(٤) وهاهو ذا أبو عبيد يقول: "كل من يحصن بحصن فَهُوَ لَهُ صيصية قَالَ اللَّه عز وَجل {وانْزَلَ الَّذِيْنَ ظَاهَرُوْهُمْ مِّنْ أهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيْهِمْ} يُقَال فِي التَّفْسِير: إِنَّهَا حصونهم " (٥) وكذا الزجاج قال عند تفسيره للمفردة القرآنية الكريمة: "ومعنى الصيَاصِي كل ما يُمْتَنَعُ بِهِ، والصياصي ههنا الحُصُونُ.وقيل القُصُورُ، والقُصُورُ قد يُتَحَصَّنُ فيهَا"(٦) .

---

(١)الحيوان: ٢٣٥/٢ .

(٢) العين: (صيص): ١٧٦/٧، التهذيب: (صيص): (١٨٦/١٢)، الجمهرة: (صيص): ٢٤١/١ .

(٣) تفسير جامع البيان في تأويل القرآن: (٢٤٩/٢٠)، البحر المحيط: ٤٤٩/٨

(٤) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن = تفسير الطبري: (٢٤٩/٢٠) .

(٥) غريب الحديث: (٨٤/٢) .

(٦) معاني القرآن وإعرابه: (٢٢٣/٤)

وتفسير الجاحظ للفظة صياصي أتى به في سياق الحديث عن لفظة (الصيصة) وتعدد استعمالاتها اللغوية، كما في صيصية الديك (شوكته) وصيصية الثور (قرنه)، مشيرا إلى أن اللفظة قد أصابها التطور الدلالي، فأطلقت على الآطام والحصون، بجامع المنعة في كل.

هذا، وصنيع الجاحظ من ذكر الاستعمالات الأصلية للفظة والاستعمالات المتطورة عنها يتفق وصنيع المعجميين عند عرضهم للجذر اللغوي (ص ي ص) والاستعمالات اللغوية المشتقة منه والمتطورة عنه، مع تحرير الدلالة العامة الجامعة لها، فهاهو ذا ابن دريد يقول: "وصيصية الديك مَعْرُوفَة: شوكته، وَكَذَلِكَ صيصية الثور: قرنه .... وصيصية الحائك: الشَّوْكَة الَّتِي يمد بهَا على الثَّوْب،... وكل شَيْء احتميت بِهِ فَهُوَ صيصية، وَبِه سميت الْحُصُون الصَّيَاصِي، وَكَذَلِكَ فسر فِي التَّنْزِيل: {من صياصيهم} وَالله أعلم"(١).

وعليه فإن المعنى الجامع لهذه الاستعمالات اللغوية هو الشيئ (الغطاء)الصلب يحمي ما بداخله يقول الخليل: "والصِّيصِيةُ: ما كان حِصْناً لكلِّ شيءٍ مثلَ صِيصِيةِ الثَّور وهو قَرْنه وصِيْصِيَةُ الديك كأنّها مِخلَب في ساقِه، وصِيصِيَة القوم: قلعَتُهم التي يتَحصَّنُون فيها كقِلاع اليهود من قُرَيْظَةَ حيثُ أنزَلَهم اللهُ من صَيَاصيهم، والصَّياصي: شَوْكُ النسّاجين" (٢)

هذا، ومن خلال تفسير الجاحظ للمفردة القرآنية (صياصي)، يلحظ البحث مايلي:

- اتفاق صنيع الجاحظ وصنيع المعجميين من سرد الاستعمالات الأصلية للمادة المعروضة، وكذا الاستعمالات اللغوية المشتقة منها وكذا المتطورة عنها .

---

(١) الجمهرة: (صيص): ٢٤١/١

(٢) العين: (صيص): ١٧٦/٧

-لم يكتف الجاحظ بذكر الاستعمالات اللغوية المشتقة بل تضمن تفسيره المعن الجامع (ملحظ التسمية) بينها وهو الامتناع .

-استئناس الجاحظ بالاستعمال القرآني في استطراداته اللغوية، كمصدر احتجاج سماعي في تحقيق دلالات الألفاظ .

(مدهامتان)

قال الجاحظ: "وأحسن الخضرة ما ضارع السَّواد، قال الله جلّ وعلا: "وَمِن دُونِهِمَا جَنَتَان" [الاية: ٦٢ من سورة الرحمن] ثم قال لما وصفهما وشوّق إليهما:"مدهمتان" قال ابن عباس: خضراوان من الرّيّ سوداوان"(١).

في النص السابق يفسر الجاحظ المفردة القرآنية (مدهامتان) بالخضراوتين اللتين ضارعهما السواد وذلك في سياق وصف الجنة والتشويق إليها، مستأنسا فيما ذهب إليه من التفسير بالمأثور عن الصحابي الجليل ابن عباس(٢) رضي الله عنه .

وبالرجوع إلى أقوال اللغويين، ومطالعة كتب التفسير يتضح أن ماذهب إليه الجاحظ من تحرير للفظة (مدهامتان) مطابقا لجل آراء اللغويين(٣) والمفسرين(٤) .

والبحث يرى أن تفسيرهما بالسوداوتين لشدة خضرتهما من أثر الارتواء الغزير أدق من تفسيرهما بالخضراوتين لشدة سوادهما؛ لاتساقه مع التأصيل

---

(١) رسائل الجاحظ: (٢٠٤/١) .

(٢) ينظر تفسيره: ٤٥٢

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: (١,٣/٥)، التهذيب: (٥١/٧) الصحاح: (٦٤٦/٢)، اللسان: (خضر) (٢٤٤/٤) .

(٤) ينظر: الطبري: (٧٠/٢٣) ومابعدها، المحرر الوجيز: (٢٣٥/٥)، القرطبي: (١٤٨/١٧)

المعجمي للدهمة وهي السواد، يقول الجوهري: "والدُهْمَةُ: السوادُ، يقال: فرسٌ أَدْهَمُ، وبعيرٌ أَدْهَمُ، وناقةٌ دهماء"(١) .

وتفسير (مدهامتان) بالسوداوتين قال به من اللغويين ابن دريد، ونصه عند تفسير لهذه اللفظة"سوداوان لشدَّة خضرتهما"(٢) وكذا الفارابي: "ادهامَّ: أي اسْوادَّ، قال الله عزَّ وجلَّ: "مُدهامّتان" أي: سَوْداوان من شِدّةِ الخُضْرةِ من الرَّيِّ"(٣) ومن المفسرين: مجاهد(٤) .

على أن العرب من سنن كلامها إطلاق الأسود على الأخضر تجوزا، قال ابن دريد: "وَالْعرب تسمي الْأسود أَخْضَر، من ذلك قول الشَّاعِر:

وراحت رواحا من زرود فنازعت ... زبالة سربالا من اللَّيْل أخضرا (٥)

يَعْنِي: "نَاقَة أسرعت إِلَى زبالة مَوضِع بَين مَكَّة والكوفة فَكَأَنَّهَا نازعتها اللَّيْل"(٦) وروي عن ابن الأعرابي: "أبادَ اللهُ خضراءَهم، أي سوادَهم"(٧) .

فكنى التعبير القرآني هنا عن سوادهما في رؤية العين الباصرة بلفظة (مدهامتان) لأنه "قد علا لونهما دهمة وسواد في النضرة والخضرة، كذا فسره ابن الزبير على المنبر"(٨) لذا فإن البحث يرى أن نعتهما بالدهمة هنا تعبير مجازي، فالسواد غلب عليهما لشدة خضرتهما من كثرة ارتواء الماء، فخيل

---

(١) الصحاح: (دهم) (١٩٢٤/٥) .

(٢) الجمهرة: (خضر) (٥٨٦/١) .

(٣) ديان الأدب: (٤٧٦/٢) .

(٤) تفسيره: (٦٣٩) .

(٥) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه: ١٣٩

(٦) الجمهرة (خضر) (٥٨٦/١)

(٧) التهذيب: (خضر) (٤٧/٩) .

(٨) تفسير ابن عطية(المحرر الوجيز): (٢٣٥/٥) .

للناظر إليهما سوادهما، وإلا فإنهما خضراوان في حقيقة خلقها، ولعل تفسير الجاحظ ومن وافقه لهما بالخضراوتين اللتين ضارعتهما السواد نظروا إلى صورتها الحقيقية في أصل خلقها(الخضرة) وإن كان التفسير مخالفا لأصل الوضع الأول للدهمة (السواد) .

ومهما يكن من أمر فإن التفسيرين مقبولان لورود التجوز عن العرب في استعمال هذين اللونين، ولكن الذي ينبغي الإلماع إليه هنا هو استشهاد الجاحظ بالتفسير بالمأثور واحتجاجه بقول الصحابي من أهل السنة والجماعة في تعضيد ماذهب إليه من تفسير لدلالة المفردة القرآنية (مدهامتان) ليكتمل للجاحظ مع العقل واللغة التفسير بالنقل – وإن كان أقل بكثر إذا ما قورن بالعقل واللغة – كأدوات عول عليها في تفسيره لدلالة المفردة القرآنية .

خامسا: منهج الجاحظ في التحرير والاستدلال والنقد والتعقيب:

باستقراء تحرير الجاحظ لدلالة المفردة القرآنية فهما وتفسيرا وتأويلا وتعقيبا في مصنفاته التراثية رصد البحث مجموعة من المعايير التي يعتمدها الجاحظ في الحكم بالتخطئة أو التصويب أو الاستدلال، منها:

أولا: اللفظ العام باق على عمومه، والمطلق باق على إطلاقه مالم ترد قرينة تخصص هذا العموم أو تقيد هذا الإطلاق، وهاهي النصوص التي تضمنت هذه القاعدة المعيارية:

١- "وهكذا عادتهم [عند التأويل] أن يُخرجوا الشيء من الجملة بعد أنْ دخَلَ ذلك الشيء في الجملة فيظهر لأمر خاصّ"(١) .

٢- "قال أبو بكر الهذليُّ عن عِكرِمة في قوله تعالى:"وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللّهِ" [النساء: من الآية١١٩] قال: خصاء الدواب ...فمن العجب

---

(١) الحيوان: (٤٢٠/٦) .

أن الذي قال عكرمة هو الصواب ... لأنَّ اللفظ ليست فيه دلالةٌ على شيءٍ دونَ شيء وإذا كان اللفظُ عامّاً لم يكن لأحدٍ أن يقصِد به إلى شيءٍ بعينه إلاَّ أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك مع تلاوةِ الآية أو يكونَ جبريلُ عليهِ السلام قال ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم لأنَّ اللّه تبارك وتعالى لا يضمر ولا ينوي ولا يخصُّ ولا يعمُّ بالقصد وإنَّما الدلالةُ في بِنيةِ الكلام نفسِه فصورة الكلام هو الإرادة وهو القصد "(١) .

٣-" وقال عز ذكره:"فإذا قُضيَتِ الصَّلاةُ فانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابتَغُوا مِن فَضلِ اللهِ "[الجمعة من الآية:١٠] فأخرج الكلام والإطلاق على مخرج العموم، فلم يخص أرضا دون أرض، ولا قربا دون بعد"(٢).

٤- "ومَا أردُّ هذا التأويل وإنّه ليدخل عندي في جملةِ مَا تدلُّ عليه الآية ومَنْ لَمْ يَقل ذلك لم يفهَمْ عن ربِّه ولم يفقَهْ في دينه" (٣).

٥-"وكان الواقدي يروي عن بعض رجاله أن لسان موسى عليه السلام كانت عليه شامة فيها شعرات،وليس يدل القران على شيء مما قالوا لانه ليس في قوله تعالى: " وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسانِي"[طه من الآية:٢٧] دليل على شيء دون شيء"(٤) .

ثانيا: السياق بأنواعه (النصي والحالي والعقلي) قرينة استدلالية لامحيص عنها في تحديد المراد والقطع بعدم الاحتمال، وهاهي بعض النصوص التي وظفت هذه القاعدة:

---

(١) السابق: (١/١٧٩) .

(٢) الرسائل: (٤/١١٣) .

(٣) الحيوان: (٢/٢١٠) .

(٤) البيان والتبيين: (١/٥٤).

١-"ولقد قال الله تعالى: "وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ"[سبأ:من الآية ٢٠] اعلم أنّه لم يرد تصويب ظنّ إبليس، وليس مذهب الكلام وصف إبليس بشيء من الصّواب، وإنّما أراد ذمّ الذين كثرت ذنوبهم حتّى طرّقوا على أنفسهم سوء الظنّ، فصار كلّ من ظنّ بهم سوءا يصير ظنّه موافقا للذي يحاولون، والذي هم فاعلون "(١) .

٢- وإذا كان اللفظُ عامّاً لم يكن لأحدٍ أن يقصِد به إلى شيءٍ بعينه إلاَّ أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك مع تلاوةِ الآية، أو يكونَ جبريلُ عليهِ السلام قال ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّ اللّه تبارك وتعالى لا يضمر ولا ينوي ولا يخصُّ ولا يعمُّ بالقصد، وإنَّما الدلالةُ في بِنيةِ الكلام نفسِه "(٢) .

٣- "والكلمات في هذا الموضع ليس يريد بها بكذا...إنما يريد بها كذا"(٣).

ثالثا: الأصل في التفسير أن يحمل اللفظ على ظاهره، ولايلجأ للتأويل وصرف اللفظ عن هذا الظاهر إلا بقرينة معتبرة، يقول الجاحظ في ذلك: "لا نَدعُ ظاهرَ اللفظ والعادةَ الدالّة في ظاهر الكلام إلى المجازات"(٤) .

رابعا: مقررات اللسان العربي، ومعهود خطاب الأميين، وسننهم في المحاورات والخطابات دلالة عرفية معتبرة في الفهم والاستدلال، ومن شواهده التفسيرية على ذلك:

١-" قوله تعالى: " فَأَصْبَحَ مِنَ النّادمِينَ "[المائدة من الآية:٣١] فلم يكنْ به على جهة الإخبار أنّه كانَ قَتَلَهُ ليلاً، وإنما هو كقوله:"وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئذ

---

(١) السابق: (٢٧٢/٤) .

(٢) الحيوان: (١٨٠/١) .

(٣) السابق: (٢٠٩/١) .

(٤) السابق: (٥٠/٧) .

دُبُرَهُ إلاّ مُتَحرِّفاً لِقتال أوْ مُتحيِّزاً إلى فئةٍ فقدْ باء بِغضبٍ مِنَ اللّهِ"ولو كان المعنى وقع على ظاهر اللَّفظ دونَ المستعمل في الكلامِ من عادات الناس، كان من فرَّ من الزَّحفِ ليلاً لم يلزمْه وَعيد، وإنما وقع الكلامُ على ما عليه الأغلبُ من ساعاتِ أعمال الناس وذلك هو النّهارُ دون اللّيل ... ولو كان هذا المعنى إنما يقع على ظاهر اللفظ دون المستعمل بين الناس" (١) .

٢- "ومَنْ حمل اللغة علي هذا المركب لم يفهم عن العرب قليلاً ولا كثيراً، وهذا الباب [المجاز] هو مفخرُ العربِ في لغتهم وبه وبأشباهه اتسعت"(٢) .

٣- "ووجهٌ آخر: وهو أنَّ هذا الكلام عربيٌّ فصيح، إذ كانَ الذي جاءَ به عربيّا فصيحا ... وكان ممّن يجهل اللَّحنَ ولا يعرفُ مواضعَ الأسماء في لُغته لكان هذا خاصَّةً ممَّا لا يجهلُه... وللعربِ إقدام على الكلام ثقةً بفهمِ أصحابهم عنهم، وهذه أيضاً فضيلةٌ أخرى"(٣).

خامسا: الحجاج العقلي، والاستدلال المنطقي، وتوظيف أدلتهما في تقصي المعاني وجعلهما سبيلا لبلوغ الغرض التأويلي، وظهر هذا المنحى العقلي بصورة بارزة في سياقات الرد على الملحدين والمشككين بصفة خاصة، كما في تفسيره(٤) لأجنحة الملائكة في الآية الواردة في سورة فاطر .

سادسا: الاستدلال النقلي من مصادر التلقي والاستدلال عند الجاحظ بجانب الاستدلالين العقلي واللغوي، من ذلك:

---

(١) الحيوان: (١٩٦/٣).

(٢) السابق: (٢٢٨/٥) .

(٣) السابق: (١٦/٥).

(٤) السابق: (٢٣١/٣) .

١-"وفي قول الله تعالى:"وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُون" [الذاريات:٥٦] دليل على ما قلنا، وليس لأحد أن يخرج بعض الجن والإنس من أن يكون خلق للعبادة إلا بحجة، ولا حجة إلا في عقل، أو في كتاب، أو خبر"(١) .

٢- "وإنما سُمِّي العقل عقلاً وحجرا،قال تعالى -"هَلْ في ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٌ"[الفجر:٥] لأنه يزم اللسان ويخطمه، ويشكله ويربثه، ويقيد الفضل ويعقله عن أن يمضي فُرطا في سبيل الجهل والخطأ والمضرة، كما يُعقل البعير، ويحجر على اليتيم"(٢).

٣- "أهل البدو من العرب والعجم، والدليل على أنَّ البَدْوِ قد يكون في اللُّغة لهما جميعا قولُ الله عزَّ وجلَّ: "وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي" [يوسف من الآية:١٠٠] (٣) .

٤- "في قراءة ابن مسعود: "إن كانت إلا زَقيَةً واحدةً" ونفخ في الزَّقية، يريد: الصُّور"(٤).

٥-قال الله جلّ وعلا: "ومن دونهما جنتان"[الاية: ٦٢من سورة الرحمن] ثم قال لما وصفهما وشوَّق إليهما:"مدهمتان" قال ابن عباس: خضراوان من الرّيّ سوداوان"(٥).

منهج التأويل الاعتزالي في ميزان النقد (بين الإيجاب والسلب):

-إثراء الدراسات اللغوية القرآنية .

---

(١) السابق: (٤٢/٤) .

(٢) الرسائل: (١٤١/١) .

(٣) الحيوان: (١٩٢/٢) .

(٤) السابق: (٣٠٠/٢) .

(٥) رسائل الجاحظ: ٢٠٤/١) .

-تطوير آليات فهم النص الديني .

-مواجهة التفسير الحرفي المتشدد .

ولكن ترتب على هذا الفكر الاعتزالي حيال تأويل دلالة المفردة القرآنية المتعلقة بالعقيدة ما يأتي:

-إخضاع النص لمقدمات عقلية مسبقة .

-التأثر بالفلسفات الوافدة .

الخاتمة

وختاما .... وبعد هذا العرض لآليات التأويل (العقلية واللغوية والعقدية) ومعايير الاستدلال والتعقيب في الفكر الاعتزالي يمكن إجمال منهج التأويل الاعتزالي حيال تحرير دلالة المفردة القرآنية في:

- الاستدلال العقلي والعلم بالقرائن والأحوال والشواهد المعينة على الوصول إلى مرام المتكلم مثَّلَ الصدارة في التأويل الاعتزالي؛ إذ يعد هذا النوع الاستدلالي مرتكزا رئيسا في الاستنباط الدلالي عند المعتزلة .
- تميزت وقفات الجاحظ التفسيرية لدلالة المفردة القرآنية بالإحالات البيانية في مسالة التعبير القرآني، وقوة الاحتجاج اللغوي، ورصانة الطرح بما ضمنها من تحليلات دلالية غاية في الدقة تشهد لذوقه البياني الرائق، ومنهجه البلاغي في تلمس النكات القرآنية .
- اعتمد الجاحظ بعض الظواهر الدلالية (الاحتمال الدلالي – الاشتقاق – الاستعمال والعرف اللغوي – خصوصية السياق القرآني) التي ساعدته في تحميل التركيب دلالات فرعية؛حتى يستقيم له توجيه الآيات والنصوص التي تخالف أصوله العقدية، فجاء التأويل الاعتزالي عبارة عن تقدير دلالات تتفق وتعضد أصوله العقدية وتنسجم في الوقت نفسه مع سياق النص والمقررات اللغوية العرفية .
- سياق المقاصد أو سياق التنزيل من القرائن المقامية كان له دور رئيس في توجيه دلالة المفردة القرآنية، والوقوف على مراد الشارع في التأويل الاعتزالي .
- زاوج الجاحظ بين اللغة والتدبر العقلي، والاستدلال المنطقي، والرواية – في بعض الأحيان– عند تخريجاته الدلالية، فهما واستنباطا واستدلالا.

-كان اعتماد المعتزلة على التأويل العقلي من الدوافع التي وجهت عنايتهم إلى البحث البلاغي وخاصة باب المجاز وما يطرحه من طواعية دلالية، حيث عولوا على هذا الباب في التوفيق بين أصولهم الاعتزالية وبين دلالة المفردة القرآنية، كآلية تأويلية معتبرة للخروج باللفظ عن مقتضى الظاهر .

-المنهج التأويلي الاعتزالي عول على التأويل بمفهومه الاصطلاحي فيما يخص مسائل العقيدة بصفة رئيسة، سبيلهم في ذلك اللغة والعقل، ثم الرواية .

- تحرير دلالة المفردة القرآنية في التأويل الاعتزالي يعتمد على مرتكزات لغوية ومسلمات عرفية تستند لأصول تراثية بجانب مقررات العقل وما يمليه من ممارسات تأويلية لها وجه من اللغة معتبر .

- تحقيق دلالة المفردة القرآنية في الممارسة التأويلية الاعزالية سلكت مسالك طيعة في التفسير والاستنباط والتوجيه الدلالي نابعة من مقررات اللسان العربي، جارية على عرف العربي وسننه ومعهوده في الخطاب والمحاورات الذي نزل القرآن بلسانه .

- المؤول في التأويل الاعتزالي اعتمد أسس ومرتكزات المنهج اللغوي في التفسير من حيث الاعتداد بالمسلك المعجمي، والأخذ في الاعتبار خصوصية السياق القرآني، ومراعاة الطبيعة الاشتقاقية التي تتميز بها اللغة، وسبر مساقات الورورد، ومراعاة الاحتمال الدلالي الذي تفرزه معطيات النص المقالية والمقامية عند توجيه دلالة المفردة القرآنية.

-الممارسة التأويلية في الفكر الاعتزالي خضعت لقوانين اللسان العربي ومعهود خطاب العرب، وكان هذا الربط المرجعي التراثي هو الذي أكسب الدلالة المؤولة طابع الشرعية على الأقل من الناحية اللغوية. لذا

يوصي البحث بأخذ الحيطة عند دراسة أي نتاج تفسيري موجه توجيها عقديا؛ لخطورة عاقبة التأويل إذا ما انحرف عن ضوابطه المنهجية الصحيحة .

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

-استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة لهيثم سرحان، نادي تراث الإمارات، ط:(١)، ٢٠١٠م

-إسفار الفصيح، أبو سهل الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، تح/ أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

-الأضداد، أبو بكر ابن الأنباري تح/ محمد أبو الفضل،المكتبة العصرية، بيروت،، ١٩٨٧م

-إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) تح/ السيد صقر،دار المعارف، ط: (٥)١٩٩٧م.

-أقوال المفسرين بين الرواية والاجتهاد دراسة تحليلية ل–: نضال الساعدي، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة بغداد، د.ط، د.ت.

-البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله، بدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) دار الكتب، ط: الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

-البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، عناية/ صدقي محمدجميل العطار، زهير جعيد، عرفان العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ – ٢٠٠٠م.

-البرصان والعرجان والعميان والحولان، عمرو بن بحر أبو عثمان، الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) دار الجيل، بيروت، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

-البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله، بدر الدين،الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط: الأولى ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

-البيان والتبيين:الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) تح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: السابعة ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م.

- تاريخ الجهمية والمعتزلة للشيخ/جمال الدين القاسمي، مؤسسة الرسالة، ط:(١)، ١٩٧٩م

-تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ) تح/ محمد العزازي، دار الكتب العلمية.

-تفسير مقاتل بن سليمان (ت: ١٥٠هـ) تح/عبد الله شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٣هـ.

-التفسير والمفسرون، د/ محمد السيد الذهبي (ت: ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة.

-تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، (ت: ٦٨هـ) جمعه/ مجد الدين، للفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ) دار الكتب العلمية، لبنان.

-تهذيب اللغة، للأزهري (ت:٣٧٠هـ) تح/محمد عوض، دار إحياء التراث، بيروت، ط(١) ٢٠٠١م.

-الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تح/ أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: الثانية ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤ م.

-جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ) تح/ رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الأولى ١٩٨٧م.

-ديوان الأدب، أبو إبراهيم الفارابي (ت: ٣٥٠هـ) تح د/ أحمد مختار عمر، مراجعة د/ إبراهيم أنيس، ط مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٣م.

-الرسائل، عمرو بن بحر الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) تح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

-سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للحنبلي، أبو الفلاح (ت: ١٠٨٦هـ) تح/ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) الناشر: محمد علي بيضون، (ط): الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م .

-الصحاح لأبي نصر الجوهري (٣٩٣هـ) تح/ أحمد عطار، دار العلم، بيروت، ط(٤) ١٩٨٧م.

- صحيح البخاري، تح/ جماعة من العلماء، ط: الأميرية، مصر، ١٣١١هـ.

-طبقات المفسرين للداوودي (ت: ٩٤٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت .

- العين، الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ) تح/د: مهدي المخزومي، د: إبراهيم السامرائي، دار الهلال.

- غريب الحديث للحربي (٢٨٥هـ) تح/سليمان العايد، جامعة أم القرى، ط(١) ١٤٠٥هـ.

- لسان العرب، لابن منظور (ت: ٧١١هـ) دار صادر، بيروت، ط: الثالثة ١٤١٤هـ.

-مباديء الفكر الاعتزالي في تفسير الكشاف للزمخشري- مبدأ العدل أنموذجا- لصبرينة ماضي، وكمال قدري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد: (١٨)، ع: (٢٠)، ٢٠٢١م

- معاني القرآن للزجاج (ت: ٣١١هـ) تح/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط(١) ١٩٨٨م .

-المعتزلة بين القديم والحديث لمحمد العبدة وطارق عبدالحليم، ط:١، ١٩٨٧.

-المعجم الاشتقاقي، د/ محمد جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: الأولى ٢٠١٠م.

-مقاييس اللغة لابن فارس (ت:٣٩هـ) تح/عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- الموافقات لشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) تح: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان.

- النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر لـ: د/قطب الريسوني، شؤون وزارة الأوقاف المغربية ٢٠١٠م .

- النص في القرآن بين تأويل القدامى والمحدثين دراسة تحليلية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الدراسات اللغوية من الباحث: نجادي بو عمامه لكلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، ٢٠١٤م.

References

1- *Al-Itqan fi Ulum Al-Quran*, Jalal Ad-Deen As-Suyuti, Egyptian General Book Authority, 1st ed., 1394 AH/1974 AC.

2- *Istratijiyat At-Awil Ad-Dalali inda Al-Muatazilah*, Haitham Sarhan, Emirates Heritage Club, 1st ed., 2010 AC.

3- *Isfar Al-Fasih*, Abu Sahl al-Harawi, Islamic University – Madinah, Scientific Research Deanship, 1st ed., 1420 AH.

4- *Al-Adad*, Abu Bakr ibn al-Anbari, Al-Maktabah Al-Asriyyah, Beirut, 1987 AC.

5- *Ijaz Al-Quran*, Abu Bakr al-Baqillani, Dar Al-Maarif, 5th ed., 1997 AC.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع
١	**مقدمة**
	تمهيد
٢	**المبحث الأول: التأويل والتفسير في الفكر الاعتزالي**
٣	**المبحث الثاني: دلالة المفردة القرآنية في التأويل الاعتزالي**
٤	– تحرير مصطلحي التأويل والتفسير .
٥	– ألفاظ مرادفة لمصطلحي التأويل والتفسير .
٦	– مناط التأويل .
٧	– الأسباب الداعية إلى التأويل .
٨	– شروط المؤول .
٩	**المبحث الثالث: التغافل في السنة النبوية المشرفة**
١٠	– العقل في التأويل الاعتزالي .
١١	– اللغة في التأويل الاعتزالي .
١٢	– العقيدة في التأويل الاعتزالي .
١٣	– نماذج من تحرير الجاحظ لدلالة المفردة القرآنية .
١٤	– منهج الجاحظ في التحرير والنقد والاستدلال والتعقيب.
١٥	**الخاتمة**
١٦	**المصادر والمراجع**